

جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر



كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم القانون العام

شعبة العلوم السياسية

دور الهند في إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية في منطقة جنوب آسيا

منذ سنة 2014

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

تحت إشراف الأستاذة :

من إعداد الطالبة:

الدكتورة: حلوي خيرة

ولقدادة كلتومة

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا

دكتورة

عياشي حفيظة

مشرفا و مقررا

دكتورة

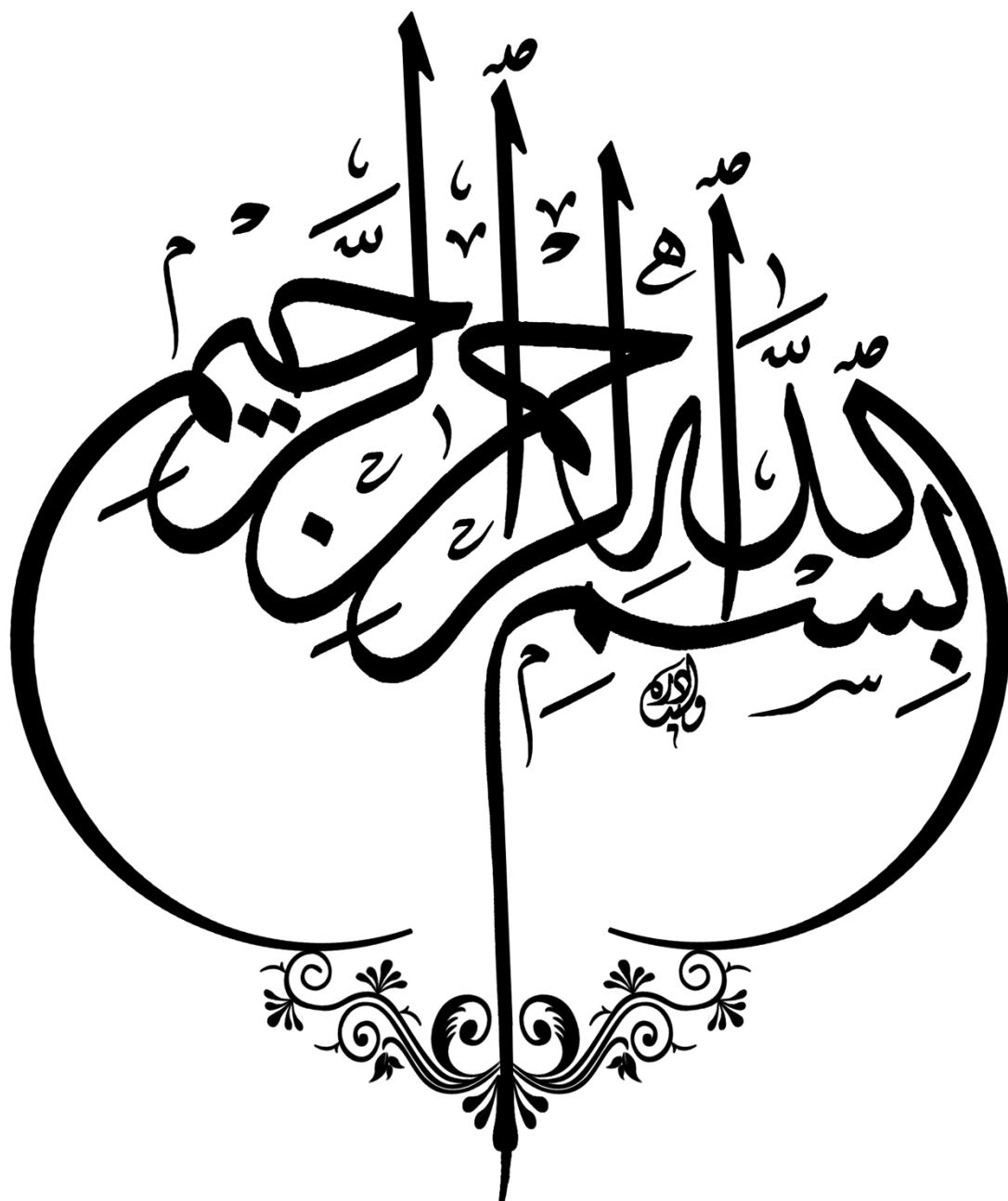
حلوي خيرة

عضوا

دكتورة

خاطر خيرة

السنة الجامعية: 2025-2026



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ

وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ

تَشَاءُ ۖ بِيَدِكَ الْخَيْرُ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ}

(آل عمران 26)

إهداء

إلى الوالدين العزيزين ،أمي و أبي اسأل الله أن يشفيهما شفاء لا يغادر سقما .

إلى أفراد عائلتي إخوتي .

إلى كل من ساندني و شجعني ،خلال إعداد هذه المذكرة .

شكر و تقدير

الحمد و الشكر لله العلي القدير وحده ،على آلاءه و رزقه ، و على ما أتاني من فضله .

أتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذتي المشرفة حلوي خيرة التي كان لها الفضل في انجازي لهذه المذكرة و نصائحها القيمة اشكرها على تواضعها و حسن خلقها .

أتوجه بالشكر للسادة أعضاء اللجنة لقبولهم مناقشة و تقييم هذا العمل المتواضع .

كما اعبر عن امتناني لكل أساتذة الكلية الذين تكونت على يدهم ولم ييخلوا علينا بالنصح و الإرشاد جعل الله مجهوداتهم في ميزان حسناتهم .

قائمة المختصرات

المختصر	التسمية الكاملة باللغة الانجليزية	التسمية الكاملة باللغة العربية
LAC	Line of Actual Control	خط السيطرة الفعلية
SAARC	South Asian Association for Regional Cooperation	رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي
Act East	Act East Policy	سياسة التحرك نحو الشرق
ASEAN	Association of South east Asian Nation	رابطة دول جنوب شرق آسيا
OPEC	Organization of the petroleum Exporting Countries	منظمة البلدان المصدرة للبترول
BIMSTEC	Bay of Bengal Initiative for Multi-Sectoral Technical and Economic Cooperation	مبادرة خليج البنغال للتعاون التقني و الاقتصادي متعدد الخدمات
BJP	Bharatiya Janata Party	حزب بهاراتيا جاناتا
RSS	Rashtriya Swayamsevak Sangh	اتحاد المتطوعين القومي
SIPRI	Stockholm International Peace Research Institute	معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام
ASAT	Anti –Satellite Weapon	السلاح المضاد للأقمار الصناعية
ISRO	India Space Research Organisation	منظمة أبحاث الفضاء الهندية
NAVIC	Navigation With India Constellation	الملاحة باستخدام الكوكبة الهندية
ISR	Intelligence Surveillance .and Reconnaissance	الاستخبارات و المراقبة و الاستطلاع
PPP	Purchasing Power Party	تعادل القوة الشرائية

تبادل الدعم اللوجستي	Logistics Exchange Memorandum of AGREEMENT	LEMOA
اتفاقية التوافق و الاتصالات الأمنية	Communication Compatibility and Security Agreement	COMCASA
اتفاقية التبادل و التعاون الأساسية	Basic Exchange and Cooperation Agreement	BECA
الحوار الأمني الرباعي	Quadrilateral Security Dialogue	QUAD
الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني	China-Pakistan Economic Corridor	CPEC
سياسة التحرك نحو الشرق	Act East Policy	Act East
الحوار الأمني الرباعي	Quadrilateral Security	QUAD
خط السيطرة الفعالة	Line of Actual Control	LAC
رابطة دول جنوب شرق آسيا	Association of Southeast Asian Nation	ASEAN
مبادرة خليج البنغال للتعاون التقني و الاقتصادي متعدد القطاعات	Bay of Bengal Initiative for Multi-Sectoral Technical and Economic Cooperation	BIMSTEC
منظمة المتطوعين الوطنية	Rashtriya Swayamsevak Sangh	RSS
معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام	Stockholm International Peace Research Institute	SIPRI
رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي	South Asian Association for Regional Cooperation	SAARC
حزب بهاراتيا جاناتا	Bharatiya Jana ta Party	BJP
المساعدة الإنسانية و الإغاثة من الكوارث	Humanitarian Assistance and Disaster Relief	HADR
ضريبة السلع و الخدمات	Goods and Services Tax	GST
منظمة التجارة الحرة لجنوب آسيا	South Asian Free Trade Area	SAFTA
مبادرة التعاون الإقليمي بين أربع دول في جنوب آسيا	Bangladesh .Bhutan. India. Nepal	BBIN
خط أنابيب الغاز تركمانستان أفغانستان باكستان الهند	Turkmenistan-Afghanistan-Pakistan-India	TAPI
التوفر العالي و التعافي من الكوارث	High Availability and Disaster Recovery	HADR

مقدمة

شهد النظام الدولي في مطلع الألفية الثالثة العديد من التحولات العميقة التي تعيد تدريجياً رسم ملامح الخريطة الجيوسياسية العالمية، خاصة مع بروز قوى صاعدة لإعادة تشكيل التوازنات الإقليمية وتعزيز مكانتها دولياً، وهذا ما تجلّى بوضوح على طبيعة أنماط التفاعلات داخل مختلف الأقاليم في مختلف مناطق العالم، وسعي كل دولة لفرض هيمنتها للحفاظ على مصالحها ومجالات نفوذها ضمن تحديات صراعية وتعاونية من أجل القوة والمكانة.

وتعد منطقة جنوب آسيا من بين المناطق ذات المكانة الإستراتيجية الهامة، لتوسطها أهم منطقتين هما جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط اللذان يحتلان مكانة بارزة في استقرار النظام العالمي، فضلاً عن إطلالتها على المحيط الهندي الذي بات مسرحاً رئيسياً للتنافس الدولي على النفوذ والممرات البحرية الحيوية. وفي خضم هذا المشهد الإقليمي المعقد، تبرز الهند بوصفها القوة المحورية التي تتمحور حولها معادلة التوازنات في المنطقة، استناداً إلى ثقلها الديموغرافي الهائل بوصفها الدولة الأكثر سكاناً في العالم، وقدراتها الاقتصادية المتنامية التي رسّخت مكانتها ضمن مصاف أكبر اقتصادات العالم، وكذا قدراتها العسكرية والدبلوماسية التي تمهد لها المسار للقيادة الإقليمية ولعب دور فاعل كقوة صاعدة قائمة.

رغم امتلاك الإقليم مقومات إلا أنه من أكثر مناطق العالم تعرضاً للصراعات و التوترات نتيجة للنزاعات الحدودية و التنافس على النفوذ و سباق التسلح ،لاسيما بين الهند و باكستان ،إضافة إلى تنامي تأثير القوى الدولية و الإقليمية في معادلات الأمن و الاستقرار ،و في المقابل شهد الإقليم العديد من المبادرات لتعزيز التعاون كإنشاء منظمة رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي .

أولاً- أهمية الموضوع:

1-أهمية العلمية:

- ربط المقاربات والمفاهيم النظرية في الدراسة مثل: القوى الإقليمية الصاعدة، توازن القوى الإقليمي، الهيمنة الإقليمية بالواقع الإقليمي في منطقة جنوب آسيا وإسقاطها على حالة الهند كقوة إقليمية صاعدة.

2- الأهمية العملية:

- صعود الهند كواحدة من القوى الفاعلة في محيطها الإقليمي والدولي، والتي حققت تقدما كبيرا في مجالات اقتصادية وتكنولوجية وعسكرية في منطقة جنوب آسيا لامتلاكها مقومات القوة الصاعدة، وهي تجربة يمكن أن تكون نموذجا تحتذي به الكثير من الدول التي تسعى للصعود الإقليمي، خاصة مع وصول الرئيس الهندي "ناريندا مودي" إلى الحكم سنة 2014.

- يعتبر جنوب آسيا من الأقاليم التي تعرف تنافسا بين القوى الإقليمية والدولية ما يجعله ذو أهمية خاصة لفهم التحولات الراهنة في العلاقات الدولية، خاصة وأنه يشهد تنافسا صينيا أمريكيا أيضا.

ثانياً- مبررات اختيار الموضوع:

تكمن أسباب اختيار الموضوع "دور الهند في إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية في منطقة جنوب آسيا منذ 2014" في مجموعة من الدوافع الموضوعية (العلمية) والذاتية، نذكر منها:

- أسباب علمية:

- صعود الهند كقوة متسارعة النمو اقتصاديا وعسكريا وتكنولوجيا وهو ما يجعلها فاعلا لا يمكن تجاوزه على المستوى الإقليمي، بالإضافة إلى تأثير السياسة الخارجية الهندية على التنافس الإقليمي والدولي بين القوى العظمى على المستوى الدولي والإقليمي (الولايات المتحدة، الصين وروسيا)، ودون أن ننسى أهمية المنطقة الجيو سياسية كممر تجاري عالمي تسعى للاستقرار الإقليمي.

- أسباب ذاتية:

- يعود الاهتمام بهذا الموضوع كونه موضوع يخدم مجال الدراسات الإقليمية التي تعتبر من أهم فروع تخصص العلاقات الدولية بشكل عام، وكذلك الرغبة في الاطلاع على قضايا دول جنوب آسيا وتعميق الفهم بالاستراتيجيات العسكرية والسياسية للدول الصاعدة الإقليمية.

- محاولة تقديم معالجة جديدة ودقيقة لسياسة الهند الخارجية خاصة في ظل التغيرات السريعة بعد وصول الرئيس ناريندرا مودي إلى السلطة، والرغبة في إثراء المكتبة الجامعية ببحوث متخصصة تساهم في فهم التوازنات الإقليمية في منطقة بالغة الأهمية "جنوب آسيا"، وهي مواضيع لا يُقبل عليها كثيرا الباحثون وطلبة الماستر في الجزائر والمنطقة العربية.

ثالثاً- أهداف الدراسة:

1-الأهداف العلمية: تطمح الدراسة إلى الوصول للأهداف الآتية:

- تحفيز الاهتمام البحثي لدى طلبة العلاقات الدولية بدراسة منطقة جنوب آسيا وتحليل نمط التوازنات التي ستطغى عليها في المستقبل القريب.
- تقديم دراسة تحليلية علمية حول العوامل الإيديولوجية والسياسية المتحركة في تغير توجهات السياسة الإقليمية للهند منذ وصول الرئيس "ناريندرا مودي" سنة 2014.

2- الأهداف العملية:

- استشراف توجه الدور الهندي الاستراتيجي المرتقب على المستوى الإقليمي والدولي، انطلاقاً من استعراض مقومات القوة الإقليمية في منطقة جنوب آسيا.
- فهم أبعاد التنافس بين الهند والصين على الهيمنة البحرية والتأثير على الدول الصغرى في منطقة جنوب آسيا، وإبراز الدور الهندي من خلال الاستراتيجيات "الهيمنة نحو منطقة الهندو -باسيفيك".

رابعاً- إشكالية الدراسة:

مع تصاعد التنافس الدولي الأمريكي مع الصين وروسيا، وجدت قوى إقليمية صاعدة نفسها أمام فرصة تاريخية ملء الفراغات الإستراتيجية وتعزيز أدوارها على أقاليمها، وتعتبر الهند نموذجاً عن هذه القوى الصاعدة في منطقة جنوب آسيا، خاصة بعد وصول الرئيس الهندي "ناريندرا مودي" إلى سدة الحكم عام 2014، والذي أحدث نقلة نوعية في طبيعة التوجه الاستراتيجي الهندي على صعيد السياسة الخارجية. فقد جاء مودي بمشروع استراتيجي واضح المعالم يقوم على تحويل الهند من دولة ذات سياسة خارجية تفاعلية إلى قوة إقليمية ودولية فاعلة ومبادرة، وعليه يمكن طرح الإشكالية الرئيسية للدراسة كما يلي:

كيف أسهمت إستراتيجية الصعود الهندي منذ عام 2014 في إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية بمنطقة جنوب آسيا، وما حدود هذا الدور في ظل تداخل الأدوار الإقليمية والدولية الكبرى؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية، أبرزها:

- كيف انتقلت الهند من نهج عدم الانحياز التقليدي إلى مقارنة القوة الصاعدة الفاعلة على مستوى النظام الإقليمي ولتعزيز مكانتها في النظام الدولي؟

- ما هي محددات الهند الجغرافية والسياسية والعسكرية والاقتصادية التي تؤهلها لأن تكون قوة صاعدة؟ - فيم تكمن الأدوات التي توظفها الهند للعب دور المهيمن الإقليمي؟ وما هي انعكاسات هذه الاستراتيجية على نمط التوازنات الإقليمية مع القوى المنافسة لها في النظام الإقليمي لجنوب آسيا؟

- ما هي التحديات التي تواجه الهند في تحقيق توازنها الإقليمي وصعودها الدولي؟

خامساً- فرضيات الدراسة:

ينطلق البحث من الفرضيات التالية:

- تغير القيادة السياسية في الهند أدى إلى تحولها من سياسة عدم الانحياز إلى انتهاج استراتيجية لتعزيز حضورها الإقليمي والدولي كقوة فاعلة.

- تمتلك الهند مجموعة من المحددات القوة الصلبة والناعمة التي تؤهلها للعب دور المصين الإقليمي وهو ما سيؤثر على توزيع الأدوار في منطقة جنوب آسيا.

- كلما زاد حجم التحديات البنيوية الداخلية والتنافس الإقليمي والخارجين كلما أثر ذلك على فعالية الدور الهندي كقوة صاعدة إقليمية.

سادساً- حدود الدراسة:

1 - الإطار الزمني:

تبدأ هذه الدراسة من فترة وصول الرئيس الهندي "ناريندرا مودي" للحكم على رأس حزب "بهاراتيا جاناتا" سنة 2014، إذ تعتبر هذه السنة نقطة تحول جديدة في مسار السياسة الخارجية الهندية في سياق دولي وإقليمي متغير، وتشمل ظهور متغيرات جديدة أدت إلى إعادة ترتيب موازن القوى داخل منطقة جنوب آسيا، كما تميزت بحدة التنافس بين القوى الكبرى خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا.

2- الإطار المكاني:

تنحصر الدراسة جغرافيًا في تفاعل السلوك الاستراتيجي والسياسي الخارجي للهند باعتبارها قوة إقليمية صاعدة في محيطها الإقليمي في منطقة جنوب آسيا، ودراسة التفاعلات الثنائية مع الدول الرئيسية في جوارها الجغرافي كباكستان، أفغانستان، الصين وبعض القوى المتوسطة والصغيرة بالإضافة إلى أهميتها الجيوبوليتيكية التي تجعل من القوى الكبرى كالولايات المتحدة والصين تبحث عن النفوذ لضمان مصالحها.

سابعاً - الدراسات السابقة :

تمثل منطقة جنوب آسيا أنموذجاً جيوباً و شديداً التعقيد ، وذلك مع تزايد وتيرة التنافس الجيوسياسي بين القوى الكبرى و الإقليمية . و سنة 2014 هي بمثابة نقطة تحول جذري خاصة مع تزامن صعود حكومة ناريندرا مودي ، و الدور الهندي في تبني عقيدة سياسية خارجية أكثر حسماً و تأثيراً .

من بين الدارسين و الباحثين السياسيين اللذين استعرضوا رؤيتهم النظرية و التحليلية نجد دراسة س راجا موهان : إذ يركز في أطروحته المتمثلة في كتابه "الهند و إعادة توازن آسيا

أن الهند قد تخلت تماماً عن عدم الانحياز التقليدي بعد عام 2014، و أن نيودلهي أصبحت تتبنى مفهوم التعددية الإستراتيجية المرنة. و طرحه حول التوازن الإقليمي فيرى أن الصعود السريع للصين خلق عجم توازن بنيوي مع جيرانها ، و هذا ما دفع بالهند للعودة بقوة إلى سياسات الأمن الإقليمي عبر نسج تحالفات مرنة مثل كواد لإعادة التوازن الجيوسياسي .

دراسة إستراتيجية ل هارش ف بانث إذ يتبنى في رؤيته "الواقعية السياسية الحسمية" لتحليل فترة حكم ناريندرا مودي . يرى بانث أن أحداث مواجهة غلوان الحدودية عام 2020 حطمت الأوهام الهندية السابقة فيما يخص الروابط الاقتصادية مع الصين يمكن أن تحل الخلافات السياسية ، و من خلال جدليته في أدبياته يرى أن الهند تعيد تشكيل توازنات جنوب آسيا عبر بناء قدراتها العسكرية الذاتية بالتوازي مع ممارسة "الواقعية البراغماتية" حيث هذه الأخيرة تسعى جاهدة لتكون الشريك الاقتصادي و التمويلي الأول لدول الجوار لتفويض دبلوماسية القروض .

تبرز التحليلات المشتركة و البحوث الإستراتيجية ، كيف تحولت النزاعات الحدودية (مثل مواجهة لاداخ 2020) إلى محفز لنيودلهي لإعادة صياغة توازنات القوى العسكرية عبر ممرات الطاقة و الطرق البحرية الحيوية .

دراسة للباحث كريستوف جافريلو: في رؤيته الإستراتيجية يربط بشكل وثيق بين السياسة الداخلية للهند و سياستها الخارجية دراسة للباحث اشلي تيلس: يركز على التوازن العسكري و النووي في جنوب آسيا . يرى ان التحول الجوهري بعد 2014 تقوده الرغبة الأمريكية في جعل الهند "قوة موازنة رئيسية" للصين ،و يرصد في دراساته كيف ساهم نقل التكنولوجيا العسكرية المتقدمة و التعاون الاستخباراتي بين واشنطن و نيودلهي في تغيير الحسابات الإستراتيجية لباكستان و الصين ،محولاً الصراع الحدودي المحلي إلى جزء من التنافس العالمي على قيادة النظام الدولي . عند دراستنا لموضوع "دور الهند في إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية" 2014 تبين أن هناك فجوات بحثية رئيسية لم تغطيها بشكل كاف الدراسات السابقة من بينها:

1/- الفجوة الجيو اقتصادية و التكنولوجية (الدبلوماسية الرقمية و دبلوماسية البنية التحتية): فما ركزت عليه الدراسات السابقة تغلغل الصين مالياً عبر "مبادرة الحزام و الطريق" و كيف واجهتها الهند عسكرياً ،و الفجوة البحثية تتمثل في غياب دراسة تفصيلية لأدوات الهند الجيو اقتصادية الجديدة بعد 2014 لمنافسة النفوذ الصيني . و يتجلى ذلك في "الدبلوماسية الرقمية" (كتصدير أنظمة الدفع الرقمية الهندية الموحدة إلى دول الجوار مثل نيبال و سريلانكا لربط اقتصادياتها بالهند)،و دبلوماسية الطاقة عبر بناء شبكات ربط كهربائي قارة عابرة الحدود .

2/- فجوة الوكالة الاستراتيجية للدول الصغرى: اذ ركزت الدراسات السابقة على التعامل مع الدول الصغرى في جنوب آسيا (سريلانكا ،نيبال المالديف بنغلاديش) كأنها مجرد "ساحات صراع"

و ما اغفلته هذه الدراسة هو فدره هذه الدول الصغرى على ممارسة المناورة و لتحوط الاستراتيجي الذكي فهذه الدول أصبحت تستغل للتنافس الهندي -الصيني ببراعة لابتزاز الطرفين و الحصول على مكاسب تنموية (كما حدث في المالديف و بنغلاديش)يعيد تشكيل توازن القوى الإقليمي بشكل مفاجئ .
ثامنا - منهجية الدراسة:

لكلّ بحث منهج متبع لدراسة المشكلة، وهو طريقة يتبعها الباحث لدراسة ظاهرة بهدف تشخيصها ومعرفة أسبابها، وعليه تتطلب هذه الدراسة لتحقيق أهدافها والإحاطة بأبعادها الاعتماد على تكامل منهجي ونظري يجمع بين المناهج العلمية والاقترابات المفسرة للسياسة الخارجية الهندية الإقليمية الجديدة، وتعتبر هذه الدراسة وصفية تحليلية تسعى إلى تفكيك محددات الدور الهندي وأدواته وانعكاسات ذلك على إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية، ومن أهم المناهج التي اعتمدت عليها الدراسة:

-منهج دراسة الحالة: تمّ الاعتماد على دراسة حالة الدور الهندي كقوة إقليمية صاعدة في منطقة جنوب آسيا، وهي حالة فريدة من نوعها تجمع بين القوة النووية العسكرية والمقومات السياسية كديمقراطية كبرى وقوة اقتصادية وديمقراطية في آنٍ واحد، مما يجعلها نموذجاً استثنائياً يستحق الدراسة المعمّقة.

-المنهج التاريخي: تمّت الاستعانة بهذا المنهج لمعرفة جذور التفاعلات في النظام الإقليمي لمنطقة جنوب آسيا، وحدة التفاعلات الداخلية فيها، ولإعطاء لمحة عن الهند تاريخياً وجغرافياً، وهو ما يسهّل فهم التوازنات الراهنة في المنطقة التي تعتبر امتداداً طبيعياً لتراكمات تاريخية متجذّرة لا يمكن تجاوزها أو إغفالها، كما يمكننا من إجراء مقارنة بين أسس السياسة الخارجية الهندية الحالية والقديمة قبل 2014

- اقتراب القيادة: من خلال تحليل شخصية الرئيس " ناريندرا مودي " وتوجهه الديمقراطي والكاريزمي في الحرص على بناء علاقات مع قادة الدول، ونمطه القيادي في الحسم والمبادرة. حيث يركز هذا الاقتراب على شخصية القائد وأسلوبه في الحكم ورؤيته الإستراتيجية التي تُشكّل متغيراً مستقلاً حاسماً في تحديد توجهات السياسة الخارجية الجديدة للدولة.

-اقتراب الدور:

يركز اقتراب الدور على تحليل تصورات الفواعل الدولية لأدوارها الوطنية في النظام الدولي والإقليمي، سواء كما تعرّفها لنفسها أو كما يتوقعها الآخرون. وتكتسي هذه المقاربة أهمية خاصة في حالة الدور الهندي في منطقة جنوب آسيا، وهي تتبنى تصورات مختلفة لأدوارها الإقليمية والدولية، مما يؤثر في سلوكها الخارجي. إضافة إلى تداخل هذه الأدوار مع أدوار القوى الدولية الأخرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا.

تاسعا- صعوبات الدراسة:

واجهت إنجاز هذا العمل البحثي مجموعة من الصعوبات من بينها:

صعوبة الوصول لبعض المعطيات الدقيقة حول الموضوع والحصول على بيانات حديثة وموثوقة خاصة الأمنية والعسكرية.

قلة المراجع العربية نسيباً والتي عاجلت موضوع السياسة الهندية من الجانب التحليلي، أو تلك التي تتناول شؤون منطقة جنوب آسيا عموماً.

تعقد الموضوع وتشابك تفاعلاته الإقليمية والدولية والداخلية، بالإضافة إلى تنوع أبعاده الجيوسياسية، الاقتصادية، العسكرية والسياسية، وهو ما صعب من مهمة البحث فيه.

عاشرا- خطة الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول، يعتبر الفصل الأول بمثابة إطار نظري ومفاهيمي لدراسة: القوة الصاعدة والنظام الإقليمي، مع الإشارة إلى أهمّ المداخل النظرية المفسرة للدور الهندي في جنوب آسيا، بينما تمّ تخصيص الفصل الثاني لدراسة محددات الدور الهندي الجغرافية والعسكرية والتكنولوجية والاقتصادية، وإبراز الأدوات الدبلوماسية والأمنية والاقتصادية لتفعيل هذا الدور، وتم التطرق إلى انعكاسات التأثير الهندي على التوازنات الإقليمية ضمن استراتيجيات (الاحتواء ، التنافس ، الهيمنة ، النفوذ غير المباشر)، أما الفصل الثالث فقد جاء بعنوان تحديات الدور الهندي وآفاقه المستقبلية في منطقة جنوب آسيا، وتم تقسيمه إلى مبحثين تطرق المبحث الأول إلى التحديات المعيقة لدور الهند في الحفاظ على دور المهيمن الإقليمي، ويتطرق المبحث الثاني إلى الآفاق المستقبلية الواعدة لهذا الدور إقليميا ودوليا في ظل المتغيرات الراهنة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

يعد الإطار المفاهيمي والنظري الركيزة الأساسية لأي دراسة أكاديمية تسعى إلى تقديم فهم معمق ومنهجي للظواهر السياسية في العلاقات الدولية، إذ يُمثّل الأساس الذي تبنى عليه التحليلات ويستند إليه في تفسير المعطيات والوقائع. وفي سياق دراسة الدور الإقليمي للهند بوصفها قوة صاعدة في منطقة جنوب آسيا، تبرز الحاجة الماسّة إلى ضبط المفاهيم الأساسية التي تُشكّل المدخل الرئيسي لفهم طبيعة هذا الدور ومقوماته وتفاعلاته.

يتناول هذا الفصل ثلاثة مباحث رئيسية تتكامل فيما بينها لتقديم إطار نظري شامل ومتماسك. يُخصّص المبحث الأول لتحديد المفاهيم الأساسية التي تدور حولها الدراسة، من خلال تسليط الضوء على مفهوم القوة الإقليمية الصاعدة ومقوماتها، ثم الانتقال إلى مفهوم النظام الإقليمي بمختلف أنواعه وأسسّه، وصولاً إلى أنماط التفاعلات داخل النظم الإقليمية سواء كانت صراعية أو تعاونية أو توازنية. أما المبحث الثاني فيتطرق إلى النظام الإقليمي لجنوب آسيا من حيث خصائصه والفواعل الرئيسية المؤثرة فيه وأنماط التفاعلات التي تحكمه. ويُختتم الفصل بالمبحث الثالث الذي يُعنى بالمدخل النظرية المفسرة لدور الهند كقوة إقليمية صاعدة، من خلال توضيف النظرية الواقعية الهجومية، نظرية الدور والنظرية الليبرالية المؤسسية.

المبحث الأول: تحديد المفاهيم الأساسية

تُشكّل المفاهيم الأساسية في أي دراسة علمية المدخل الضروري والمنهجي لفهم موضوع البحث وتحليله بشكل دقيق ومعتمّق. وتكتسب عملية تحديد المفاهيم أهمية بالغة في حقل العلاقات الدولية نظراً لتعدد التعريفات والاتجاهات النظرية التي تتناول الظواهر السياسية الدولية والإقليمية. ويهدف هذا المبحث إلى ضبط ثلاثة مفاهيم جوهرية في هذه الدراسة وهي: القوة الإقليمية الصاعدة، النظام الإقليمي، وأنماط التفاعلات داخل النظم الإقليمية، باعتبارها المفاتيح الأساسية لفهم الدور الهندي في منطقة جنوب آسيا.

المطلب الأول: مفهوم القوة الإقليمية الصاعدة ومقوماتها

يُعتبر مفهوم القوة من أكثر المفاهيم أهمية في حقل العلاقات الدولية، إذ يُشكّل العمود الفقري الذي تنبني عليه معظم النظريات والمقاربات التحليلية في هذا الحقل. وقد شهد هذا المفهوم تطورات جوهرية عبر التاريخ، حيث توسّع من المفهوم التقليدي المرتبط بالقوة العسكرية والصلبة إلى مفاهيم أكثر شمولية تتضمن القوة الناعمة والقوة الذكية بمختلف أبعادها الاقتصادية، الدبلوماسية، التكنولوجية والثقافية.

يُعرّفها: (Hans Morgenthau) القوة بأنها قدرة الدولة على التأثير في سلوك الآخرين وتوجيهه وفقاً لمصالحها، وهو ما يجعل القوة عنصراً حاكماً في العلاقات بين الدول سواء على المستوى الإقليمي والدولي على حد سواء. وقد ميّز (Morgenthau) بين عناصر القوة المادية كالجغرافيا والموارد الطبيعية والقدرة العسكرية والصناعية والسكان، وعناصر القوة المعنوية كالروح القومية ونوعية الدبلوماسية وكفاءة الحكومة.¹

أما مفهوم القوة الإقليمية فيشير إلى تلك الدولة التي تمتلك مقومات القوة الشاملة التي تُؤهلها للعب دور قيادي ومحوري داخل نظامها الإقليمي، وتتميز بقدرتها على التأثير في مسار التفاعلات الإقليمية وتوجيهها بما يتوافق مع مصالحها الاستراتيجية. وتتحدد القوة الإقليمية وفقاً لعدة معايير من أبرزها: امتلاك قدرات عسكرية واقتصادية متفوقة مقارنة بباقي دول الإقليم، القدرة على التأثير في صياغة قواعد النظام الإقليمي من خلال مؤسساته وهياكله، فضلاً عن الاعتراف الإقليمي والدولي بمكانتها القيادية وهو ما يمنحها قبولاً وشرعية أكثر في أداء دورها في هذا النظام الفرعي الإقليمي.

في هذا الإطار، يُميّز الباحثون بين القوة الإقليمية الراسخة والقوة الإقليمية الصاعدة. فالقوة الإقليمية الصاعدة هي تلك الدولة التي تمر بمرحلة انتقالية من حيث قدراتها ونفوذها الإقليمي والدولي، حيث تشهد نمواً متسارعاً في مؤشرات قوتها الشاملة سواء الاقتصادية أو العسكرية أو التكنولوجية أو الدبلوماسية وحتى

¹ هانز مورغانثو، "السياسة بين الأمم: الصراع من أجل القوة والسلام"، ترجمة: خيري حماد (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1964) ص 52.

الديمقراطية، مع تزايد طموحاتها لتعزيز دورها ومكانتها على المستويين الإقليمي والدولي. ويتسم صعود القوى الإقليمية عادةً بمجموعة من الخصائص منها: التحول التدريجي في ميزان القوى لصالحها، توسيع نطاق نفوذها الجيوسياسي تدريجياً، وتعزيز علاقاتها الاقتصادية، التجارية والدبلوماسية مع القوى الكبرى والمؤسسات الدولية.¹

يرتبط مفهوم القوة الإقليمية الصاعدة ارتباطاً وثيقاً بمفهوم القوة الذكية الذي طرحه جوزيف ناي (Joseph Nye)، والذي يُشير إلى بناء حالة توازن بين أدوات القوة الصلبة والناعمة في إطار إستراتيجية متكاملة لتحقيق الأهداف المرجوة. فالقوة الإقليمية الصاعدة لا تعتمد فقط على القدرات العسكرية والاقتصادية، بل تستثمر أيضاً في القوة الناعمة من خلال الدبلوماسية الثقافية والمساعدات الإنمائية والتعاون التكنولوجي والعلمي.²

تتعدد مقومات القوة الإقليمية الصاعدة لتشمل عدة أبعاد متكاملة. فمن حيث البعد الجغرافي، تحتاج القوة الإقليمية الصاعدة إلى موقع استراتيجي يُتيح لها التأثير في المنطقة المحيطة بها ويُمكنها من لعب دور هام في مجاها الجيوسياسي الإقليمي. أما اقتصادياً، فيُعَدّ النمو الاقتصادي المتسارع والمستدام أحد أبرز مقومات الصعود الإقليمي، حيث يُوفّر الموارد اللازمة لتعزيز القدرات العسكرية والتكنولوجية والدبلوماسية. كما يُشكّل البعد العسكري ركيزة أساسية من ركائز القوة الإقليمية، من خلال امتلاك قوات مسلحة حديثة ومتطورة وقادرة على حماية المصالح الوطنية والإقليمية.³

لا يمكن إغفال البعد الديموغرافي الذي يتمثل في حجم السكان ونوعية رأس المال البشري، حيث تُشكّل القوة البشرية المؤهلة والمدربة رافعة أساسية للنمو الاقتصادي والتطور التكنولوجي. فضلاً عن البعد التكنولوجي الذي بات يحتل مكانة متزايدة في معادلة القوة الإقليمية والدولية، خاصة في ظل الثورة الصناعية⁴ والرابعة والتحول

¹ نورهان الشيخ، "القوى الصاعدة في النظام الدولي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 200، 2015، ص. 12.

² محمد عبد السلام، "القوة الذكية في السياسة الدولية، دراسات مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية" القاهرة، 2009، ص. 78.

³ إسماعيل صبري مقلد، "العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات" (الكويت: ذات السلاسل، ط. 5، 1987)، ص. 230.

⁴ الثورة الصناعية الرابعة هي مرحلة حديثة من التطور الصناعي والتكنولوجي، تعتمد على الدمج بين العالم الرقمي والمادي والتكنولوجي بتقنيات ذكية متقدمة، وظهر هذا المفهوم مع كلاوس شوارب .

الرقمي العالمي. وأخيراً يأتي البعد المؤسسي والدبلوماسي الذي يتجلى في قدرة الدولة على بناء شبكة من العلاقات والتحالفات الإقليمية والدولية وقيادة المنظمات والمبادرات الإقليمية.¹

على العموم، يكتمل مفهوم القوة الإقليمية الصاعدة، في ضوء هذه الأبعاد المتعددة جميعاً، بوصفها حصيلة تفاعل مركّبين العوامل المادية وغير المادية، بما يعكس الطابع المركب لمفهوم القوة في العلاقات الدولية المعاصرة. وفي سياق النظام الدولي المعاصر الذي يتّسم بمرحلة انتقالية نحو نظام تعدد الأقطاب والتحول في موازين القوى العالمية، باتت القوى الإقليمية الصاعدة تحظى باهتمام متزايد من قبل الباحثين والمحللين. فقد أثبتت تجارب عديدة أن صعود قوى إقليمية جديدة يؤدي إلى إعادة تشكيل بنية النظم الإقليمية وتغيير أنماط التفاعلات داخلها، مما يُنتج ديناميكيات جديدة قد تتراوح بين التعاون والصراع وإعادة التوازن. ومثّل الهند - موضوع هذه الدراسة - نموذجاً بارزاً للقوة الإقليمية الصاعدة في منطقة جنوب آسيا، حيث تمتلك مقومات متعددة تُعزّز من مكانتها الإقليمية والدولية.

المطلب الثاني: مفهوم النظام الإقليمي، أنواعه وأأسسه

يُعتبر مفهوم النظام الإقليمي من المفاهيم المركزية في حقل العلاقات الدولية والدراسات الأمنية، حيث يُقدّم إطاراً تحليلياً لفهم التفاعلات بين مجموعة من الدول التي تتشارك في الانتماء إلى رقعة جغرافية واحدة وتربطها مجموعة من الروابط المشتركة والعلاقات المتبادلة. وقد تطوّر هذا المفهوم بشكل ملحوظ منذ منتصف القرن العشرين، حيث أسهمت عدة مدارس فكرية في إثراء الحقل النظري المتعلق بالنظم الإقليمية.

يُعرّف النظام الإقليمي بأنه: "مجموعة من الوحدات السياسية المتجاورة جغرافياً والتي تربطها شبكة من التفاعلات المنتظمة والمتبادلة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية، بحيث تُشكّل فيما بينها نسقاً فرعياً متكاملاً يتميز بدرجة من الاستقلالية النسبية عن النظام الدولي العام"، وقد عرّف باري بوزان (Barry Buzan) وأولي ويفر (Ole Weaver) النظام الإقليمي من منظور أمني بوصفه: "مركبا

¹ فريدريك یرسون ومارتن روشستر، العلاقات الدولية: الوضع الدولي في منتصف القرن العشرين، ترجمة: طيار آري، طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، 2000، ص. 145.

أمنياً إقليمياً تتشابه فيه المخاوف والتهديدات الأمنية للدول الأعضاء بحيث لا يمكن تحليل الأمن القومي لأي دولة بمعزل عن الدول الأخرى في المنطقة ذاتها".¹

يقوم النظام الإقليمي على مجموعة من الأسس والمقومات التي تُحدّد هيكله وطبيعة تفاعلاته. أولها التقارب الجغرافي، إذ يُعتبر العامل الجغرافي الشرط الأساسي لتشكّل أي نظام إقليمي، حيث تتشارك الدول الأعضاء في الانتماء إلى منطقة جغرافية واحدة أو متصلة. ثانيها الترابط والاعتماد المتبادل، حيث تتشابه مصالح الدول الأعضاء ومخاوفها بدرجة تجعل ما يحدث في أي دولة يُؤثّر بشكل مباشر أو غير مباشر على بقية دول النظام، ثالثها وجود أنماط منتظمة من التفاعلات تتراوح بين التعاون والتنافس والصراعات بينها الاعتراف الذاتي والخارجي بوجود هذا النظام كوحدة تحليلية متميزة.² وتعتبر هذه الأسس مجتمعة الإطار البنوي الذي يُفسّر استقرار أو تحوّل النظم الإقليمية من مرحلة لأخرى.

تتعدد أنواع النظم الإقليمية وفقاً لمعايير مختلفة:

أولاً- من حيث هيكل القوة: يمكن التمييز بين النظام الإقليمي أحادي القطبية الذي تهيمن فيه دولة واحدة على مقدّرات النظام وتُمارس نفوذاً مسيطراً على بقية الأعضاء مثل سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على القرار الدولي من خلال تفوقها العسكري و نفوذها الاقتصادي و تحكمها في المؤسسات الدولية و قيادتها للتحالفات الدولية مثل حلف شمال الأطلسي و تدخلها في حرب العراق 2003، والنظام الإقليمي ثنائي القطبية الذي يتميز بوجود قوتين رئيسيتين تتنافسان على الهيمنة والنفوذ داخل الإقليمالأعضاء مثل النزاع الحدودي بين الهند و الصين في منطقة لداخ سنة 2020، حول القيادة الإقليمية في آسيا و التنافس على النفوذ الاقتصادي و الممرات البحرية و يعد التنافس بين الجزائر و المغرب في الإقليم المغربي حول قضية الصحراء الغربية الذي يشمل أبعادا سياسية و أمنية و اقتصادية و دبلوماسية ، والنظام الإقليمي متعدد الأقطاب الذي يتوزع فيه النفوذ بين عدة قوى إقليمية بدرجات متفاوتة. على سبيل المثال نجد منطقة الشرق الأوسط إذ تسعى تركيا إلى توسيع دورها السياسي و العسكري ، كما تعمل إيران على

¹BarryBuzanandOle Weaver ,**The Structure of International Security** :Regions and Powers , Cambridge University Press, 2003, p. 27

²عامر مصباح، "التحوّلات في النظام الدولي وانعكاساتها على الأنظمة الإقليمية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 195، 2014، ص. 32.

تعزيز نفوذها عبر التحالفات الإقليمية و دعم حلفائها في المنطقة أما المملكة العربية السعودية فتتمثل قوة مؤثرة في الخليج العربي و العالم الإسلامي سياسيا و اقتصاديا ، و تمارس قطر نفوذا دبلوماسيا من خلال الوساطة و العلاقات الدولية ، و تمتلك إسرائيل تفوقا عسكريا و تكنولوجيا و سعيها إلى تعزيز موقعها الأمني و الإقليمي

ثانياً- من حيث طبيعة التفاعلات: يُصنّف الباحثون النظم الإقليمية إلى نظم تعاونية تتميز بارتفاع مستوى التعاون والتكامل بين دولها وتراجع حدة الصراعات (الاتحاد الأوروبي، رابطة دول جنوب شرق آسيا)، ونظم صراعية تطغى عليها الخلافات والنزاعات والتوترات (النظام الإقليمي الشرق أوسطي)، ونظم مختلطة تجمع بين عناصر التعاون والصراع بنسب متفاوتة (النظام الإقليمي المغاربي، وشبه الجزيرة الهندية). كما يمكن تصنيف النظم الإقليمية من حيث درجة المؤسسة إلى نظم مؤسسية عالية التنظيم تتوفر على أطر مؤسسية متطورة كالاتحاد الأوروبي، ونظم ضعيفة المؤسسة تفتقر إلى مؤسسات إقليمية فعّالة ومؤثرة.

تتأثر النظم الإقليمية بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي تُحدّد مسارها وتطورها. فمن العوامل الداخلية: طبيعة النظم السياسية للدول الأعضاء ومستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودرجة التجانس الثقافي والعنقي والديني. ومن العوامل الخارجية: تأثير القوى الكبرى والنظام الدولي على ديناميكيات النظام الإقليمي، فضلاً عن تأثيرات العولمة والتحويلات في الاقتصاد السياسي الدولي. وتجدد الإشارة إلى أن النظم الإقليمية ليست كيانات جامدة وثابتة، بل هي في حالة تطور وتحول مستمرين تبعاً للتغيرات في موازين القوى وطبيعة التفاعلات بين الدول الأعضاء.¹

يُضاف إلى ذلك أن النظام الإقليمي يتسم بقدر من الاستقلالية عن النظام الدولي الأشمل، لكنه لا ينفصل عنه تماماً، بل يتأثر بالتحويلات العالمية ويؤثر فيها بدرجات متفاوتة وفقاً لقوة النظام الإقليمي وفاعلية مؤسساته. ويُعدّ التفاعل بين المستويين الإقليمي والدولي من أهم الأبعاد التحليلية في دراسة النظم الإقليمية، حيث يُسهم هذا التفاعل في تشكيل أنماط التحالفات والتوازنات الإقليمية.

¹ ثامر كامل الخزرجي، "النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة" (عمان: دار مجدلاوي، 2004) ص.88.

المطلب الثالث: أنماط التفاعلات داخل النظم الإقليمية

تعدد أنماط التفاعلات داخل النظم الإقليمية وتتراوح بين التعاون، الصراع والتوازن، وتُشكل هذه الأنماط المحدد الرئيسي لطبيعة النظام الإقليمي ومساره التطوري. ويُسهّم فهم هذه الأنماط في تحليل ديناميكيات العلاقات بين الدول داخل أي إقليم وتوقع مسارات التحول المحتملة في بنية النظام الإقليمي.

أولاً- النمط الصراعي:

يتجلى النمط الصراعي في النظم الإقليمية التي تتميز بارتفاع حدة التوترات والنزاعات بين دولها الأعضاء، سواء كانت هذه الصراعات عسكرية مباشرة أو سياسية ودبلوماسية. ويُعدّ الصراع الإقليمي من أبرز الأنماط التي تُميّز النظم الإقليمية في العالم النامي، حيث تشابك فيه عوامل تاريخية وإثنية وجيوسياسية واقتصادية تُعزّدي حالة عدم الاستقرار. وتتنوع مصادر الصراعات الإقليمية لتشمل النزاعات الحدودية والإقليمية، التنافس على الموارد الطبيعية، الخلافات الإيديولوجية والمذهبية، والتدخلات الخارجية، فضلاً عن التنافس على الهيمنة والنفوذ داخل النظام الإقليمي.

يتميز النمط الصراعي بعدة خصائص من أبرزها: سباق التسلح بين الدول المتصارعة، تشكيل التحالفات والتحالفات المضادة، تصاعد حدة الخطاب السياسي العدائي، ضعف المؤسسات الإقليمية المشتركة أو تهميشها، وتدخل القوى الخارجية في شؤون الإقليم. ويُعتبر النظام الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط والقرن الإفريقي من هذا النوع من النظم التصارعية، أما جنوب آسيا فتعتبر نموذجاً بارزاً للنظم الإقليمية الصراعية التي يغلب فيها توازن القوى التنافسي غير المستقر (unstable balance of power)، حيث تهيمن عليه الهند وتطغى التوترات الهندية الباكستانية على مجمل التفاعلات الإقليمية وتُعيق مسارات التعاون والتكامل الأمني والمؤسسي لا سيما مع امتلاكهما لترسانات نووية، بالإضافة إلى مشكل النزاعات الحدودية البرية والبحرية في المنطقة خاصة ما يتعلق بالحدود الهندية الصينية.¹

ثانياً- النمط التعاوني:

¹ حسام الدين إبراهيم، "الهند وباكستان: جذور الصراع وآفاق التسوية" (القاهرة: دار الشروق، 2008) ص 73.

يتمثل النمط التعاوني في تلك الأنظمة الإقليمية التي تتميز بسيادة علاقات التعاون والتنسيق بين دولها الأعضاء في مختلف المجالات (حالة الاتحاد الأوروبي). ويقوم هذا النمط على إدراك الدول لوجود مصالح مشتركة يمكن تحقيقها بشكل أفضل من خلال العمل الجماعي والمؤسسي. وتعدد أشكال التعاون الإقليمي لتشمل التعاون الاقتصادي من خلال إنشاء مناطق التجارة الحرة، الاتحادات الجمركية، الأسواق والعملية المشتركة، والتعاون الأمني من خلال الترتيبات الأمنية الجماعية وبناء الثقة المتبادلة، والتعاون في مجالات البيئة والطاقة والبنية التحتية والتنمية البشرية.¹

يتميز النمط التعاوني بعدة سمات من أبرزها: وجود مؤسسات إقليمية فعّالة ومؤثرة، تراجع حدة الصراعات العسكرية والسياسية، ارتفاع مستوى الاعتماد المتبادل الاقتصادي، ووجود آليات لتسوية النزاعات سلمياً. ويُمثل الاتحاد الأوروبي النموذج الأبرز للنظام الإقليمي التعاوني، حيث تطور من مجرد ترتيب اقتصادي محدود إلى منظومة مؤسسية متكاملة تشمل مختلف مجالات التعاون والتكامل. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن النمط التعاوني لا يخلو من التوترات والخلافات، لكنها تُدار وتُحل في إطار مؤسسي ومنظم يحول دون تصاعدها إلى صراعات مفتوحة.

ثالثاً- نمط التوازن الإقليمي:

يتجسد نمط التوازن الإقليمي في تلك النظم الإقليمية التي لا تنتمي بشكل واضح إلى النمط الصراعي أو التعاوني، بل تتسم بوجود توازن نسبي في القوى بين الدول الأعضاء مع حالة من التنافس المضبوط. ويقوم هذا النمط على مبدأ توازن القوى الذي يعني أن أي محاولة من دولة ما للهيمنة على النظام الإقليمي تُواجه بتكتل مضاد من الدول الأخرى بهدف استعادة التوازن ومنع أي طرف من الانفراد بالقيادة وفق ما جاءت به النظرية الواقعية التقليدية والجديدة. ويتطلب هذا النمط وجود عدة قوى إقليمية متقاربة نسبياً في قدراتها، بحيث لا تستطيع أي دولة بمفردها فرض هيمنتها على النظام ككل.²

1 Amitav Acharya , **Constructing a Security Community in Southeast Asia** , London, Routledge, 2001, p 56 .

2 David Lake and Patrick Morgan , **Building Security in a New World** :Regional Orders, Univercity press, 1997, p 12.

تتعدد آليات التوازن الإقليمي لتشمل: التسليح والردع المتبادل، وتشكيل التحالفات الموازنة، والاستعانة بالقوى الخارجية لتعويض اختلال التوازن الداخلي، والتنافس الاقتصادي والدبلوماسي. وقد يتحول نمط التوازن الإقليمي إلى نمط صراعي في حال اختلال التوازن بشكل كبير لصالح طرف واحد، أو إلى نمط تعاوني في حال نجاح الدول في تأسيس ترتيبات مؤسسية تُعزز التعاون وتُقلل من حدة التنافس. من أحسن الأمثلة على ذلك نظام توازن القوى في شرق آسيا المتمثل في: الصين، اليابان كوريا الجنوبية ودور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة خارجية تحافظ على هذا التوازن¹. و عليه يمكن القول أن الأنماط تفسر طبيعة التفاعلات بين الدول داخل الإقليم الواحد، فقد يكون التعاون اقتصاديا رغم التنافس السياسي أو الأمني بينها، و قد يؤدي التوازن الإقليمي إلى احتواء الصراعات و منع تفاقمها و تحولها إلى مواجهات بين الأطراف. خاصة في ظل التعددية القطبية و صعود قوى إقليمية منافسة، و تزايد أهمية الأقاليم في إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية و الدولية .

¹ David A Lake and Patrick Morgan , **Building Security in a New World** : Regional Orders ,Univercity Press,1997,p 30,32.

المبحث الثاني: النظام الإقليمي لجنوب آسيا

يُعتبر النظام الإقليمي لجنوب آسيا من أبرز النظم الإقليمية وأكثرها تعقيداً وديناميكية في العالم، حيث يضم مجموعة من الدول ذات التباينات الكبيرة من حيث الحجم والقوة والمكانة. ويتأثر هذا النظام بمجموعة من العوامل التاريخية والجغرافية والسياسية والاقتصادية والأمنية التي تُشكّل طبيعة تفاعلاته وتُحدّد مساراته التطورية. ويسعى هذا المبحث إلى تحليل خصائص النظام الإقليمي لجنوب آسيا والفواعل الرئيسية المؤثرة فيه وأنماط التفاعلات التي تحكمه.¹

المطلب الأول: خصائص النظام الإقليمي لجنوب آسيا

يتميز النظام الإقليمي لجنوب آسيا بمجموعة من الخصائص البنوية والوظيفية التي تُميّزه عن باقي النظم الإقليمية في العالم. تشترك هذه الدول الأعضاء في موقع جغرافي موروث حضاري وتاريخي يرتبط بالتححرر من الاستعمار البريطاني في شبه القارة الهندية. وفيما يلي خريطة جيوسياسية توضيحية لهذا الإقليم:

خريطة جيوسياسية: لإقليم جنوب آسيا



المصدر: محمد مروان، أين تقع الهند، موقع الموضوع، على الرابط الإلكتروني : <http://mawdoo3.com>

لعل أبرز هذه الخصائص هي عدم التماثل البنوي الحاد، حيث تُهيمن الهند بحكم مساحتها الجغرافية الشاسعة و عدد سكانها الهائل وقدراتها الاقتصادية والعسكرية المتفوقة على مجمل ديناميكيات النظام

¹ أحمد إبراهيم محمود، "النظام الإقليمي في آسيا: البنية والديناميكيات"، مجلة السياسة الدولية، العدد 180، 2010، ص 44.

الإقليمي. فالهند تُمثّل وحدها 3287263 كيلومتر مربع مساحة جنوب آسيا و 1.210.854.977 نسمة من سكانها و قدر ناتجها المحلي الإجمالي 17.65 تريليون دولار.

ومن الخصائص البارزة أيضاً الطابع الصراعى الذي يطغى على التفاعلات الإقليمية، وخاصة العلاقات الهندية الباكستانية التي تُعتبر المحور الرئيسى للصراع فى جنوب آسيا منذ الاستقلال عن بريطانيا عام 1947. وقد شهدت العلاقات بين البلدين عدة حروب مباشرة فضلاً عن أزمات حادة وسباق تسلح نووي، مما أثر سلباً على مسارات التعاون والتكامل الإقليمي¹. بالإضافة إلى انتشار ظاهرة الإرهاب العابر للحدود وتأثيرات الجوار الأفغانى على عدم الاستقرار. مما أدى إلى تصدير التطرف و الجريمة المنظمة إلى مناطق واسعة وصولاً إلى الساحل الإفريقى، فقد أفرزت التحولات فى أفغانستان بيئة خصبة لإعادة تنظيم صفوف الجماعات المتطرفة العابرة للحدود و ذلك من خلال تزايد نفوذ تنظيم "داعش ولاية خراسان" و حركة طالبان باكستان، مما خلق أزمة أمنية هددت أمن الدول المجاورة مثل باكستان و طاجيكستان. كما ساعدت الطبيعة الجغرافية الوعرة و ضعف التنسيق الأمنى بين الدول الحدودية على سهولة تسلل المقاتلين و تهريب الأسلحة و الأموال بالإضافة إلى ذلك توفر أفغانستان ملاذاً و مراكز تدريب للتنظيمات الإرهابية التي تنسق عملياتها مع شبكات عالمية و إقليمية .

يمثل الإرهاب العابر للحدود التحدي الرئيسى للسلم و الأمن على نحو ما تستغله التنظيمات الإرهابية للمناطق التي تفتقر إلى سيطرة الدولة و توريط الحكومات المركزية فى نزاعات استنزاف مستمرة و هذا ما يعيق خطط التنمية و تدمير البنية التحتية و تفاقم أزمات اللجوء و النزوح، أيضاً تعتمد الجماعات الإرهابية على تمويل أنشطتها عبر التهريب و الاتجار غير المشروع مما يربط الإرهاب بشبكات الجريمة .

كما يتسم هذا النظام بضعف المؤسسة الإقليمية، حيث لم تنجح منظمة سارك (SAARC) فى تحقيق مستويات ملموسة من التعاون والتكامل بين دول المنطقة.² لعدة أسباب أبرزها النزاعات السياسية و التوازنات الثنائية خاصة بين الهند و باكستان مما يجعل المنظمة رهينة لهذه الصراعات و إعاقه اتخاذ أي

¹ احمد ابراهيم محمود، مرجع سابق، ص 45.

²T.V. Pau . 1, **Pakistan Conflict: An Enduring Rivalry-India The**, Cambridge University Press, 2005, p34

قرارات موحدة أو فعالة ، كذلك تشهد المنظمة حالة من الشلل حيث لم تعقد أي قمة للرابطة أو اجتماع إقليمي منذ القمة الثامنة عشرة التي استضافتها نيبال أواخر سنة 2014، كما يشترط ميثاق المنظمة على موافقة جميع الدول الأعضاء لاتخاذ القرارات و هو ما أدى إلى عرقلة مستمرة في تنفيذ المشاريع المشتركة ،أيضا يرجع ضعف التكامل الاقتصادي إلى انخفاض حجم التجارة البينية بين الدول الأعضاء بسبب الحواجز الجمركية و ضعف البنية التحتية ،إضافة إلى مخاوف الدول الأصغر حجما من أي مشاريع تكاملية وهذا لتباين القوى خاصة التقارب مع الصين لموازنة النفوذ الهندي .

يتميز النظام الإقليمي لجنوب آسيا كذلك بالتنوع الثقافي والإثني والديني الكبير الذي يُشكّل تحدياً أمام بناء هوية إقليمية مشتركة. فالمنطقة تضم تعددية¹ دينية واسعة تشمل الهندوسية والإسلام والبوذية والمسيحية والسيخية وديانات أخرى، فضلاً عن تنوع لغوي واثنيهائل. وتُساهم هذه التعددية في تعقيد التفاعلات الإقليمية وتوليد صراعات هوياتية عابرة للحدود. حيث تتميز المنطقة بتعدد الأعراق و القوميات و العادات و التقاليد و التي تضم مئات المجموعات الاثنية المختلفة و احتفالها بالمناسبات الثقافية مثل ديوالي، هولي، عيد الفطر، فيساك، البوذي بيساخي، السيخي .

عن التنوع اللغوي فتضم جنوب آسيا أكثر من 2000 لغة و لهجة محلية مختلفة و متعددة مثل الهندوارية، الدرافيدية، التبتية و البورمية . في الهند لوحدها حوالي 122 لغة رئيسية و أزيد من 1600 لهجة محلية، اذ نجد الهندية، البنغالية، الأردية، التاميلية، البنجابية، النيبالية و السنهالية من ابرز اللغات المنتشرة في المنطقة (البنغالية أكثر اللغات انتشارا عالميا حوالي 230 مليون متحدث تقريبا)، و تضم المنطقة اكبر تجمع ديني للهندوس عالميا يشكلون 68% من سكان جنوب آسيا وحوالي 31% من سكان المنطقة مسلمون ما يفوق 650 مليون مسلم

من الخصائص المهمة كذلك ارتفاع معدلات الفقر والتخلف التنموي في معظم دول المنطقة رغم التحسن الذي شهدته بعض المؤشرات الاقتصادية في السنوات الأخيرة. فجنوب آسيا تضم أعداداً كبيرة من السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر فوفقا لمؤشر الفقر الكلي لجنوب آسيا الصادر عن البنك الدولي في

¹ احمد عبد الحافظ فوز ، "النظام السياسي الهندي :الهوية القومية و تحديات التعددية "، مركز دراسات الوحدة العربية ، ع، 505، بيروت ، 2023، ص، 42.

أبريل 2026، انخفضت معدلات الفقر المدقع لتصبح أقل من 5% من إجمالي السكان عند خط الفقر الدولي و نجد عند اعتماد خط الفقر لخطوط الدخل الأعلى المحدد ب 3 دولارات يوميا تبلغ النسبة نحو 3.8% من السكان ،يشهد الوضع في باكستان و أفغانستان مراجعة تصاعدية لمعدلات الفقر إلى 14.4% نتيجة الصدمات الاقتصادية المحلية و المناخية ،كما سجلت بنغلاديش ارتفاع معدل الفقر إلى 21.4% مقارنة لما سجلته عام 2022، مما أدى إلى دخول نحو 1.4 مليون شخص إلى دائرة الفقر بسبب الضغوط الاقتصادية المتتالية مما يُشكّل تحدياً مشتركاً يُفترض أن يدفع نحو تعزيز التعاون الإقليمي في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. غير أن الحسابات السياسية والأمنية غالباً ما تغطي على الاعتبارات التنموية والاقتصادية، مما يُعيق تحقيق تقدم حقيقي في مسارات التكامل الإقليمي.¹

إضافة إلى ذلك، يتميز النظام الإقليمي لجنوب آسيا بوجود عدد كبير من النزاعات الحدودية والإقليمية التي لم تُحسم بعد، من أبرزها قضية كشمير التي تُمثّل البؤرة الأكثر خطورة وحساسية في العلاقات الهندية الباكستانية. كما تُثير الحدود الهندية الصينية توترات متكررة، فضلاً عن النزاعات الحدودية البحرية والبرية بين دول أخرى في المنطقة. ويُعدّ الانتشار النووي من أخطر التحديات التي تواجه الأمن الإقليمي في جنوب آسيا، حيث تمتلك كل من الهند وباكستان ترسانات نووية، مما يُضيف بُعداً نووياً خطيراً إلى الصراعات الإقليمية² بالإضافة إلى تنامي تهديدات أمنية جديدة في المنطقة مرتبطة بالتغيرات المناخية كارتفاع منسوب البحار في بنغلاديش وسريلانكا وكثرة الكوارث الطبيعية كالزلازل، الفيضانات وظاهرة الجفاف.

كما يتأثر النظام الإقليمي لجنوب آسيا بشكل كبير بالتدخلات الخارجية، وخاصة الأدوار التي تلعبها القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا في المنطقة. فقد أطلقت الصين عام 2013 مبادرة "الحزام و الطريق" كإستراتيجية تنموية عالمية ضخمة لإعادة إحياء "طريق الحرير" هدفها ربط الصين بأسواق العالم عبر شبكة واسعة من السكك الحديدية ،خطوط الأنابيب ، الموانئ ، و المناطق الاقتصادية . و لتأمين خطوط الملاحة البحرية لضمان تدفق الطاقة (النفط و الغاز) اعتمدت إستراتيجية

¹ هدى ميتكيس، "الصعود الهندي: المقومات والتحديات"، مجلة شؤون دولية، العدد 35، 2017، ص 20.

² محمد وقيع الله احمد ، "الهند و دورها الاقليمي في جنوب اسيا "، مجلة دراسات دولية ،العدد 2013، 56، ص 38.

عقد اللؤلؤ string of pearls وهي تعتبر الجدار الأمني و البحري ل "مبادرة الحزام و الطريق " ، من ابرز اللآلئ : جوارر في باكستان ،هامبانتوتا في سريلانكا.¹

فيما يخص الإستراتيجية الأمريكية مع الهند و باكستان ،تفصل واشنطن بين ملفاتها مع البلدين لتحقيق مصالحها الحيوية ،فالشراكة مع الهند "جيوسياسية بعيدة المدى "الهدف منها بناء تحالف استراتيجي و اقتصادي قوي لموازنة النفوذ الصيني المتصاعد في منطقة المحيطين الهندي و الهادي ،هذا و تركز على مكافحة الإرهاب مع باكستان عن طريق شراكة "أمنية و وظيفية "لضمان الاستقرار الأمني الإقليمي.

تبرز روسيا كشريك حيوي في بناء و تطوير القدرات العسكرية الهندية منذ استقلالها، حيث مثلت الأسلحة الروسية ركيزة هامة للدفاع الهندي و لم تعد العلاقة من مجرد بائع و مشتري بل تجاوزتها لتصل إلى "شراكة إستراتيجية و تصنيع مشترك" حيث تعتمد الهند على روسيا ما يصل إلى 40% من وارداتها العسكرية ،و الإنتاج المشترك بينهما في تصنيع صواريخ براهموس (Brahmos و بنادق كلاشينكوف و دبابات "تي 90".

كخلاصة يمكن القول أن هناك فجوة داخل النظام الإقليمي ، تظهر في امتلاك دولة إمكانيات بشرية و طبيعية و موقعا جغرافيا هاما،غير أن هذه الموارد لا تنعكس على الاستقرار و التكامل الإقليمي . و هذا راجع إلى مجموعة من التحديات منها النزاعات الحدودية و الإرهاب ،و عدم الاستقرار السياسي ،و حجم التحديات الاقتصادية كالفقر و التفاوت التنموي إضافة إلى غياب التنسيق و ضعف التعاون الإقليمي . كل هذا يجعل النظام الإقليمي عاجزا عن توظيف موارده الهائلة لتحقيق الاستقرار و التكامل الشامل .

المطلب الثاني: الفواعل الرئيسية في جنوب آسيا

يضم النظام الإقليمي لجنوب آسيا مجموعة من الفواعل المتباينة من حيث الحجم والقوة والدور، وتتفاعل هذه الدول فيما بينها وفق أنماط معقدة تُحدّد طبيعة النظام الإقليمي ومساراته. ويمكن تصنيفها من حيث القوة والتأثير إلى فواعل كبرى مهيمنة وفواعل متوسطة وصغيرة، ومن حيث مجال التفاعل يمكن تقسيمها إلى فواعل داخلية تنتمي إلى هذا الإقليم وتتحرك داخله، وفواعل خارجية تتدخل في تفاعلاته ولها

¹ بن مشيرح اسماء، "الاستراتيجية الامنية الهندية في جنوب اسيا " :من المازق الامني الى التوسع نحو الهندوباسيفيك ، ع 1، جامعة باتنة ،2022،ص،389.

دور كبير في تحديد توازناته بحكم موقعها الجغرافي القريب مثل: الصين وأفغانستان، وفواعل أخرى تقوم بدور الفاعل الخارجي الموازن رغم بعدها الجغرافي عن المنطقة مثل: روسيا والولايات المتحدة الأمريكية.¹

أولاً-الهند: القوة المحورية المهيمنة

تُعتبر الهند القوة المحورية والمهيمنة في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بفضل مقوماتها الجغرافية، الديموغرافية، الاقتصادية والعسكرية المتفوقة على جميع دول المنطقة. فمن الناحية الجغرافية، تتمتع الهند بموقع استراتيجي في قلب شبه القارة الهندية يُتيح لها إطلالة على المحيط الهندي وتشارك حدوداً مع معظم دول المنطقة. ومن الناحية الديموغرافية، تجاوز عدد سكان الهند المليار ونصف المليار نسمة سنة 2000 لتُصبح الدولة الأكثر سكاناً في العالم، مما يُوفّر لها قاعدة بشرية هائلة.² تمتاز بتركيبة شبابية قوية بمتوسط عمر يبلغ 29.2 سنة (الوضع الحالي 2026)

من الناحية الاقتصادية والعسكرية، حققت الهند نمواً اقتصادياً مطّرداً خلال 2025-2026 لتُصبح المرتبة الرابعة كأكبر اقتصاد في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي الاسمي حوالي 2.4 تريليون دولار وثالث أكبر اقتصاد من حيث تعادل القوة الشرائية (ارتفاع نصيب الفرد من الناتج بين 2004 و 2014 و 2025 نتيجة التوسع الرقمي و الإصلاحات المالية) ، وقد برزت الهند كقوة عالمية في مجال تكنولوجيا المعلومات وصناعة البرمجيات والصناعات الدوائية والفضائية(أول دولة تنجح في إنزال مركبة فضائية 2023)، ومن الناحية العسكرية، تمتلك الهند ثالث أكبر جيش في العالم من حيث عدد الأفراد، فضلاً عن ترسانة نووية وقدرات صاروخية متطورة وقوات بحرية وجوية متنامية. كما تُعدّ الهند من أكبر مستوردي الأسلحة في العالم مع توجه متزايد نحو تطوير الصناعات الدفاعية المحلية.

تسعى الهند إلى تعزيز دورها كقوة إقليمية مهيمنة من خلال عدة استراتيجيات منها: سياسة الحوار الممتد(سياسة التوجه شرقاً) المعروفة منذ 2014 ب ActEast ، مبادرة التوجه نحو المحيط الهندي كمنطقة نفوذ حيوية، وتعزيز العلاقات مع القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة واليابان وأستراليا في إطار الحوار الأمني الرباعي المعروف ب: كواد(QUAD) من أجل موازنة النفوذ الصيني في المنطقة، فضلاً عن

¹ أمل حمادة، "التنافس الهندي الصيني في جنوب آسيا: الأبعاد والتداعيات"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2016، ص. 56.

² Stephen Cohen, **Emerging Power**, Brookings Institution Press, India, , Washington, 2001, p67

المشاركة الفعّالة في المنظمات الدولية والسعي للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي. وتبنّى الهند رؤية إستراتيجية تركز على مبدأ أن أمن جنوب آسيا هو مسؤولية هندية بالدرجة الأولى، وهو ما يُعرف بمبدأ إنديرا غاندي 1983 الذي يرفض أي تدخل خارجي في شؤون المنطقة.¹

ثانياً- باكستان: المنافس الاستراتيجي والنووي للهند

تُمثّل باكستان الفاعل الثاني من حيث الأهمية في النظام الإقليمي لجنوب آسيا، وتُشكّل المنافس الرئيسي والندّ التاريخي للهند في المنطقة. وقد تأسست باكستان عام 1947 على أسس دينية كدولة للمسلمين في شبه القارة الهندية، وهو ما أفرز صراعاً مستمراً مع الهند منذ لحظة الاستقلال. وتمتلك باكستان ترسانة نووية منذ 1998 وجيشاً كبيراً نسبياً وموقعاً استراتيجياً يربط بين جنوب آسيا ووسطها وغربها. وتُعتبر العلاقة مع الصين ركيزة أساسية في الإستراتيجية الباكستانية لموازنة الهيمنة الهندية

تسعى باكستان إلى مواجهة الهيمنة الهندية من خلال عدة استراتيجيات منها: التحالف الاستراتيجي مع الصين وهو ما ظهر في الحرب الهندية الباكستانية المحدودة (مايو 2025) من خلال تزويدها بأحدث المعدات العسكرية والتكنولوجية و الاستخباراتية الصينية، بالإضافة إلى استفادة باكستان سابقاً من الدعم العسكري الأمريكي الذي شهد تقلبات كبيرة عبر العقود، تعزيز القدرات النووية والصاروخية كعامل ردع استراتيجي، في العلاقات مع الدول الإسلامية وخاصة دول الخليج العربي، وهنا يمكن الإشارة إلى توقيع اتفاقية الدفاع المشترك بين السعودية وباكستان في 19 سبتمبر 2025 لتعزيز دورها في عملية تحقيق الردع الإقليمي بمنطقة الشرق الأوسط. غير أن باكستان تواجه تحديات داخلية كبيرة تتعلق بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والتطرف والإرهاب مما يُؤثر على قدرتها على المنافسة الإقليمية مع الهند.²

ثالثاً- الدول المتوسطة والصغيرة: بنغلاديش، سريلانكا، بوتان ونيبال

تضم منطقة جنوب آسيا مجموعة من الدول المتوسطة والصغيرة التي تتأثر بشكل كبير بالتفاعلات بين القوى الكبرى في المنطقة. وتشمل هذه الدول سريلانكا ونيبال وبنغلاديش وبوتان، وتشارك هذه الدول في

¹ عمرو عبد العاطي، "السياسة الهندية تجاه جنوب آسيا: بين الهيمنة والاحتواء"، مجلة شؤون عربية، العدد 167، 2016، ص. 42.

² حسين بوقارة، "محددات السياسة الخارجية للقوى الكبرى والصغرى" (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2015) ص. 77.

عدة خصائص من أبرزها: محدودية القدرات الاقتصادية والعسكرية مقارنة بالهند، والتبعية الجغرافية والاقتصادية لها، والسعي للتوازن بين النفوذ الهندي والصيني في المنطقة.

تحتل سريلانكا مكانة إستراتيجية مهمة في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بحكم موقعها الحيوي في المحيط الهندي على مقربة من خطوط الملاحية الدولية الرئيسية. وقد شهدت تنافساً متصاعداً بين الهند والصين على النفوذ فيها، حيث نجحت الصين في تعزيز حضورها من خلال مشاريع البنية التحتية الكبرى كميناء هامبانتوتا. أما نيبال وبوتان فتتميز بموقعها الاستراتيجي العازل بين الهند والصين، وقد شهدت تحولات سياسية كبيرة خلال العقود الأخيرة أثرت على علاقاتها مع الجارتين الكبيرتين. وتحاول نيبال الحفاظ على سياسة توازن بين الهند والصين رغم الضغوط المتزايدة من كلا الطرفين مع ميلها مؤخراً إلى الانفتاح أكثر على الصين على عكس بوتان التي تحافظ على علاقتها الخاصة مع الهند.¹

تُعدّ بنغلاديش من الدول التي شهدت تحولاً اقتصادياً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، حيث حققت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وتقدمت في مؤشرات التنمية البشرية. وتحافظ بنغلاديش على علاقات وثيقة مع الهند مع سعيها لتنويع شراكاتها الدولية والإقليمية. وتحاول هذه الدول المتوسطة والصغيرة الاستفادة من التنافس الهندي الصيني لتعزيز مواقعها التفاوضية والحصول على مزيد من المساعدات والاستثمارات، وهو ما أفرز ديناميكية جديدة في التفاعلات الإقليمية تُعرف باستراتيجية التآرجح بين القوى الكبرى.²

أما فيما يخص الفواعل الخارجية التي تؤثر على التفاعلات في الإقليم،

- الصين: الفاعل الخارجي الأكثر تأثيراً :

رغم أن الصين لا تُعدّ جغرافياً من دول جنوب آسيا بالمفهوم التقليدي، إلا أنها تُمثّل فاعلاً رئيسياً ومؤثراً في ديناميكيات النظام الإقليمي لجنوب آسيا بحكم جوارها الجغرافي وعلاقاتها الوثيقة مع عدة دول في المنطقة وتنافسها الاستراتيجي مع الهند. وقد تنامي الدور الصيني في جنوب آسيا بشكل لافت خلال العقدين الأخيرين، خاصة من خلال مبادرة الحزام والطريق التي تتضمن مشاريع بنية تحتية ضخمة في باكستان وسريلانكا وبنغلاديش ونيبال. ويُشكّل الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني أحد أبرز تجليات

¹ أطلال عترسي، "آسيا: الصعود والتحول" (بيروت: مركز الاستشارات والبحوث، 2015) ص 67.

² خالد المصري، "الهند الصاعدة ومستقبل التوازنات الآسيوية" (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018) ص 95.

التغلغل الصيني في جنوب آسيا، حيث يتضمن استثمارات بعشرات المليارات من الدولارات في مشاريع الطاقة والنقل والموانئ.

تتسم العلاقات الصينية الهندية بمزيج من التعاون والتنافس والصراع. فمن ناحية، تتشارك الدولتان في عضوية عدة منظمات دولية وإقليمية كمنظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة البريكس، وترتبطهما علاقات تجارية واسعة. ومن ناحية أخرى، يتنافس البلدان على النفوذ في المحيط الهندي¹ وجنوب شرق آسيا ووسط آسيا، فضلاً عن وجود نزاعات حدودية مستمرة شهدت مواجهات عسكرية محدودة في السنوات الأخيرة خاصة في منطقة لداخ وأكساي تشين. كما تثير الشراكة الإستراتيجية الصينية الباكستانية قلق الهند، حيث تُمثل هذه الشراكة تحدياً مباشراً للهيمنة الهندية في جنوب آسيا.

أفغانستان: الدولة الجار التي تهدد الاستقرار الإقليمي بالمنطقة :

ارتبطت أفغانستان لسنوات طويلة بعدم الاستقرار السياسي و الأمني، وهذا ما انعكس بصورة مباشرة على التفاعلات الإقليمية، فموقعها الاستراتيجي جعل كل من الهند و باكستان تتنافسان عليه. و ما جعلها ساحة للتنافس الجيوسياسي هو تدخل الولايات المتحدة و الصين و روسيا، كما أدى انتشار الجماعات المسلحة و التنظيمات المتطرفة داخل أفغانستان إلى تصاعد التهديدات الأمنية العابرة للحدود، من خلال الإرهاب و تهريب الأسلحة و تجارة المخدرات و اللاجئين. و هو ما اثر سلباً على امن و استقرار المنطقة². و مازاد من كثرة المخاوف للأمن الإقليمي عودة حركة طالبان إلى الحكم سنة 2021 في ظل استمرار هشاشة الدولة الأفغانية و احتمالات تنامي التطرف و عدم الاستقرار .

حيث أن أي تدهور امني أو سياسي ينعكس مباشرة على مجمل التوازنات الإقليمية مع تهديد فرص التعاون و الاستقرار في جنوب آسيا .

الولايات المتحدة الأمريكية :تمارس موازنة حاسمة و مباشرة تجاه الهند بهدف فك ارتباطها التدريجي عن روسيا و تحويلها إلى حليف دفاعي و تجاري متكامل لمواجهة الصين . و في المقابل تحافظ العلاقات الروسية الهندية على مكانتها التاريخية القائمة على الشراكة العسكرية و بيع الأسلحة و باعتماد الهند الواسع على النفط الروسي ،

¹ أمل حمادة، مرجع سابق، ص 62.

حسن أبو طالب، "مكافحة الإرهاب في جنوب آسيا: الدور الهندي" (القاهرة: مركز الأهرام، 2019) ص 79.

نستنتج مما سبق أن القوة المهيمنة على هذا النظام هي الهند، ولكن ليست هيمنة أحادية بل متنازع عليها إذ أن هناك حركة تفاعل صراعية داخلية بين الهند وباكستان، أبرزها إقليم كشمير باعتباره المرتكز الرئيسي للصراع المسلح، كما يمتد الصراع للأمن الداخلي بحيث تتهم الاستخبارات الباكستانية بشن حروب سيبرانية و دعم شبكات الجريمة المنظمة. وأخرى خارجية على مستوى الهند والصين حول صراع النفوذ و الحدود نتيجة للتوتر العسكري المستمر في مناطق لداخ و "اروناشال براديش"، وكذلك الصين للهند عن طريق بناء موانئ و قواعد عسكرية في دول مجاورة لها و بناء الصين للسدود للتحكم في تدفق المياه نحو الهند وهو ما يعمق من مشكلة عدم التوازن وللاستقرار في النظام الإقليمي لجنوب آسيا.

المطلب الثالث: أنماط التفاعلات داخل النظام الإقليمي لجنوب آسيا

تتنوع أنماط التفاعلات داخل النظام الإقليمي لجنوب آسيا لتشمل التفاعلات الصراعية والتعاونية والتوازنية، مع غلبة واضحة للنمط الصراعي الذي يطبع مجمل العلاقات الإقليمية. وتشكل هذه الأنماط تحت تأثير عوامل تاريخية وجيوسياسية واقتصادية وأمنية متشابكة ومتداخلة.

يتجلى النمط الصراعي بشكل رئيسي في العلاقات الهندية الباكستانية¹ التي تمثل محور الصراع الأبرز في جنوب آسيا، وتتمحور هذه العلاقات حول عدة ملفات خلافية من أبرزها: قضية كشمير التي تُعتبر جوهر الصراع بين البلدين منذ 1947، التسليح النووي الذي أضاف بُعداً وجودياً للصراع، التنافس على النفوذ الإقليمي في أفغانستان ووسط آسيا، وملف الإرهاب العابر للحدود الذي يُمثّل مصدر توتر دائم في العلاقات الثنائية. وقد خاض البلدان أربع حروب مباشرة في السنوات التالية (1947، 1971، 1965، 1999) ومواجهات عسكرية متعددة كانت آخرها في جوان 2025، مما جعل جنوب آسيا من أكثر المناطق اضطراباً وعدم استقرار في العالم.

كما يتجلى النمط الصراعي في التوترات الهندية الصينية المتصاعدة التي باتت تُشكّل تحدياً متزايداً للأمن الإقليمي. فقد شهدت الحدود الهندية الصينية عدة مواجهات عسكرية خلال السنوات الأخيرة، أبرزها أحداث وادي غالوان عام 2020 التي أسفرت عن سقوط قتلى من الجانبين لأول مرة منذ عقود.

محمد الأمير احمد الخاقاني، "الهند القوة الدولية الصاعدة: الأبعاد والتحديات" (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية و الاقتصادية، الطبعة الأولى، 2018) ص، 117.

ويتنافس البلدان على النفوذ في المنطقة بأسرها، حيث تُحاول الصين اختراق الفضاء الاستراتيجي الهندي من خلال شراكاتها مع باكستان وسريلانكا ونيبال وبنغلاديش، بينما تسعى الهند إلى تعزيز تحالفاتها مع القوى المناهضة للصعود الصيني.¹

وعليه، يمكن تلخيص مستويات التنافس الهندي الصيني في منطقة جنوب آسيا في ثلاثة مستويات هامة: المستوى الاستراتيجي والحدودي المباشر على خط السيطرة الفعلية (LAC) الممتد على طول 3400 كم بينهما في منطقة الهمالايا، ووجود عدة منطقة حدودية متنازع عليها مثل: أكساي تشين، وادي غالوان وبحيرة بانغوغ تسو. أما المستوى الثاني فيتمثل في المستوى الجيوسياسي من خلال ارتفاع مخاوف الهند من ميول بعض دول الجوار إلى تعزيز علاقاتها مع الصين مثل نيبال، باكستان وسريلانكا، كما يتجسد هذا التنافس على المستوى الدولي من خلال سعي كل من الهند والصين إلى قيادة دول الجنوب النامية في المحافل الدولية، وقد عملت على تعزيز نفوذها الاقتصادي والدبلوماسي كقوة صاعدة مثلما حدث في قمة مجموعة العشرين بنيودلهي (2023)، ومطالبها الدائمة بالحصول على مقعد دائم بمجلس الأمن الدولي.

أما النمط التعاوني فيتجلى بشكل محدود ومتواضع في إطار منظمة رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (سارك) التي تأسست عام 1985، وقد أخفقت سارك إلى حد كبير في تحقيق أهداف التعاون والتكامل الإقليمي بسبب الصراعات السياسية والأمنية بين الأعضاء وخاصة بين الهند وباكستان² مما أدى إلى تسييس أجندتها بشكل واضح، بالإضافة إلى عدم التكافؤ الاقتصادي بين الدول الأعضاء والهيمنة الهندية، وسيطرة مبدأ الإجماع على قراراتها حيث تملك كل دولة حق النقض.

ومع ذلك، تُوجد بعض مبادرات التعاون الثنائية والمتعددة الأطراف في مجالات التجارة والطاقة والنقل والبيئة والكوارث الطبيعية على سبيل المثال نجحت دول ASEAN في إنشاء منطقة تجارة حرة خفضت الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء، مما زاد من التبادل التجاري والاستثمارات. كما يعتبر التعاون الاقتصادي بين الولايات المتحدة و كندا نموذجا ناجحا للتعاون الثنائي من خلال الاتفاقيات الاقتصادية المشتركة، و في مجال الطاقة يعتبر مشروع الغاز بين روسيا و الصين مثالا على التعاون الثنائي في تأمين

¹ Rajesh Rajagopalan Carnegie ,China and the Balance of Power in Asia :India's Strategic Choices , .,2017,p12.

² محمد الأمير احمد الخاقاني ،مرجع سابق ،ص،141.

الطاقة و تعزيز المصالح الاقتصادية ،و نموذج منظمة OPEC للتعاون متعدد الأطراف في تنظيم إنتاج النفط و السوق العالمية .و يعد Paris agreement من ابرز المبادرات الدولية الناجحة في مواجهة التغير المناخي كما تعاونت النرويج و البرازيل في حماية غابات الأمازون.و في مجال الكوارث الطبيعية أنشأ الاتحاد الأوروبي آلية مشتركة للتدخل السريع غي حالة حدوث زلازل و فيضانات أو حرائق ،كما قدمت الهند مساعدات عقب زلزال نيبال 2015، في إطار ثنائي ناجح لإدارة الأزمات و الكوارث الطبيعية .

كما تبرز مبادرة بيمستيك BIMSTEC المعروفة بمبادرة خليج البنغال للتعاون التقني والاقتصادي متعدد القطاعات كإطار تعاوني بديل يضم دولاً من جنوب آسيا وجنوب شرقها تتمثل في :الهند ،بنغلاديش ،سريلانكا ،نيبال، بوتان ،ميانمار، و تايلاند .لهذه المبادرة أهمية إستراتيجية متزايدة لموقعها الهام ،و كذلك ما يمثلها من أبعاد جيوسياسية و أمنية ،أبعاد اقتصادية و طاقوية ،و بحرية و تنمية ،حيث تسعى بيمستيك إلى تعزيز مكانة دول خليج البنغال و ربط جنوب آسيا بجنوب شرق آسيا لتوسيع النفوذ الإقليمي الهندي و موازنة النفوذ الصيني .تكتسب أيضا بيمستيك بعدا بحريا على الممرات الحيوية لحماية الملاحة في خليج البنغال ،وتهدف إلى دعم التنمية و التكنولوجيا و إدارة الكوارث الطبيعية و تحسين الظروف المعيشية للسكان.¹

أما نمط التوازن الإقليمي فيتجسد في سعي الدول الصغيرة والمتوسطة في جنوب آسيا للموازنة بين النفوذين الهندي والصيني، حيث تتبنى هذه الدول سياسات التحوط (Hedging Policies):هي استراتيجيات مالية لحماية الاستثمارات و الشركات من الخسائر المحتملة الناتجة عن تقلبات الأسعار أو الأسواق .هدفها تأمين استقرار التدفقات النقدية بمعنى مساعدة الشركات على التنبؤ بالتكاليف و الإيرادات المستقبلية،تعويض أي انخفاض في قيمة أصل معين عبر تحقيق مكاسب من أداة التحوط ،باستخدام أدوات مالية متنوعة كالعقود الآجلة و المستقبلية و عقود الخيارات و تهدف أساسا إلى تقليل المخاطر بتغيير أسعار العملات أو الفوائد أو السلع مما يضمن استقرار التدفقات النقدية ² مثال :المالديف ، سيرلانكا و نيبال تخشى هذه الدول من الانحياز الكامل للهند (التي تمثل النفوذ التقليدي) أو للصين التي تقدم استثمارات ضخمة عبر مبادرة الحزام و الطريق ،لان الانحياز لطرف قد يغضب الآخر و يهدد

¹ براكريتي غوبتا ،"الصراع الصيني الهندي على النفوذ في جنوب آسيا" ،الشرق الأوسط ،يونيو 2020 ،ص،12.

² عبد المنعم سعيد ،"الاقتصاد الهندي:مسيرة النمو و التحديات" (القاهرة: دار المعارف،2019) ص،185.

سيادتها. إذ ترفض هذه الدول الدخول في تحالف عسكري أو سياسي مغلق مع أي طرف فتقوم ب موازنة علاقاتها، حيث تأخذ قروضا و مشاريع ضخمة من الصين، و في الوقت نفسه تحافظ على اتفاقيات أمنية و تدريبات عسكرية مع الهند و الولايات المتحدة و يعتبر هذا التوازن الذكي (التحوط) حماية هذه الدول من الهيمنة، و يسمح لها بالربح الاقتصادي من الطرفين دون تكلفة جيوسياسية مرتفعة.¹

وقد تفاوتت تجارب هذه الدول تفاوتاً ملحوظاً، فسريلانكا تعاني من تداعيات الانجذاب الاقتصادي المفرط نحو المشاريع الصينية (ميناء هامباننوتا الصيني) وهذا ما كلفها الوقوع في فخ المديونية، فيما تُحافظ بنغلاديش على توازن أكثر مع ميل تاريخي لصالح الهند، بينما تحاول نيبال إيجاد حالة توازن في علاقتها مع الهند التي تربطها بها علاقة تاريخية عميقة والصين التي تُعربها بتطوير البنية التحتية.

كما يتجلى نمط التوازن في العلاقات الهندية الصينية ذاتها التي تتسم بمزيج معقد من التعاون الاقتصادي والتنافس الاستراتيجي والصراع الجيوسياسي، حيث يسعى كل طرف لمنع الآخر من تحقيق هيمنة مطلقة في المنطقة. فالولايات المتحدة الأمريكية عبر إستراتيجية "التوازن من خلف البحار" تقوم على عدم التدخل عسكريا بشكل مباشر و تعتمد على القوى الإقليمية الحليفة لتحمل العبء الأكبر في كبح صعود أي قوة مهيمنة معادية و لا يمكن لواشنطن التدخل بقواتها إلا كملجأ أخير عند عجز الحلفاء عن الحفاظ عن توازن القوى. تتكامل هذه الإستراتيجية من خلال محورين رئيسيين :

التحالف الأمني الرباعي "كواد" لمواجهة التمدد الصيني في المحيطين الهندي و الهادئ و الذي يضم الولايات المتحدة و الهند،اليابان و استراليا حيث تسعى الأطراف الأربعة إلى ضمان حرية و انفتاح منطقة المحيطين الهندي و الهادئ،² وقد دفعت الاشتباكات الحدودية بين الهند و الصين عام 2020 نيودلهي إلى تعزيز تعاونها الأمني مع واشنطن لردع أي تمدد صيني محتمل في المنطقة. و أصبحت الهند شريكا دفاعيا رئيسيا للولايات المتحدة عرف التحالف باسم "مناورات مليبار" و توسع هذا التعاون ليشمل النتاج التكنولوجي للأسلحة مثل محركات الطائرات المقاتلة و الذكاء الاصطناعي.

الشراكة الدفاعية الأمريكية الهندية :و ذلك من خلال تعزيز التعاون العسكري و التكنولوجي و إجراء مناورات مشتركة و توقيع اتفاقيات دفاعية إستراتيجية .و تهدف هذه الشراكة إلى دعم الأمن الإقليمي في

¹ سمير سرحان، "سريلانكا بين النفوذ الهندي و الصيني" (القاهرة : مركز الأهرام، 2020) ص 66.

² محمد عز العرب، "مجموعة كواد و التوازن الاستراتيجي في المحيطين الهندي و الهادئ" (القاهرة: مركز الأهرام، 2021) ص 45.

منطقة المحيطين الهندي و الهادئ ، و مواجهة التحديات المتزايدة خاصة الصين و ساهمت من تعزيز مكانة الهند كقوة إقليمية فاعلة و شريك رئيسي للولايات المتحدة في جنوب آسيا .

يمكن القول أن النظام الإقليمي لجنوب آسيا يتسم بقطبية غير متماثلة تهيمن عليها الهند ، و يحكمه الصراع مع باكستان الذي يشكل النواة الصلبة للتوتر الأمني و الردع النووي بالإقليم ، هذا التنافس التاريخي و النزاعات الحدودية المستمرة أدت إلى شلل مؤسسي في رابطة "سارك" ما جعل التجارة البينية في المنطقة الأضعف عالميا ¹. كما يشهد الإقليم تداخلا جيو استراتيجيا متصاعدا بسبب تغلغل الصين العسكري و الاستثماري ، و هو ما تقابله واشنطن بدعم الهند عبر تحالف "كواد" لموازنة النفوذ الصيني ، و في المقابل تتبع الدول الصغرى كنيبال و سريلانكا سياسة "تحقيق التوازن" بين القوى العظمى للحفاظ على استقلاليتها، في وقت يواجه فيه تهديدات مثل الإرهاب و التغير المناخي ، ليظل جنوب آسيا نظاما مقيدا بالصراعات التاريخية تمنع تحوله إلى كتلة إقليمية مندمجة .

¹ محمد السيد سليم ، "العلاقات الهندية الباكستانية : الصراع و التعايش" (القاهرة :مركز الدراسات الاسيوية ، 2018) ص 66.

المبحث الثالث: المداخل النظرية المفسرة لدور الهند كقوة إقليمية صاعدة في جنوب آسيا

يُعدّ التأطير النظري خطوة منهجية ضرورية لفهم وتفسير الظواهر السياسية والدولية بشكل معمّق ومنهجي. وفي سياق دراسة دور الهند كقوة إقليمية صاعدة في جنوب آسيا، تتعدد المداخل النظرية التي يمكن توظيفها لتحليل هذا الدور ومحدداته وتحدياته. ويتناول هذا المبحث ثلاثة مداخل نظرية رئيسية تم اختيارها بما يتناسب مع محتوى هذه الدراسة، وهي: النظرية الواقعية الهجومية التي تُركّز على ديناميكيات القوة والصراع وسعي الدول لتعظيم قوتها، ونظرية الدور التي تُحلّل تصورات الدول لأدوارها وتطلعاتها، والنظرية الليبرالية المؤسسية التي تُبرز أهمية المؤسسات والتعاون في العلاقات الدولية والإقليمية.

المطلب الأول: النظرية الواقعية الجديدة (Neorealism)

هي نظرية في العلاقات الدولية أسسها (كينيث ولترز) عام 1979، في كتابه "نظرية السياسة الدولية" ترى أن سلوك الدول لا ينبع من طبيعة البشر الشريرة، بل يفرضه بنية النظام الدولي الذي يتسم بالفوضى مما يجعل الدول تعتمد على ذاتها الواقعية الجديدة إلى تيارين يختلفان حول حجم القوة التي تحتاجها الدولة لضمان أمنها، الواقعية الدفاعية و الواقعية الهجومية. الواقعية الدفاعية ¹Realism Defensive: ترى أن النظام الدولي الفوضوي يدفع الدول إلى البحث عن حجم القوة المتوازنة لحماية نفسها، لأن الهيمنة المفرطة ستؤدي لتشكيل تحالفات دولية ضدها.

تفسر الواقعية الدفاعية السلوك السياسي والعسكري للهند حيث ترى أن تحركات نيودلهي في النظام الفوضوي ليست برغبة في التوسع أو الغزو بل هي ردود فعل دفاعية لحماية بقائها و سلامة أراضيها في الإقليم، ما يعانيه الإقليم من صراعات تاريخية و حدودية خاصة الهند و باكستان حول إقليم كشمير ، فالهند سعت منذ الاستقلال إلى بناء قوة إقليمية قادرة على حماية أمنها القومي في مواجهة التهديدات المحيطة بها، فبنية النظام الإقليمي في منطقة جنوب آسيا فرضت على الهند في البداية انتهاج سلوك دفاعي هدفه تحقيق الأمن والبقاء بسبب الخوف من التهديدات الصينية التي كانت سبابة لامتلاك السلاح النووي منذ 1962، وهذا ما دفعها إلى سباق التسلح لتحقيق التوازن مع دول المنطقة، وكذلك فعلت باكستان عندما سعت إلى امتلاك القنبلة النووية عام 1998 لأغراض دفاعية وللحفاظ على بقائها.

¹ Kenneth Waltz. **Theory of International Politics** .Hill McGraw .1979.P126.

ورغم امتلاكها القنبلة النووية لم تتجه الهند إلى تفعيل مبدأ توجيه الضربة الأولى بل هي تستعملها فقط كوسيلة دفاعية للردع وتحقيق التوازن في المنطقة

قلة عدد التدخلات العسكرية الخارجية للهند في جوارها الإقليمي ماعدا في حالات نادرة مثل التدخل في سريلانكا 1987، وتوجهها أكثر نحو مبادئ عدم الانحياز وحق الشعوب في تقرير مصيرها لكن مع مجيء الرئيس مودي للسلطة سنة 2014، أصبحت الهند تتبنى مبادئ النظرية الواقعية بسبب التغيرات التي فرضتها بنية النظام الإقليمي في جنوب آسيا من خلال سعيها إلى فرض الهيمنة الإقليمية والسلوك التوسعي كقوة صاعدة في مناطق أخرى من آسيا (الاتجاه شرقا)، الضغط على دول الجوار الصغيرة والمتوسطة، عقد تحالفات خارجية مع الولايات المتحدة الأمريكية لتحجيم النفوذ الصيني

ووفقا للواقعية الدفاعية يبرز السلوك الهندي في سعي الدولة بضمان أمنها القومي و الحفاظ على التوازن الإقليمي من خلال تعزيز القوة و الردع بناء التحالفات أكثر من كونه سعيًا مباشرًا للهيمنة المطلقة أو التوسع العدواني في منطقة جنوب آسيا . والنظرية الواقعية الهجومية أحد أبرز الاتجاهات البارزة في النظرية الواقعية الجديدة ، وقد ارتبطت بشكل رئيسي بأعمال جون ميرشايمر (Jhon Mearsheimer) الذي قدّم إطاراً نظرياً شاملاً لفهم سلوك الدول الكبرى في النظام الدولي. وتنطلق هذه النظرية من مجموعة من المقدمات الأساسية التي تُحدّد رؤيتها لطبيعة النظام الدولي وسلوك الدول فيه.¹

تقوم النظرية الواقعية الهجومية على خمس فرضيات رئيسية: أولها أن النظام الدولي فوضوي بمعنى غياب سلطة عليا فوق الدول قادرة على فرض النظام والقانون. ثانيها أن جميع الدول الكبرى تمتلك قدرات عسكرية هجومية تُمكنها من إيذاء بعضها البعض. ثالثها أن الدول لا يمكنها أن تكون متأكدة تماماً من نوايا الدول الأخرى، مما يُؤلّد حالة من عدم اليقين الدائم. رابعها أن البقاء هو الهدف الأسمى لجميع الدول. وخامسها أن الدول فواعل عقلانية تسعى لتعظيم فرص بقائها واستمرارها.

وتخلص النظرية الواقعية الهجومية من هذه المقدمات إلى أن الدول في النظام الدولي الفوضوي تسعى بشكل حتمي إلى تعظيم قوتها وليس مجرد الحفاظ على الوضع القائم، وذلك لأن تعظيم القوة هو الوسيلة الأنجع لضمان البقاء والأمن في ظل بيئة دولية تتسم بعدم اليقين والتهديد المستمر. ويُميّز ميرشايمر بين

¹ JoMearsheimer hn, **The Tragedy of Great Power Politics**, W.W Norton , New York,2001 , p33

الهيمنة العالمية التي يعتبرها شبه مستحيلة، والهيمنة الإقليمية التي تُمثّل الهدف الأقصى الواقعي للقوى الكبرى. فكل قوة كبرى تسعى لتحقيق الهيمنة على منطقتها الإقليمية ومنع ظهور فاعل مهيم في المناطق الأخرى.¹ وعند تطبيق هذا الإطار النظري على حالة الهند في جنوب آسيا، يمكن فهم السلوك الهندي بوصفه سعياً حثيثاً لتحقيق الهيمنة الإقليمية في جنوب آسيا والمحيط الهندي. فالهند، وفقاً لمنطق الواقعية الهجومية، تسعى إلى تعظيم قوتها العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية ليس فقط لحماية أمنها وبقائها، بل لتعزيز مكانتها كقوة مهيمنة في منطقتها الإقليمية ومنع أي قوة أخرى من تحدي هذه الهيمنة.

ويتجلى هذا السعي الهندي نحو الهيمنة الإقليمية في عدة مؤشرات من أبرزها: التحديث المستمر للقدرات العسكرية الهندية وخاصة القوات البحرية والقدرات النووية والصاروخية، والتدخل في شؤون الدول المجاورة عند الضرورة كما حدث في سريلانكا وبنغلاديش والمالديف ونيبال، ورفض أي وساطة خارجية في القضايا الإقليمية وخاصة قضية كشمير، ومقاومة التغلغل الصيني في جنوب آسيا والمحيط الهندي. كما تسعى الهند إلى بناء قدرات عسكرية تفوق مجموع القدرات العسكرية لجميع جيرانها مجتمعين، وهو ما يتسق مع منطق تعظيم القوة الذي تطرحه الواقعية الهجومية.²

غير أن تطبيق النظرية الواقعية الهجومية على حالة الهند يكشف أيضاً عن بعض القيود والتحديات. فالهند تواجه معادلة أمنية معقدة بسبب وجود منافسين إقليميين أقوياء لها هما باكستان والصين، مما يُعقّد مساعيها للهيمنة المطلقة. كما أن القيود الاقتصادية والتنموية الداخلية تُبطئ من وتيرة تعزيز القدرات العسكرية والتكنولوجية. فضلاً عن ذلك، فإن البعد النووي يُضيف عنصراً من الردع المتبادل يمنع الهند من استخدام قوتها العسكرية المتفوقة ضد باكستان بشكل مطلق.

ورغم هذه القيود، تظل النظرية الواقعية الجديدة إطاراً تحليلياً مهماً لفهم الدوافع العميقة وراء السلوك الهندي في جنوب آسيا، خاصة فيما يتعلق بالتحديث العسكري المستمر ومحاولات احتواء النفوذ الصيني والحفاظ على التفوق الاستراتيجي في المنطقة. كما تُساعد هذه النظرية في تفسير حالة المعضلة الأمنية التي تُتميّز العلاقات بين الهند وجيرانها، حيث تُفسّر أي زيادة في القوة الهندية بوصفها تهديداً من قبل الدول المجاورة مما يدفعها إلى البحث عن توازنات مضادة.

¹ Kenneth Waltz, **Theory of International Politics**, Hill-McGraw, 1979, p102

² Harsh V. Pant, **Indian Foreign Policy: An Overview**, Manchester University Press, 2016, p112.

المطلب الثاني: نظرية الدور وتطلعات الهيمنة الإقليمية

تُقدّم نظرية الدور إطاراً تحليلياً متميزاً لفهم السلوك الخارجي للدول من خلال التركيز على تصورات صانعي القرار لدور دولهم في النظام الدولي والإقليمي. وقد طوّر هولستي (Holsti) هذه النظرية في دراسته الرائدة حول مفاهيم الدور القومي، حيث حدّد سبعة عشر دوراً قومياً تتبناها الدول في سياساتها الخارجية، من أبرزها: دور القائد الإقليمي، ودور المدافع عن المبادئ والقيم الأيديولوجية، ودور الوسيط، ودور حامي الاستقلال.¹

وتنطلق نظرية الدور من مفهوم رئيسي هو مفهوم الدور القومي الذي يُشير إلى تصور صانعي القرار في دولة ما للوظائف والمهام والسلوكيات المناسبة لدولتهم في النظام الدولي. ويتشكل هذا التصور من خلال تفاعل عدة عوامل منها: الموروث التاريخي والحضاري للدولة، موقعها الجغرافي ومقوماتها المادية، طبيعة النخبة الحاكمة وتوجهاتها الأيديولوجية، وتوقعات الآخرين من الدولة ومطالبهم منها. كما يتأثر تصور الدور بالتفاعل بين البيئة الداخلية والخارجية للدولة وبالتحولات في ميزان القوى الإقليمي والدولي.²

وعند تطبيق نظرية الدور على حالة الهند، يتبيّن أن صانعي القرار الهنود يتبنّون تصوراً للدور القومي الهندي يركز على عدة أبعاد متكاملة. فأولاً، تنظر الهند إلى نفسها بوصفها القائد الطبيعي والقوة المهيمنة إقليمياً في جنوب آسيا بحكم حجمها وقوتها وإرثها الحضاري العريق. وقد عبّر عن هذا التصور عدد من القادة الهنود بدءاً من جواهر لال نهرو الذي كان يؤمن بأن الهند مقدّر لها أن تلعب دوراً قيادياً في آسيا والعالم، مروراً بإنديرا غاندي التي وضعت مبدأً رافضاً لأي تدخل خارجي في شؤون جنوب آسيا، وصولاً إلى ناريندرا مودي الذي تبنّى سياسة الجوار أولاً وسعى لتعزيز الدور الهندي الإقليمي والعالمي.³

ثانياً، تتبنى الهند دور الحضارة العريقة صاحبة الدور الحضاري العالمي، حيث يستند صانعو القرار إلى الإرث الحضاري الهندي الغني لتبرير تطلعات الهند لدور قيادي عالمي. فالهند تُقدّم نفسها كأكبر ديمقراطية في العالم وكنموذج للتنوع والتعايش السلمي بين الأديان والثقافات والأعراق المختلفة. كما تستثمر الهند في

¹ Holsti .K.J, **National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy** ,International Studies Quarterly, Vol 14, No3, 1970, p245

² أحمد النعيمي، "نظرية الدور في العلاقات الدولية: دراسة مفاهيمية تحليلية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 38، 2013، ص 89.

³ Chris Ogden, **Hindu Nationalism and the Evolution of Contemporary Indian Security**, Oxford, University Press, 2014, p43.

قوتها الناعمة من خلال الترويج لثقافتها وتراثها الروحي والفلسفي ونموذجها التنموي. وقد تجلّى هذا البعد بشكل واضح من خلال نجاح الهند في إدراج اليوغا ضمن التراث العالمي واعتماد الأمم المتحدة ليوم عالمي لليوغا بمبادرة هندية.¹

إضافة إلى مبادرة الاتحاد الشمسي الدولي التي أطلقتها الهند 2015 كأداة للقوة الناعمة، وخطاب "فاسودهايفاكوتومباكام" أي "العالم أسرة واحدة" الذي تبناه مودي في قمة مجموعة العشرين 2023. ثالثاً، تتبنى الهند دور الموازن الإقليمي والدولي الذي يسعى لمنع هيمنة أي قوة خارجية على جنوب آسيا والمحيط الهندي. وقد تطور هذا الدور من مبدأ عدم الانحياز الذي تبناه نخلو خلال الحرب الباردة إلى سياسة التعامل مع الجميع ببراغماتية سياسية واضحة التي تتبناها الهند حالياً، حيث تُقيم علاقات إستراتيجية مع عدة قوى كبرى دون الانحياز الكامل لأي منها، حيث تجمعها شراكة إستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية ولكنها في الوقت نفسه تدعو إلى عالم متعدد الأقطاب رافض للهيمنة الأحادية الأمريكية على العالم. ويتجلى هذا الدور أيضاً في مشاركة الهند في تحالف كواد مع الولايات المتحدة واليابان وأستراليا لمواجهة الصعود الصيني، وفي الوقت نفسه حفاظها على عضويتها في منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة البريكس مع الصين وروسيا.²

وتكشف نظرية الدور عن وجود فجوة بين تصورات الدور الذاتي الهندي وتوقعات دول الجوار. فبينما تنظر الهند إلى نفسها كقائد طبيعي ومسؤول في جنوب آسيا، تتعامل العديد من دول الجوار مع هذا الدور بريية وحذر، وتنظر إلى السلوك الهندي بوصفه هيمنة وتدخلًا في شؤونها الداخلية. وتُسهّم هذه الفجوة في تعقيد التفاعلات الإقليمية ودفع الدول الصغيرة والمتوسطة للبحث عن توازنات مع قوى خارجية وخاصة الصين لمواجهة الضغوط الهندية.³

فالنيبال مثلاً اتجهت بقوة نحو الصين لتطوير شبكات الطرق، السكك الحديدية و المشاريع الرقمية. و سريلانكا تتبع سياسة توازن دقيقة خاصة بعد أزمة ميناء "هامبانتوتا" حيث تتيح للصين الاستمرار التجاري

¹ S.D. Muni, **India's Foreign Policy: The Democracy Dimension**, city Cambridge Univer, 2009, p122.

² Kanti Bajpai, **verview India's Grand Strategy: An O** , Cambridge Review of International Affairs, Vol, 25, No3, 2012, p399.

³ محمد حافظ إسماعيل، "هيمنة القوى الكبرى على الأنظمة الإقليمية" (القاهرة: مركز البحوث العربية، 2011)، ص. 64.

و تعزيز التعاون الأمني لضمان عدم تحول أراضيها إلى قاعدة عسكرية ، كما فتحت جزر المالديف الاستثمار العسكري و الاقتصادي مع الصين ووقعت اتفاقية تجارة مع بكين لكنها تظل حريصة على عدم قطع علاقاتها و روابطها الجغرافية مع الهند. و تسعى بنغلاديش إلى الانفتاح على القروض و المشاريع الصينية الضخمة لتطوير بنيتها التحتية مع الحفاظ على علاقاتها الأمنية و التجارية مع الهند .

كما تُبرز نظرية الدور أهمية العوامل الداخلية في تشكيل السلوك الخارجي الهندي، وخاصة تأثير القومية الهندوسية التي باتت تلعب دوراً متزايداً في توجيه السياسة الخارجية الهندية منذ وصول حزب بهاراتياجاناتا إلى السلطة، فقد أضاف الخطاب القومي الهندوسي بُعداً أيديولوجياً وحضارياً إلى تصورات الدور الهندي، مما انعكس على طبيعة العلاقات مع باكستان والموقف من قضية كشمير والعلاقات مع الدول ذات الأغلبية المسلمة في المنطقة. و مما سبق يمكن أن نستنتج أن السلوك الخارجي الهندي لا يمكن فهمه بمعزل عن التصورات الذاتية العميقة التي تحملها النخب الهندية عند دور بلادهم ومكانتها إقليمياً وعالمياً، وأن الفجوة بين هذه التصورات الداخلية وردود الأفعال الخارجية من دول الجوار تُشكل في حد ذاتها متغيراً تفسيرياً محورياً لفهم ديناميكيات الإقليمية في جنوب آسيا.

المطلب الثالث: النظرية الليبرالية المؤسسية

تُقدّم النظرية الليبرالية المؤسسية منظوراً بديلاً لفهم العلاقات الدولية والإقليمية يختلف جوهرياً عن المنظور الواقعي. وتنطلق هذه النظرية التي ارتبطت بشكل رئيسي بأعمال روبرت كيوهين (Robert Keohane) من فرضية مفادها أن المؤسسات الدولية والإقليمية تلعب دوراً مهماً في تشكيل سلوك الدول وتعزيز التعاون بينها حتى في ظل النظام الدولي الفوضوي، ولا تنكر النظرية الليبرالية المؤسسية الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، لكنها تؤكد أن الفوضى لا تعني بالضرورة الصراع الحتمي، وأن المؤسسات يمكن أن تُوفّر الآليات اللازمة لتعزيز التعاون وتقليل حدة المعضلة الأمنية.¹

وتقوم النظرية الليبرالية المؤسسية على عدة مرتكزات أساسية. أولها أن المؤسسات الدولية والإقليمية تُقلّل من تكاليف المعاملات بين الدول وتُوفّر المعلومات اللازمة لتعزيز الشفافية وتقليل حالة عدم اليقين.

¹ Robert Keohane, **Political After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Economy**, Princeton University Press, 1984, p44.

ثانيها أن التعاون المؤسسي يُسهم في بناء الثقة المتبادلة بين الدول ويُرسّي معايير سلوكية مشتركة تُقيّد من حرية الدول في اللجوء إلى القوة. ثالثها أن الاعتماد المتبادل الاقتصادي يخلق مصالح مشتركة تجعل تكلفة الصراع أعلى من تكلفة التعاون. ورابعها أن المؤسسات تُوفّر آليات لتسوية النزاعات سلمياً وتُمكن الدول من تحقيق مكاسب مشتركة.¹

وعند تطبيق النظرية الليبرالية المؤسسية على دور الهند في جنوب آسيا، يتبيّن أن الهند تتبنى جزئياً المنهج المؤسسي في تعاملاتها الإقليمية، مع تفضيل واضح للعلاقات الثنائية على الأطر متعددة الأطراف. فالهند تُشارك في عدة مؤسسات وترتيبات إقليمية من أبرزها منظمة سارك، ومبادرة بيمستيكاأي مبادرة خليج البنغال للتعاون التقني والاقتصادي، إضافة إلى مشاركتها في المنظمات الدولية الكبرى كالأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية ومجموعة العشرين، منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة البريكس.²

غير أن تطبيق النظرية الليبرالية المؤسسية على حالة جنوب آسيا يكشف عن محدودية التعاون المؤسسي في المنطقة مقارنة بمناطق أخرى في العالم. فمنظمة سارك التي تُمثّل الإطار المؤسسي الرئيسي للتعاون الإقليمي في جنوب آسيا تُعاني من عدة إشكاليات تتعلق بالهيمنة الهندية على المنظمة وتأثير الصراع الهندي الباكستاني على عمل المنظمة وضعف الموارد المالية والبشرية، وقد توقفت قمم سارك عملياً منذ عام 2014 بسبب التوترات الهندية الباكستانية، مما يُبرز حدود المقاربة المؤسسية في بيئة إقليمية تغطي عليها الحسابات الأمنية والسياسية.³

ومع ذلك، فإن النظرية الليبرالية المؤسسية تُساعد في فهم بعض جوانب السلوك الهندي في جنوب آسيا، خاصة فيما يتعلق بتعزيز التعاون الاقتصادي الثنائي مع دول الجوار ودعم مشاريع البنية التحتية والربط الإقليمي وتقديم المساعدات الإنمائية والتقنية. كما تُسهم هذه النظرية في تفسير الدور الهندي المتنامي في المنظمات الدولية والسعي لإصلاح المؤسسات الدولية بما يتوافق مع وزن الهند المتزايد في النظام الدولي. وتُبرز

¹ Robert Keohane, **After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy**, Princeton University Press, 1984, p44.

² Joseph Nye, Public Affairs, **Soft Power: The Means to Success in World Politics**, New York, 2004, p55.

³ فوز جرجس، "النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013) ص. 110.

النظرية أيضاً أهمية الاعتماد المتبادل الاقتصادي المتنامي بين الهند والصين كعامل ضابط للتنافس الاستراتيجي بين البلدين ومانع لتصاعده إلى صراع مفتوح.¹

وتُبرز النظرية الليبرالية المؤسسية كذلك إمكانيات التعاون غير المستغلة في جنوب آسيا، حيث تُشير إلى أن المنطقة تمتلك إمكانيات هائلة للتكامل الاقتصادي والتعاون في مجالات الطاقة والمياه والنقل والتجارة إذا ما تمّ تجاوز العقبات السياسية والأمنية. وتدعو النظرية إلى تعزيز الأطر المؤسسية الإقليمية وبناء شبكات من الاعتماد المتبادل تجعل تكلفة الصراع باهظة وغير مقبولة لجميع الأطراف. غير أن الواقع يُظهر أن التطبيق العملي لهذه المقاربة يواجه تحديات جوهرية مرتبطة بعمق الصراعات التاريخية وحدة التنافس الجيوسياسي وضعف الثقة المتبادلة بين الدول الأعضاء وانتقائية الهند في توظيف المؤسسات بما يتوافق ومصالحها وتطلعاتها إلى الهيمنة الإقليمية.²

ويمكن القول إن الجمع بين المداخل النظرية الثلاثة يُقدّم صورة أكثر شمولية ودقة لفهم دور الهند كقوة إقليمية صاعدة في جنوب آسيا. فالنظرية الواقعية الجديدة بشقيها الدفاعي والهجومى تُفسّر الدوافع الأمنية والعسكرية وراء السلوك الهندي وسعيها لتعظيم قوتها، ونظرية الدور تكشف عن التصورات والتطلعات التي تُحرّك السياسة الخارجية الهندية، أما النظرية الليبرالية المؤسسية فتُبرز الأبعاد التعاونية والمؤسسية في الدور الهندي الإقليمي. وبالتالي فإن التكامل بين هذه المداخل النظرية يُتيح فهماً أعمق لتعقيدات الدور الهندي وتناقضاته وتحولاته في منطقة جنوب آسيا، مما يجعل العلاقات تميل إلى النمط الصراعى بدرجة أكبر ثم التوازي والتعاوني بدرجة أقل.³

¹ رضا هلال، "الصعود الآسيوي: الهند والصين نماذج" (القاهرة: دار الشروق، 2010)، ص 85.

² سعيد اللاوندي، "القوى العظمى الجديدة: الهند والصين والبرازيل" (القاهرة: نخضة مصر، 2009)، ص 122.

³ Baldev Raj Nayar and T.V. Paul , **India in the World Order: Searching for Major Power** sStatu, Cambridge University Press, 2003, p56.

خلاصة الفصل الأول:

تناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة من خلال ثلاثة مباحث رئيسية تكاملت فيما بينها لتقديم أساس نظري متين لتحليل دور الهند كقوة إقليمية صاعدة في جنوب آسيا. ففي المبحث الأول، تمّ تحديد المفاهيم الأساسية المتمثلة في مفهوم القوة الإقليمية الصاعدة ومقوماتها المتعددة التي تتراوح بين الأبعاد الجغرافية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والدبلوماسية، ومفهوم النظام الإقليمي بأسسه وأنواعه المختلفة، فضلاً عن أنماط التفاعلات داخل النظم الإقليمية من صراعية وتعاونية وتوازنية.

وفي المبحث الثاني، تمّ تحليل النظام الإقليمي لجنوب آسيا من خلال تسليط الضوء على خصائصه البنيوية والوظيفية التي تتميز بعدم التماثل الحاد وهيمنة النمط الصراعي وضعف المؤسسة الإقليمية. كما تمّ استعراض الفواعل الرئيسية المؤثرة في هذا النظام وعلى رأسها الهند والصين وباكستان والدول المتوسطة والصغيرة، مع تحليل أنماط التفاعلات المعقدة التي تحكم العلاقات بين هذه الفواعل. أما المبحث الثالث، فقد تناول المداخل النظرية المفسرة لدور الهند كقوة إقليمية صاعدة، حيث تمّ توظيف النظرية الواقعية الجديدة لفهم الدوافع البنيوية والأمنية وراء السلوك الهندي وسعيها لتعظيم قوتها وتحقيق الهيمنة الإقليمية، كما تمّت الاستعانة بنظرية الدور لتحليل تصورات صانعي القرار الهنود الذاتية لدور بلادهم الإقليمي والدولي والفجوة بين هذه التصورات وتوقعات دول الجوار. وأخيراً، تمّ استخدام النظرية الليبرالية المؤسسية لإبراز محدودية الأبعاد التعاونية والمؤسسية في المنطقة والإمكانات غير المستغلة للتكامل الإقليمي فيها. وقد خلص الفصل إلى أن التكامل بين هذه المداخل النظرية الثلاثة يُقدّم الإطار الأنسب لفهم تعقيدات الدور الهندي في جنوب آسيا بمختلف أبعاده ومستوياته. فالهند تسعى إلى لعب دور قيادي في جنوب آسيا لكنها لم تنجح بعد في تحويل قوتها المادية إلى شرعية

إقليمية مقبولة، وهذه الهوة بين القوة والشرعية هي المفتاح التفسيري الأعمق لفهم التفاعلات في المنطقة.

الفصل الثاني:

تحول الدور الهندي في منطقة جنوب آسيا في فترة الرئيس ناريندرا مودي

يُشكّل وصول الرئيس ناريندرا مودي إلى سُدة الحكم في الهند عام 2014 نقطة تحوّل جوهريّة في مسار السياسة الخارجية الهندية بوجه عام، وفي طبيعة الدور الهندي داخل منطقة جنوب آسيا بوجه خاص. فقد أعاد مودي صياغة الأولويات الاستراتيجية للهند على نحو يتجاوز الأطر التقليدية التي حكمت السياسة الهندية منذ عقود طويلة، مُتبنيًا رؤية أكثر حزمًا وطموحًا تسعى إلى تعزيز مكانة الهند بوصفها قوة إقليمية مهيمنة وقطبًا دوليًا صاعدًا.¹

وقد جاء هذا التحوّل في سياق دولي وإقليمي بالغ التعقيد، اتّسم بتصاعد حدّة التنافس الاستراتيجي بين القوى الكبرى، ولاسيّما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وتنامي دور الصين في منطقة جنوب آسيا من خلال مبادرة الحزام والطريق، فضلًا عن التحولات العميقة التي شهدتها بنية النظام الدولي في أعقاب جائحة كوفيد-19. وقد أتاح هذا السياق فرصًا استراتيجية للهند لتوسيع نطاق نفوذها، غير أنه فرض عليها في الوقت ذاته تحديات جسيمة استلزمت إعادة النظر في أدواتها ومقارباتها الإقليمية.²

يتناول هذا الفصل تحليل أبعاد التحوّل في الدور الهندي بمنطقة جنوب آسيا خلال حقبة مودي، من خلال ثلاثة مباحث رئيسية: يتناول المبحث الأول محددات الدور الهندي بأبعاده الجغرافية والديمقراطية والسياسية والعسكرية والاقتصادية، ويستعرض الثاني الأدوات التي توظّفها الهند في إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية، فيما يُعالج الثالث انعكاسات التأثير الهندي على العلاقات البينية في المنطقة، مع التركيز على العلاقة مع باكستان والصين والقوى الإقليمية الصغرى وأفغانستان.³

¹ محمد السيد سليم، "تحليل السياسة الخارجية" (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط3، 2013)، ص. 245.

² أحمد يوسف أحمد، "النظام الإقليمي في جنوب آسيا: دراسة في التفاعلات والقضايا" (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2016)، ص. 78.

³ عبد الناصر جابي، "الجغرافيا السياسية لجنوب آسيا: المقومات والتحديات" (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2018)، ص. 112.

المبحث الأول: محددات الدور الهندي في منطقة جنوب آسيا

تشكّل محددات الدور الهندي في منطقة جنوب آسيا من مجموعة متشابكة ومعقدة من العوامل الجغرافية والديمقراطية والسياسية والإيديولوجية والعسكرية والتكنولوجية والاقتصادية والتنموية، التي تتفاعل فيما بينها لتحدد حدود الفعل الاستراتيجي الهندي وإمكاناته في المحيط الإقليمي. وتُعدّ دراسة هذه المحددات مدخلاً ضرورياً لفهم طبيعة التحولات التي شهدتها الدور الهندي في عهد رئيس الوزراء ناريندرا مودي، إذ تُوفّر الإطار التفسيري الذي يُمكن من خلاله تحليل السياسات والاستراتيجيات التي تبنتها نيودلهي تجاه جوارها الإقليمي.¹

المطلب الأول: المحددات الجغرافية والديمقراطية

تحتلّ الهند موقعاً جغرافياً استراتيجياً فريداً في قلب منطقة جنوب آسيا، إذ تمتد مساحتها على نحو 3.287 مليون كيلومتر مربع، وهو ما يجعلها سابع أكبر دولة في العالم من حيث المساحة. وتشترك الهند في حدودها البرية مع ست دول هي: باكستان وأفغانستان والصين ونيبال وبوتان وميانمار وبنغلاديش، فيما تطلّ سواحلها الممتدة على أكثر من 7500 كيلومتر على المحيط الهندي وبحر العرب وخليج البنغال. ويمنحها هذا الموقع المركزي قدرة فريدة على التأثير في الديناميكيات الإقليمية والتحكّم في خطوط الاتصال البحرية والبرية الحيوية.²

ويُعدّ الموقع الجيوستراتيجي للهند أحد أبرز مقومات قوّتها الإقليمية، فهي تقع في مركز منطقة جنوب آسيا بحيث تُحيط بها الدول الأصغر مساحةً وقوّةً من جميع الاتجاهات تقريباً. وقد وصف المفكر الاستراتيجي الهندي كوتيليا (Kautilya) هذا الوضع الجغرافي بأنه يمنح الهند ميزة المركزية المطلقة (AbsoluteCentrality) في أي ترتيبات إقليمية، إذ لا يمكن لأي دولة في جنوب آسيا أن تتجاوز

¹ حسن نافعة، "مبادئ العلاقات الدولية" (القاهرة: دار النهضة العربية، 2015)، ص 334.

² صلاح الدين حافظ، "الهند القوة الصاعدة في آسيا" (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2017)، ص 156.

الهند جغرافيًا أو استراتيجيًا في تفاعلاتها مع بقية دول المنطقة. وتتعرّز هذه المركزية بسيطرة الهند على مضيق ملقا والممرات البحرية الحيوية في المحيط الهندي.¹

وعلى صعيد التضاريس، تتنوّع الجغرافيا الهندية تنوّعًا كبيرًا يشمل سلاسل جبال الهيمالايا في الشمال التي تُشكّل حاجزًا طبيعيًا مع الصين وتمثّل عمقًا استراتيجيًا دفاعيًا بالغ الأهمية، والسهول الشاسعة في الوسط التي تُعدّ من أخصب المناطق الزراعية في العالم وتستوعب الكثافة السكانية الأعلى، فضلًا عن هضبة الدكن في الجنوب والسواحل الطويلة التي تُتيح للهند إسقاط قوتها البحرية في مختلف أنحاء المحيط الهندي. وقد أثّر هذا التنوّع الجغرافي في تشكيل العقيدة الدفاعية الهندية التي تجمع بين البُعدين البري والبحري في تصوّرها للأمن القومي.²

ويُضاف إلى ذلك أنّ الموقع الجغرافي للهند يمنحها ميزة التحكّم في خطوط الملاحة البحرية الدولية التي تعبر المحيط الهندي، وهي خطوط تحمل نحو 80% من تجارة النفط العالمية ونسبة كبيرة من التجارة الدولية. وقد أدرك مودي أهمية هذه الميزة الجغرافية، فتنبّئ استراتيجية بحرية توسّعية تقوم على مفهوم (Security and Growth for All in the Region - SAGAR) الذي أطلقه عام 2015، والذي يهدف إلى تحويل المحيط الهندي إلى فضاء استراتيجي هندي بامتياز.³

أمّا على الصعيد الديمغرافي، فتشير التقديرات إلى أنّها تمثّل حاليًا أول أكبر تجمّع سكاني في العالم، إذ تجاوز عدد سكانها حاجز 1.44 مليار نسمة عام 2024 وفقًا لتقديرات الأمم المتحدة، وقد تجاوزت الصين بالفعل لتُصبح الدولة الأكثر سكانًا في العالم اعتبارًا من أبريل 2023. ويتّسم التركيب الديمغرافي الهندي بأنه فتيّ بشكل لافت، إذ يقلّ عمر نحو 65% من السكان عن 35 عامًا، وهو ما يُعرف بـ"العائد

¹Rajan Menon and Eugenia Rumer, Cold War Order–Conflict in Ukraine: The Unwinding of the Post, MIT Press, 2015, p45

²عادل عبد الصادق، "التحوّلات الجيوسياسية في جنوب آسيا وأثرها على التوازن الإقليمي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 205، القاهرة، 2016، ص 89.

³محمود خليل، "الدور الهندي في منظومة جنوب آسيا: الأبعاد والمحددات" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2019)، ص 67.

الديمغرافي" (Demographic Dividend) الذي يُوقّر للهند قوة عمل ضخمة وسوقاً استهلاكية واسعة.¹

ويُشكّل هذا الثقل الديمغرافي أداة ضغط إقليمية بالغة الأهمية، إذ يمنح الهند وزناً تفاوضياً هائلاً في المحافل الإقليمية والدولية. كما أنّ الانتشار الواسع للجاليات الهندية في دول جنوب آسيا والعالم (Indian Diaspora) يُعدّ رافداً مهماً للنفوذ الهندي، فالجالية الهندية في الخارج تُقدّر بنحو 32 مليون شخص وتُمثّل أكبر شتات في العالم، وتُساهم إسهاماً كبيراً في تعزيز الروابط الاقتصادية والثقافية بين الهند ومحيطها الإقليمي والدولي. وقد عمل مودي على توظيف هذا الشتات بشكل منهجي من خلال برامج مثل (asiBharatiya Divas Prav) ومبادرات الربط مع المغتربين.²

غير أنّ العامل الديمغرافي لا يخلو من تحديات جوهرية، فالتنوّع العرقي والديني واللغوي الهائل الذي تتّسم به الهند - حيث تضمّ أكثر من 2000 مجموعة عرقية وتُتحدّث فيها أكثر من 22 لغة رسمية - يُفرز توترات داخلية قد تُقيّد القدرة على بناء إجماع وطني حول السياسة الخارجية. كما أنّ التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية الحادة بين الولايات الهندية المختلفة تُشكّل ضغطاً على الموارد المتاحة للإنفاق على السياسة الخارجية والدفاع، وتفرض على صانع القرار الهندي الموازنة بين متطلبات التنمية الداخلية وطموحات القيادة الإقليمية.³

كذلك يُمثّل النمو السكاني المتسارع تحدياً فيما يتعلّق بالضغط على الموارد الطبيعية والبنية التحتية والخدمات العامة، وقد دفع ذلك حكومة مودي إلى تبني سياسات تنمية طموحة مثل مبادرة "المدن الذكية" ومشاريع البنية التحتية الضخمة بهدف تحويل الكتلة السكانية من عبء إلى مورد استراتيجي يُعزّز القوة الشاملة للدولة. وقد أولت الحكومة اهتماماً خاصاً بقطاع التعليم والتدريب المهني لضمان تحويل العائد

¹ سعيد عبد المنعم المرسي، "الهند ومستقبل التوازن الآسيوي" (القاهرة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020)، ص. 198.

² C. Raja Mohan, *Expanding India's Sphere of Influence: Modi's World*, New Delhi: HarperCollins, 2015, p34

³ طارق عبد العزيز، "الديموغرافيا السياسية والتنمية في الهند المعاصرة" (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث، 2018)، ص. 145.

الديمقراطي إلى ميزة اقتصادية فعلية، وهو ما انعكس على الدور الإقليمي الهندي من خلال تصدير الكفاءات والخبرات إلى دول الجوار.¹

المطلب الثاني: المحددات السياسية والإيديولوجية

تُعَدّ المحددات السياسية والإيديولوجية من أبرز العوامل التي أسهمت في تشكيل الدور الهندي في جنوب آسيا وتوجيهه خلال فترة حكم ناريندرا مودي. فقد شهد النظام السياسي الهندي تحولات عميقة مع وصول حزب بهاراتياجاناتا (BJP) إلى السلطة بأغلبية مطلقة في انتخابات 2014، وهو ما أنهى عقوداً من حكم الائتلافات الهشة وأتاح لمودي هامش مناورة واسعاً في رسم السياسة الخارجية وتنفيذها. وقد تكرر هذا الوضع بفوز ساحق ثانٍ في انتخابات 2019، مما عزز من قدرة مودي على تنفيذ رؤيته الاستراتيجية دون قيود ائتلافية.²

ويقوم النظام السياسي الهندي على نموذج ديمقراطي برلماني اتحادي يُعَدّ الأكبر في العالم من حيث عدد الناخبين، وقد أضفى هذا الطابع الديمقراطي على السياسة الخارجية الهندية بُعداً مميزاً يتمثل في ضرورة أخذ الرأي العام الداخلي والتوازنات الحزبية في الاعتبار عند صياغة المواقف الخارجية. غير أنّ تركّز السلطة في يد مودي بشكل لافت للانتباه أدّى إلى تقليص دور المؤسسات البيروقراطية التقليدية في صنع السياسة الخارجية، وتحويلها إلى عملية أكثر مركزية وشخصنة.³

وعلى الصعيد الإيديولوجي، يُشكّل الفكر القومي الهندوسي (Hindutva) الذي يتبنّاه حزب بهاراتياجاناتا ومنظمة المتطوعين القومية (RSS) إطاراً فكرياً مؤثراً في توجيه السياسة الخارجية الهندية. ويرتكز هذا الفكر على تصوّر للهند بوصفها حضارة عريقة ذات دور تاريخي ريادي في المنطقة، ويسعى إلى استعادة ما يراه أنصاره "المجد التاريخي" للأمة الهندية. وقد انعكس هذا التوجّه على السياسة الخارجية من

¹ هاني رسلان، "القوة الديموغرافية الهندية: الفرص والتحديات" (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2019)، ص. 56.

² محمد فايز فرحات، "السياسة الهندية تجاه جوارها الإقليمي في عهد مودي"، مجلة شؤون عربية، العدد 178، 2019، ص. 112.

³ عبد الله الأشعل، "النظام السياسي الهندي: البنية والديناميكيات" (القاهرة: دار الشروق، 2017)، ص. 223.

خلال تبني خطاب أكثر حزمًا وثقة في التعامل مع قضايا المنطقة، والتأكيد على السيادة الهندية والمصالح الوطنية بشكل لا يقبل المساومة.¹

ولا يمكن فهم تحولات الدور الهندي في جنوب آسيا دون الوقوف عند الدور المحوري لشخصية ناريندرا مودي ذاته، فقد أضفى مودي على السياسة الخارجية الهندية طابعًا شخصيًا غير مسبوق شبيه بفترة حكم انديرا غاندي، مستثمرًا كاريزمه الشخصية وقدرته على التواصل المباشر مع الجماهير والقادة الدوليين على حدٍ سواء. وُلد مودي عام 1950 في عائلة متواضعة في ولاية غوجارات، وانخرط مبكرًا في صفوف منظمة المتطوعين القومية (RSS)، ثم تدرّج في مناصب حزب بهاراتياجانانا حتى أصبح رئيسًا لوزراء ولاية غوجارات من عام 2001 إلى 2014، قبل أن يتولّى رئاسة وزراء الهند.²

وقد اتّسمت شخصية مودي السياسية بعدة سمات أثّرت بعمق في توجّهات السياسة الخارجية الهندية: أولها النزعة البراغماتية التي تُغلب المصالح الاقتصادية والاستراتيجية على الاعتبارات الإيديولوجية التقليدية، فعلى الرغم من خلفيته القومية الهندوسية، أظهر مودي مرونة ملحوظة في التعامل مع دول مثل المملكة العربية السعودية والإمارات وإسرائيل في آن واحد. وثانيها الأسلوب الشخصي في الدبلوماسية، إذ تبني ما عُرف بـ"دبلوماسية العناق" (HugDiplomacy) في تعامله مع قادة العالم، وحرص على بناء علاقات شخصية وثيقة مع قادة الدول المؤثرة.³

وثالثها التوظيف المكثّف للتكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي في الدبلوماسية العامة، إذ يُعدّ مودي أحد أكثر قادة العالم متابعةً على منصات التواصل الاجتماعي، ويستخدم هذه المنصات بشكل استراتيجي للتواصل مع الجماهير الداخلية والخارجية وتعزيز صورة الهند على المستوى الدولي. ورابعها القدرة على اتّخاذ قرارات حاسمة ومفاجئة، كما ظهر في قراره بإلغاء العملات النقدية الكبيرة عام 2016، وفي

¹SumitGanguly , tIndia'sForeignPolicy: RetrospectandProspec, OxfordUniversityPress,2012, p89.

²نادية محمود مصطفى، "الفكر القومي الهندوسي وتأثيره على السياسة الخارجية الهندية" (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات والبحوث، 2020)، ص. 78.

³خالد حنفي علي، "حزب بهاراتياجانانا وإعادة تشكيل الهوية الهندية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 218، القاهرة، 2019، ص. 134.

الضربات الجراحية عبر خط السيطرة في كشمير عام 2016 وقصف بالاكوت في باكستان عام 2019، وهي قرارات عكست نمطاً قيادياً يميل إلى الحسم والمبادرة.¹

وقد أسهم صعود الإيديولوجيا القومية الهندوسية في إعادة تعريف الهوية الوطنية الهندية على نحو يتّصل اتصالاً وثيقاً بالدور الإقليمي المنشود. فتصوّر الهند بوصفها "أمّاً" (BharatMata) للمنطقة بأسرها يُضفي على الدور الإقليمي الهندي بُعداً حضارياً وثقافياً يتجاوز الحسابات الجيوسياسية التقليدية. وقد عمل مودي على توظيف مفهوم "أكهاندها بھارات" (BharatAkhandha) أو "الهند الموحّدة" كرافعة إيديولوجية لتبرير النفوذ الهندي في المنطقة وتأصيله تاريخياً.²

ومن المحددات السياسية المهمة كذلك الإطار المؤسسي لصنع السياسة الخارجية، الذي شهد تحولات نوعية في عهد مودي. فقد عمل مودي على تقليص دور وزارة الشؤون الخارجية لصالح مكتب رئيس الوزراء ومستشار الأمن القومي، كما أنشأ قنوات اتصال خلفية مع عدد من الدول تتجاوز القنوات الدبلوماسية الرسمية. وقد أدّى هذا التحوّل المؤسسي إلى تسريع عملية صنع القرار وتعزيز الطابع الاستراتيجي للسياسة الخارجية، لكنه أثار في الوقت ذاته تساؤلات حول مخاطر الإفراط في شخصنة السياسة الخارجية وتأثير ذلك على استمراريته ومؤسسيّتها.³

المطلب الثالث: المحددات العسكرية والتكنولوجية

تُمثّل القوة العسكرية الهندية أحد أبرز محددات الدور الإقليمي الهندي في جنوب آسيا، إذ تمتلك الهند رابع أكبر جيش في العالم من حيث عدد الأفراد العاملين الذي يتجاوز 1.4 مليون جندي، فضلاً عن قوات احتياطية تُقدّر بنحو 2.1 مليون فرد. وتحتلّ الهند المرتبة الرابعة عالمياً في مؤشر القوة العسكرية وفقاً

¹ IanHall, **ModiandtheReinventionofIndianForeignPolicy**, BristolUniversityPress, 2019, p56.

² أماني الطويل، "مودي والقومية الهندوسية: الأبعاد الداخلية والخارجية" (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات، 2020)، ص 45.

³ محمد عبد السلام، "شخصية القائد وأثرها في صنع السياسة الخارجية: مودي نموذجاً"، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 92، 2021، ص 67.

لتصنيف (GlobalFirepower) لعام 2024، وتُخصّص ميزانية دفاعية تجاوزت 73 مليار دولار في السنة المالية 2023-2024، وهو ما يجعلها من أكبر الدول إنفاقاً على الدفاع في العالم.¹

وقد شهدت القوات المسلحة الهندية عملية تحديث شاملة في عهد مودي، شملت تطوير القدرات البرية من خلال اقتناء دبابات حديثة ومنظومات مدفعية متطورة ومنظومات دفاع جوي متعدّدة الطبقات، وتعزيز القوات الجوية بطائرات رافال الفرنسية وتطوير طائرات تيجاس المحلية الصنع، فضلاً عن توسيع القوة البحرية من خلال بناء حاملات طائرات وغوّاصات نووية وتطوير قدرات الحرب البحرية في المحيط الهندي. وقد هدفت هذه العملية التحديثية إلى تحقيق التفوّق العسكري النوعي على مستوى الإقليم وتعزيز قدرات الردع الاستراتيجي.²

ويُعَدّ البُعد النووي من أهمّ المحددات العسكرية للدور الهندي في جنوب آسيا، فالهند تمتلك ترسانة نووية يُقدّر عددها بنحو 164 رأساً نووياً وفقاً لتقديرات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) لعام 2023. وتتبنّى الهند سياسة عدم الاستخدام الأول (NFU – NoFirstUse) للأسلحة النووية، وهي سياسة أثارت جدلاً واسعاً في عهد مودي حيث أشار بعض القادة العسكريين والسياسيين إلى إمكانية مراجعتها في ضوء التطورات الاستراتيجية في المنطقة، وخاصة تطوّر القدرات النووية الباكستانية وتنامي التهديد الصيني.³

وتمتلك الهند ثلوثاً نووياً كاملاً (Nuclear Triad) يشمل القدرة على إطلاق الأسلحة النووية من البر والجو والبحر، وهو ما يُعزّز قدرة الردع الهندية بشكل كبير. ويتضمّن هذا الثلوث صواريخ أغني بمداياتها المختلفة (من أغني-1 بمدى 700 كيلومتر إلى أغني-5 بمدى يتجاوز 5000 كيلومتر)، وطائرات حربية قادرة على حمل الرؤوس النووية، وغوّاصات من طراز أريهانت (Arihant) المسلّحة بصواريخ

¹ Harsh V. Pant, **Indian Foreign Policy: An Overview**, Manchester University Press, 2016, p. 112.

² عمرو عبد العاطي، "القوة العسكرية الهندية: التحديث والردع النووي" (القاهرة: المركز العربي للأبحاث، 2019)، ص. 189.

³ ممدوح حامد عطية، "الترسانة النووية الهندية وتوازن القوى في جنوب آسيا" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018)، ص. 234.

باليستية تُطلق من تحت الماء. وقد تعزّزت هذه القدرات بشكل ملحوظ في عهد مودي مع نجاح اختبار صاروخ أغني-5 ودخول غوّاصة أريهانت الثانية الخدمة الفعلية.¹

وعلى الصعيد التكنولوجي، تبني مودي رؤية طموحة لتحويل الهند إلى قوة تكنولوجية عسكرية مستقلة من خلال مبادرة "صنع في الهند" (MakeinIndia) في قطاع الدفاع، التي تهدف إلى رفع نسبة المكوّن المحلي في المعدات العسكرية من 40% إلى 70% بحلول 2025. وقد شملت هذه المبادرة تطوير صناعات دفاعية محلية في مجالات صناعة الطائرات والصواريخ والأقمار الاصطناعية العسكرية ومنظومات الحرب الإلكترونية والسيبرانية. كما أنشأت الهند ممرّين للصناعات الدفاعية في ولايتي أوتار براديش وتاميلنادو بهدف جذب الاستثمارات الخاصة والأجنبية في قطاع الدفاع.²

كما حقّقت الهند إنجازات بارزة في مجال تكنولوجيا الفضاء العسكري، إذ نجحت في اختبار صاروخ مضاد للأقمار الاصطناعية (ASAT) عام 2019 في عملية أطلق عليها (MissionShakti)، لتُصبح رابع دولة في العالم تمتلك هذه القدرة بعد الولايات المتحدة وروسيا والصين. وتُطوّر وكالة الفضاء الهندية (ISRO) منظومات أقمار اصطناعية للاستطلاع والاتصالات العسكرية والملاحة (NavIC)، فضلاً عن قدرات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع (ISR) الفضائية التي تُعزّز الوعي الظرفي الهندي في المنطقة.³

ولا يُغفل في هذا الصدد الاهتمام المتزايد بالقدرات السيبرانية والحرب الإلكترونية، إذ أنشأت الهند في عهد مودي وكالة الدفاع السيبراني (ceCyberAgencyDefen) عام 2018 لتنسيق جهود الحرب السيبرانية الهجومية والدفاعية عبر فروع القوات المسلحة الثلاثة. كما تُطوّر الهند قدرات في مجال الذكاء الاصطناعي والأنظمة الذاتية التشغيل والحرب الإلكترونية المتقدّمة، بهدف مواكبة التحوّلات التكنولوجية

¹Stephen Cohen, **Power Emerging**, Brookings Institution Press, India:, , Washington, 2001, p156.

²أحمد إبراهيم محمود، "التحديث العسكري الهندي في عهد مودي"، مجلة الدفاع الوطني، العدد 45، القاهرة، 2020، ص. 78.

³محمد كمال، "التكنولوجيا العسكرية الهندية: من الاستيراد إلى التصنيع المحلي" (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 2021)، ص. 145.

العسكرية العالمية وتعزيز التفوق التقني على المستوى الإقليمي. وقد أطلقت وزارة الدفاع الهندية مشروع (AI inDefence) لدمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في مختلف جوانب العمليات العسكرية.¹

المطلب الرابع: المحددات الاقتصادية والتنموية

تحتلّ المحددات الاقتصادية مكانة محورية في تشكيل الدور الهندي في جنوب آسيا، إذ شهد الاقتصاد الهندي نموًا ملحوظًا خلال فترة حكم مودي ليُصبح خامس أكبر اقتصاد في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بقيمة تجاوزت 3.7 تريليون دولار عام 2023، وثالث أكبر اقتصاد من حيث القوة الشرائية المعادلة (PPP). وقد وضع مودي هدفًا طموحًا يتمثل في تحويل الهند إلى اقتصاد بقيمة 5 تريليونات دولار بحلول 2025، وإلى ثالث أكبر اقتصاد اسمي في العالم بحلول 2030.²

وقد تبني مودي حزمة من الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي أسهمت في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الهندي وتحسين بيئة الأعمال، من أبرزها: تطبيق ضريبة السلع والخدمات الموحدة (GST) عام 2017 التي وُحّدت السوق الداخلية الهندية، وإطلاق مبادرة "صنع في الهند" (MakeinIndia) عام 2014 لتحويل الهند إلى مركز تصنيعي عالمي، ومبادرة "الهند الرقمية" (DigitalIndia) التي استهدفت تحويل الهند إلى اقتصاد رقمي ومجتمع معرفي. كما أجرى مودي إصلاحات جذرية في قطاع الطاقة والبنية التحتية والقطاع المالي والمصرفي، بما في ذلك سياسة الإلغاء النقدي (Demonetization) المثيرة للجدل عام 2016.³

ويُضفي الحجم الاقتصادي الهندي الضخم بُعدًا مؤثرًا على الدور الإقليمي، فالإقتصاد الهندي يُمثّل أكثر من 80% من إجمالي الناتج المحلي لمنطقة جنوب آسيا مجتمعة، وهو ما يمنح الهند نفوذًا اقتصاديًا هائلًا على دول الجوار. وتُعدّ الهند الشريك التجاري الأول أو الثاني لمعظم دول جنوب آسيا، كما تُمثّل

¹RajeshRajagopalan, India'sStrategicChoices: ChinaandtheBalanceofPowerinAsia, CarnegieEndowment, 2017, p. 67

²عبد المنعم سعيد، "الاقتصاد الهندي: مسيرة النمو والتحديات" (القاهرة: دار المعارف، 2019)، ص 178.

³حسام سويلم، "السياسة الاقتصادية الهندية في عهد مودي: برنامج MakeinIndia"، مجلة آفاق آسيوية، العدد 12، 2020، ص. 89.

مصدرًا رئيسيًا للاستثمارات والتحويلات المالية والمساعدات الإنمائية في المنطقة. وقد استثمر مودي هذا الثقل الاقتصادي بشكل منهجي لتعزيز النفوذ الهندي وربط اقتصادات دول الجوار بالاقتصاد الهندي.¹ غير أنّ المحددات الاقتصادية لا تخلو من تحديات تُقيّد الدور الإقليمي الهندي. فعلى الرغم من النمو الاقتصادي الملحوظ، لا يزال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي منخفضًا نسبيًا (نحو 2600 دولار عام 2023) مقارنة بالاقتصادات المتقدمة، كما أنّ معدلات الفقر والبطالة لا تزال مرتفعة في عدد كبير من الولايات. ويُفرز هذا التناقض بين الحجم الاقتصادي الكلي ومستويات التنمية البشرية توترًا داخليًا بين متطلبات الإنفاق على التنمية الداخلية ومتطلبات تمويل السياسة الخارجية والدور الإقليمي، وهو توتر يُدركه مودي ويسعى إلى إدارته من خلال ربط المشاريع الإقليمية بالتنمية الداخلية.²

المبحث الثاني: أدوات الهند في إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية في جنوب آسيا

تُوظّف الهند في عهد ناريندرا مودي منظومة متكاملة ومتنوّعة من الأدوات لإعادة تشكيل التوازنات الإقليمية في جنوب آسيا بما يخدم مصالحها الاستراتيجية ويُعزّز مكانتها بوصفها القوة المهيمنة في المنطقة. وتتراوح هذه الأدوات بين الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية والشراكات الاستراتيجية، وتتشابك فيما بينها لتُشكّل نهجًا شاملاً ومتناسكًا في إدارة العلاقات الإقليمية. وقد تميّزت حقبة مودي بتنوع هذه الأدوات والتوظيف الأكثر فعالية واستباقية لها مقارنة بالحكومات السابقة.³

المطلب الأول: أدوات الدبلوماسية الإقليمية

شكّلت الدبلوماسية الإقليمية أحد أبرز أدوات السياسة الخارجية الهندية في عهد مودي، وقد تجلّت في عدة مقاربات ومبادرات استراتيجية. ففي مقدّمة هذه المقاربات تبوّى مودي لسياسة "الجوار أولاً" (cyNeighbourhoodFirstPoli) التي أعلنها فور توليه السلطة عام 2014، والتي تضع دول جنوب آسيا في صدارة الأولويات الدبلوماسية الهندية. وقد عبّر مودي عن هذه السياسة بشكل رمزي من

¹ ArvindPanagariya, Reclaiming the Lost Glor : **NewIndia** , OxfordUniversityPress, 2020, p234.

² فاطمة الزهراء عبد الفتاح، "مبادرة صنع في الهند وتأثيرها على الاقتصاد الإقليمي"، مجلة دراسات آسيوية، العدد 8، 2021، ص. 56.

³ محمد السعيد إدريس، "الدبلوماسية الهندية في جنوب آسيا: من سياسة الجوار إلى سياسة الجوار أولاً"، مجلة السياسة الدولية، العدد 220، 2020، ص 112.

خلال دعوة قادة دول جنوب آسيا جميعها لحضور حفل تنصيبه رئيسًا للوزراء، في خطوة لم يسبقها إليها أي من أسلافه.¹

وتقوم سياسة الجوار أولاً على عدة ركائز أساسية: أولها تعزيز الحوار السياسي الثنائي مع كل دولة من دول الجوار على حدى بما يراعي خصوصية العلاقة مع كل منها، وثانيها تطوير البنية التحتية للربط الإقليمي (Regional Connectivity) من خلال مشاريع الطرق والسكك الحديدية وخطوط الأنابيب وشبكات الاتصالات العابرة للحدود، وثالثها تقديم المساعدات الإنمائية والقروض الميسرة لدول الجوار لتمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية، ورابعها تعزيز التعاون في مجالات الكوارث الطبيعية والصحة العامة والأمن البيئي.²

كما تبني مودي أسلوباً دبلوماسياً مميّزاً يقوم على الدبلوماسية الشخصية (Personal Diplomacy) والزيارات المتكررة لدول الجوار. فقد زار مودي جميع دول جنوب آسيا خلال السنوات الأولى من ولايته الأولى، وحرص على بناء علاقات شخصية مع قادة هذه الدول. كما تميّزت دبلوماسيته بالاهتمام بالبعد الثقافي والحضاري، حيث وظّف التراث الثقافي المشترك والروابط الدينية والتاريخية بين الهند وجيرانها كأداة لتعزيز النفوذ الهندي. وقد تجلّى ذلك في زيارته لمعابد بوذية في سريلانكا ونيبال واهتمامه بالتراث الهندوسي المشترك مع دول المنطقة.³

وعلى صعيد الدبلوماسية المتعددة الأطراف في المنطقة، واصلت الهند انخراطها في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (سارك - SAARC)، وإن كانت قد عملت على تهميش هذه المنظمة تدريجياً لصالح آليات إقليمية فرعية تستبعد باكستان، مثل مبادرة خليج البنغال للتعاون الفني والاقتصادي متعدد القطاعات (BIMSTEC). وقد جاء قرار الهند بمقاطعة قمة سارك المقررة في إسلام آباد عام 2016

¹ أحمد يوسف أحمد، المرجع السابق، ص. 134.

² David Brewster, n: The Story of India's Bid for Regional Leadership **India's Ocea**, Routledge, 2014, p89..

³ كرم سعيد، "سياسة الجوار أولاً في عهد مودي: الأهداف والأدوات" (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات، 2019)، ص 67.

بعد هجوم أورفي في كشمير ليؤكد توجه مودي نحو عزل باكستان إقليميًا واستبدال سارك بآليات تعاون إقليمي لا تضمّ إسلام آباد.¹

ومن الأدوات الدبلوماسية المهمة التي وظفتها الهند في عهد مودي أيضًا الدبلوماسية الثقافية والقوة الناعمة. فقد أنشأ مودي هيئة دولية لليوغا بعد نجاحه في استصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة بتخصيص 21 يونيو يومًا عالميًا لليوغا عام 2014، وهو ما عُدّ انتصارًا للدبلوماسية الثقافية الهندية. كما وظفت الهند صناعة بوليوود السينمائية والتراث الموسيقي والأدبي الهندي والطب الأيورفيديوالمطبخ الهندي كأدوات للقوة الناعمة في دول الجوار، إلى جانب برامج المنح الدراسية والتبادل الأكاديمي التي تستقطب آلاف الطلاب من دول جنوب آسيا سنويًا.²

المطلب الثاني: الأدوات الاقتصادية

تُشكل الأدوات الاقتصادية ركيزة محورية في استراتيجية مودي لإعادة تشكيل التوازنات الإقليمية في جنوب آسيا، وتتوّع هذه الأدوات بين التجارة والاستثمار والمساعدات الإنمائية ومشاريع البنية التحتية والربط الإقليمي. وقد اتّسمت المقاربة الاقتصادية لمودي بالطابع الاستراتيجي الواضح، إذ رُبطت المشاريع الاقتصادية بأهداف جيوسياسية محدّدة تهدف إلى تعزيز ارتباط دول الجوار بالهند وتقليص النفوذ الصيني المتنامي في المنطقة.³

وفي مجال التجارة، تسعى الهند إلى تعميق الاندماج الاقتصادي مع دول جنوب آسيا من خلال اتفاقيات التجارة الحرة والترتيبات التجارية التفضيلية. وتُعدّ اتفاقية منطقة التجارة الحرة لجنوب آسيا (SAFTA) إطارًا مرجعيًا لهذه الجهود، وإن ظلّ تطبيقها محدودًا بسبب التوترات السياسية ولا سيّما مع باكستان. وقد منحت الهند إعفاءات جمركية واسعة لدول مثل بنغلاديش ونيبال وبوتان وسريلانكا، كما

¹ هدى ميتكيس، "الدبلوماسية الثقافية الهندية: القوة الناعمة في خدمة المصالح الاستراتيجية" (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2020) ص. 145.

² نورهان الشيخ، "المساعدات الخارجية الهندية كأداة للنفوذ الإقليمي"، مجلة شؤون آسيوية، العدد 15، 2021، ص. 78.

³ -sConnectivity'ConstantinoXavier, India'sNeighbourhoodPolicy: Modi, DrivenApproachCarnegieIndia,2020; p34.

فتحت أسواقها أمام صادرات هذه الدول في إطار سياسة الجوار أولاً. وقد بلغ حجم التجارة البينية بين الهند ودول جنوب آسيا نحو 40 مليار دولار عام 2023.¹

وتحتلّ مشاريع البنية التحتية والربط الإقليمي مكانة مركزية في الأدوات الاقتصادية الهندية، إذ تُدرك نيودلهي أنّ ربط دول الجوار بشبكات البنية التحتية الهندية يُعزّز الاعتماد المتبادل ويُرسّخ المركزية الاقتصادية الهندية في المنطقة. ومن أبرز هذه المشاريع: مشروع الممر الاقتصادي الهندي-الميانماري-التايلاندي الذي يربط شمال شرق الهند بجنوب شرق آسيا، ومشروع الطريق البري بين الهند وبنغلاديش ونيبال وبوتان (BBIN)، ومشروع خط أنابيب الغاز بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند (TAPI)، فضلاً عن مشاريع تطوير الموانئ الإقليمية مثل ميناء تشابهار في إيران الذي يُتيح للهند الوصول إلى أفغانستان وآسيا الوسطى دون المرور عبر الأراضي الباكستانية.²

كما تُوظّف الهند أداة المساعدات الإنمائية والقروض الميسّرة بشكل استراتيجي لتعزيز نفوذها في دول الجوار. وقد تحوّلت الهند من دولة متلقية للمساعدات إلى دولة مانحة تُقدّم مساعدات إنمائية كبيرة لدول جنوب آسيا وأفريقيا وجنوب شرق آسيا. وتُقدّر المساعدات الهندية لدول الجوار بمليارات الدولارات سنوياً، وتتراوح بين القروض الميسّرة لمشاريع البنية التحتية والمنح المباشرة وبرامج بناء القدرات والمساعدات الإنسانية. وقد تعزّز هذا الدور بشكل لافت خلال جائحة كوفيد-19 حيث قدّمت الهند اللقاحات والمستلزمات الطبية لدول الجوار في إطار مبادرة "لقاح الصداقة" (VaccineMaitri).³

ومن الأدوات الاقتصادية المهمة أيضاً الاستثمار الهندي المباشر في دول الجوار، إذ تُشجّع الحكومة الهندية الشركات الهندية الكبرى على الاستثمار في قطاعات حيوية في دول جنوب آسيا مثل الطاقة والاتصالات والبنية التحتية والقطاع المصرفي. كما تُقدّم الهند خطوط ائتمان ميسّرة لدول الجوار من خلال بنك التصدير والاستيراد الهندي (EximBank) لتمويل مشاريع تنمية تُنفّذها شركات هندية. وقد بلغ

¹ محمد فايز فرحات، المرجع السابق، ص 156.

² عماد جاد، "الأدوات الاقتصادية في السياسة الخارجية الهندية" (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2020) ص. 189.

³ ياسمين أحمد، "مبادرات الربط الإقليمي الهندية في جنوب آسيا"، مجلة آفاق آسيوية، العدد 14، 2021، ص. 45.

إجمالي خطوط الائتمان الهندية لدول جنوب آسيا أكثر من 15 مليار دولار حتى عام 2023، وهو ما يربط اقتصادات هذه الدول بالاقتصاد الهندي ويُعزّز النفوذ الاقتصادي الهندي في المنطقة.¹

المطلب الثالث: الأدوات الأمنية والعسكرية

تُمثّل الأدوات الأمنية والعسكرية بُعدًا حاسمًا في استراتيجية الهند لإعادة تشكيل التوازنات الإقليمية في جنوب آسيا، وقد شهدت هذه الأدوات تطورًا نوعيًا ملحوظًا في عهد مودي. وتتراوح هذه الأدوات بين التعاون العسكري الثنائي والمناورات المشتركة وبرامج التدريب والتأهيل العسكري ومبيعات الأسلحة والمعدات الدفاعية والتعاون الاستخباراتي ومكافحة الإرهاب والأمن البحري.²

وفي مجال التعاون العسكري الثنائي، أبرمت الهند اتفاقيات دفاعية شاملة مع معظم دول جنوب آسيا، تتضمن إجراء مناورات عسكرية مشتركة دورية وتبادل المعلومات الاستخباراتية وبرامج تدريب الضباط والجنود في الأكاديميات العسكرية الهندية. وتُجري الهند مناورات بحرية منتظمة مع سريلانكا (SLINEX) وبنغلاديش والمالديف، ومناورات برية مع نيبال (SuryaKiran)، فضلاً عن مناورات متعددة الأطراف في المحيط الهندي مثل مناورات ميلان (Milan) التي تجمع أساطيل عشرات الدول. وقد توسّعت هذه المناورات بشكل ملحوظ في عهد مودي من حيث النطاق والتعقيد وعدد المشاركين.³

ويحتلّ الأمن البحري في المحيط الهندي مكانة محورية في الأدوات الأمنية الهندية، إذ تسعى نيودلهي إلى تأكيد دورها بوصفها الضامن الرئيسي للأمن البحري في المنطقة. وقد تبنت مودي مفهوم (SAGAR - Security and Growth for All in the Region) كإطار استراتيجي للأمن البحري الهندي، يقوم على تعزيز الوعي بالمجال البحري (Maritime Domain Awareness) والتعاون في مكافحة القرصنة والتهريب

¹ Sanjay Baru, **India's Power Elite: Class, Caste and a Cultural Revolution**, Penguin Viking, 2018, p178

² محمود خليل، المرجع السابق، ص. 198.

³ أحمد عبد الحفيظ، "التعاون العسكري الهندي مع دول جنوب آسيا: الأبعاد والمحددات"، مجلة الدراسات الاستراتيجية، العدد 32، 2020، ص 112.

والإرهاب البحري وحماية خطوط الملاحة الدولية. وقد أنشأت الهند مركز دمج المعلومات لمنطقة المحيط الهندي (IOR-IFC) في غوروغرام لتعزيز الوعي البحري المشترك مع الدول الشريكة.¹

كما تُوظف الهند أداة التعاون في مكافحة الإرهاب لتعزيز حضورها الأمني في المنطقة، وقد اكتسب هذا البُعد أهمية خاصة في أعقاب هجمات مومباي 2008 وهجوم أوري 2016 وهجوم بولواما 2019. وتتعاون مع دول جنوب آسيا في مجال تبادل المعلومات الاستخباراتية حول الشبكات الإرهابية وتمويل الإرهاب، كما تُقدّم المساعدات التقنية واللوجستية لبناء قدرات مكافحة الإرهاب في دول الجوار. وقد عملت على بناء إجماع إقليمي ودولي حول تصنيف باكستان دولة راعية للإرهاب، وهو ما أسهم في ممارسة ضغوط دولية على إسلام آباد وعزلها دبلوماسياً.²

ومن الأدوات الأمنية الأخرى التي تُوظفها الهند في المنطقة: المساعدات الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث (HADR)، وهو مجال أثبتت فيه الهند قدرات متقدمة تُعزز صورتها كقوة خيرة ومسؤولة في المنطقة. وقد قدّمت القوات المسلحة الهندية مساعدات إغاثة واسعة في أعقاب زلزال نيبال عام 2015 وأزمة المالديف المائية عام 2014 وسلسلة الأعاصير التي ضربت بنغلاديش وميانمار. وقد وظّف مودي هذه العمليات الإنسانية كأداة دبلوماسية لتأكيد الدور الهندي القيادي في المنطقة وتقويض الروايات التي تُصوّر الهند كقوة مهيمنة ومتسلّطة.³

المطلب الرابع: الشراكات الإستراتيجية والتحالفات الدولية

تُشكّل الشراكات الإستراتيجية والتحالفات الدولية أداة بالغة الأهمية في مجموعة الأدوات التي تُوظفها الهند لتعزيز مكانتها في جنوب آسيا والعالم. وقد شهدت فترة مودي تحوُّلاً نوعياً في طبيعة الشراكات الاستراتيجية الهندية، إذ انتقلت الهند من سياسة عدم الانحياز التقليدية التي ميّزت سياستها الخارجية منذ الاستقلال إلى ما وصفه وزير الخارجية السابق جايشانكار (S. Jaishankar) بـ "متعدّد الانحيازات"

¹ إيمان رجب، "الأمن البحري الهندي في المحيط الهندي: الاستراتيجية والأدوات" (القاهرة: مركز الأهرام، 2021)، ص. 67.

² Walter C, rrenceinSouthAsiaLadwig III, "IndianMilitaryModernizationandConventionalDete, JournalofStrategicStudies, Vol38, 2015, p729

³ حسن أبو طالب، "مكافحة الإرهاب في جنوب آسيا: الدور الهندي" (القاهرة: مركز الأهرام، 2019)، ص. 156.

(Alignment-Multi)، وهو نهج يقوم على بناء شراكات إستراتيجية مع مختلف القوى الكبرى دون الانضمام إلى تحالف رسمي مع أي منها.¹

وتحتلّ الشراكة الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية مكانة مركزية في المنظومة التحالفية الهندية الجديدة. فقد شهدت العلاقات الهندية الأمريكية تطورًا غير مسبوق في عهد مودي، تُوجّ بتوقيع عدد من الاتفاقيات الدفاعية الإستراتيجية مثل اتفاقية التبادل اللوجستي (LEMOA) عام 2016، واتفاقية التوافق والأمن في الاتصالات (COMCASA) عام 2018، واتفاقية التعاون الجيومكاني الأساسي والتبادل (BECA) عام 2020. كما صنّفت الولايات المتحدة الهند شريكًا دفاعيًا رئيسيًا (MajorDefencePartner) عام 2016، وهو تصنيف فريد أنشئ خصيصًا للهند كحليف موثوق.²

ومن أبرز الأطر التحالفية التي انخرطت فيها الهند في عهد مودي مجموعة الحوار الأمني الرباعي (QUAD) التي تضمّ الهند والولايات المتحدة واليابان وأستراليا. وقد تطوّرت هذه المجموعة من منتدى حوار غير رسمي إلى آلية تنسيق استراتيجي شبه تحالفية تعقد قممًا دورية على مستوى القادة وتتعاون في مجالات الأمن البحري والتكنولوجيا والصحة العامة ومواجهة تغيّر المناخ. وتُعَدّ الكوادر في جوهرها إطارًا لموازنة النفوذ الصيني المتنامي في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وهو ما يتّسق مع الأهداف الاستراتيجية الهندية في جنوب آسيا.³

ولم تقتصر الشراكات الاستراتيجية الهندية على المعسكر الغربي، بل حافظ مودي على علاقات استراتيجية وثيقة مع روسيا التي تُعدّ الشريك الدفاعي التاريخي للهند. وعلى الرغم من الضغوط الغربية المتزايدة على الهند لتقليص علاقاتها مع موسكو، ولا سيّما بعد الأزمة الأوكرانية عام 2022، حافظت نيودلهي على موقف متوازن يجمع بين تعميق الشراكة مع واشنطن والحفاظ على العلاقة الاستراتيجية مع

¹ سعيد عكاشة، "التحالفات الاستراتيجية الهندية: من عدم الانحياز إلى التعددية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 222، 2021، ص. 89.

² Ashley J. Tellis, **India as a Leading Power**, CarnegieEndowmentforInternationalPeace, 2016, p45.

³ أحمد سيد أحمد، "التقارب الهندي الأمريكي في عهد مودي"، مجلة شؤون دولية، العدد 28، 2020، ص. 134.

موسكو. كما طوّر مودي علاقات استراتيجية متقدّمة مع فرنسا واليابان وإسرائيل ودول الخليج العربي، في إطار سياسة تعدّد الانحيازات التي تُتيح للهند الاستفادة من مختلف المحاور الدولية.¹

وتُوظّف الهند شراكاتها الاستراتيجية الدولية بشكل مباشر في تعزيز مكانتها في جنوب آسيا، إذ تستخدم الدعم الدولي لتعزيز موقفها في مواجهة التحديات الإقليمية. فالشراكة مع الولايات المتحدة واليابان تُوفّر للهند بديلاً عن التمويل الصيني في مشاريع البنية التحتية الإقليمية، كما أنّ الشراكات الدفاعية مع القوى الغربية تُعزّز القدرات العسكرية الهندية في مواجهة التحدي الصيني الباكستاني المشترك. وقد عمل مودي على ربط الشراكات الدولية بمبادرات إقليمية محدّدة، مثل مبادرة البنية التحتية العالمية التي أُطلقت في قمة مجموعة العشرين في نيودلهي عام 2023 كبديل لمبادرة الحزام والطريق الصينية.²

¹ محمد عز العرب، "مجموعة كواد والتوازن الاستراتيجي في المحيطين الهندي والهادئ" (القاهرة: مركز الأهرام، 2021)، ص. 78.

² Tanvi Madan, India Relations During the Cold War – Fateful Triangle: How China Shaped US, Brookings, 2020, p267.

المبحث الثالث: انعكاسات التأثير الهندي على التوازنات الإقليمية في جنوب آسيا

أسفر تحوّل الدور الهندي في عهد الرئيس مودي عن انعكاسات عميقة ومتشعبة على بنية التوازنات الإقليمية في جنوب آسيا، طالت مختلف أبعاد العلاقات البينية في المنطقة. وتباین هذه الانعكاسات بحسب طبيعة العلاقة مع كل فاعل إقليمي، إذ تتراوح بين الاحتواء والردع مع باكستان، والتنافس الاستراتيجي مع الصين، والهيمنة الناعمة على القوى الصغرى، والنفوذ غير المباشر في أفغانستان.¹

المطلب الأول: الهند - باكستان: إستراتيجية الاحتواء والردع المتبادل

تُمثّل العلاقات الهندية الباكستانية المحور الأكثر تعقيداً وحساسية في منظومة التوازنات الإقليمية في جنوب آسيا، وقد شهدت هذه العلاقات تصعيداً ملحوظاً في عهد مودي بالمقارنة مع فترات الحكم السابقة. وتقوم المقاربة الهندية تجاه باكستان في عهد مودي على إستراتيجية مركّبة تجمع بين الاحتواء الدبلوماسي والضغط الاقتصادي والردع العسكري والعزل الدولي، في تحوّل واضح عن سياسة "الحوار المركّب" (Composite Dialogue) التي اتبعتها الحكومات السابقة.²

وتُعَدّ قضية كشمير الإطار المرجعي الأساسي للصراع الهندي الباكستاني، وقد اتخذ مودي خطوة غير مسبقة بإلغاء المادة 370 من الدستور الهندي في أغسطس 2019، التي كانت تمنح إقليم جامو وكشمير وضعاً خاصاً من الحكم الذاتي. وقد صاحب هذا القرار تقسيم الولاية إلى إقليمين اتحاديين (Union Territories) يخضعان لإدارة الحكومة المركزية مباشرة. وقد أثار هذا القرار موجة من الاحتجاجات الباكستانية والدولية، لكن مودي أصرّ على أنه شأن داخلي هندي لا يقبل التدخل الخارجي. وقد عكس هذا القرار تحوُّلاً جوهرياً في المقاربة الهندية لقضية كشمير، من سياسة الحفاظ على الوضع القائم إلى سياسة تغيير الوقائع على الأرض بشكل أحادي.³

¹ خالد حنفي علي، مرجع سابق، ص 178.

² عبد الله الأشعل، مرجع سابق، ص 267.

³ محمد السيد سليم، "العلاقات الهندية الباكستانية: الصراع والتعايش" (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2018)، ص 189.

وعلى الصعيد العسكري، تبني مودي مقاربة أكثر حزمًا في التعامل مع الاستفزازات الباكستانية المتعلقة بدعم التنظيمات المسلحة في كشمير. ففي أعقاب هجوم أوري على قاعدة عسكرية هندية في سبتمبر 2016، نفذت القوات الهندية "ضربات جراحية" (Surgical Strikes) عبر خط السيطرة في كشمير لاستهداف منصّات إطلاق المسلّحين داخل الأراضي الباكستانية. وفي أعقاب هجوم بولواما الانتحاري في فبراير 2019 الذي أسفر عن مقتل 40 جنديًا هنديًا، شنت القوات الجوية الهندية غارة على بالاكوت داخل العمق الباكستاني لاستهداف معسكر تابع لتنظيم جيش محمد.¹

وقد مثّلت غارة بالاكوت سابقة تاريخية خطيرة، إذ كانت المرة الأولى منذ حرب 1971 التي تعبر فيها طائرات حربية هندية خط السيطرة لقصف أهداف داخل باكستان. وقد أثارت هذه العملية مخاوف جدّية من تصعيد نووي، خاصة بعد الاشتباكات الجوية التي أعقبتها وإسقاط طائرة هندية من طراز ميغ-21 وأسر طيارها. غير أنّ الأزمة انتهت بعودة الطيار الأسير وتراجع حدّة التصعيد، لكنها كشفت عن مستوى جديد من المخاطرة الإستراتيجية التي يُبدي مودي استعدادًا لتحملها في مواجهة باكستان.²

وعلى صعيد الردع النووي، تتواصل حالة الردع المتبادل بين الهند وباكستان في ظل ديناميكيات متغيّرة. فقد طوّرت الهند قدراتها في الضربة الثانية (Second Strike Capability) من خلال غوّاصات أريهانت النووية، كما وسّعت مدى صواريخها الباليستية لتشمل العمق الصيني إضافة إلى الباكستاني. وفي المقابل، طوّرت باكستان أسلحة نووية تكتيكية ميدانية (مثل صاروخ نصر قصير المدى) بهدف ردع التفوّق الهندي التقليدي ومنع أي هجوم بري محدود. وقد أدّى هذا السباق النووي التسلّحي إلى زيادة هشاشة الاستقرار الاستراتيجي في المنطقة وتعقيد حسابات الردع بشكل غير مسبوق.³

وعلى الصعيد الدبلوماسي، نجح مودي في عزل باكستان إقليميًا ودوليًا بشكل ملحوظ، وذلك من خلال عدة آليات: أوّلها مقاطعة قمة سارك في إسلام آباد وإقناع عدد من دول المنطقة بالانضمام إلى

¹Sumit Ganguly and S. Paul Kapur, India, Pakistan, and the Bomb, Columbia University Press, 2017, p134.

²أيمن السيد عبد الوهاب، "كشمير في السياسة الهندية الباكستانية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 215، 2019، ص 45.

³طارق فهيم، "الردع النووي في جنوب آسيا: الهند وباكستان" (القاهرة: دار الشروق، 2020)، ص 223.

المقاطعة؛ وثانيها العمل على إبقاء باكستان على القائمة الرمادية لمجموعة العمل المالي الدولية (FATF) بسبب قصور جهود مكافحة تمويل الإرهاب؛ وثالثها بناء تحالف دولي واسع يُدين الإرهاب العابر للحدود المصدر من باكستان. وقد أسهمت هذه الإستراتيجية في إضعاف الموقف الباكستاني وتقليص هامش مناورته الإقليمي والدولي.¹

كذلك وظّف مودي الأداة الاقتصادية في سياق العلاقة مع باكستان، حيث ألغى وضع الدولة الأولى بالرعاية (MFN) التجاري الممنوح لباكستان في أعقاب هجوم بولواما، وفرض رسوماً جمركية بنسبة 200% على الواردات الباكستانية. كما علّقت الهند التجارة عبر نقاط العبور البرية في كشمير، وأغلقت مجالها الجوي أمام الطيران الباكستاني مؤقتاً خلال أزمة بالاكوت. وقد أسهمت هذه الإجراءات في تعميق الأزمة الاقتصادية الباكستانية وتعزيز الضغط الهندي على إسلام آباد.²

المطلب الثاني: الهند - الصين: التنافس الاستراتيجي

يُعدّ التنافس الاستراتيجي الهندي الصيني أحد أبرز محاور إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية في جنوب آسيا والمنطقة الأوسع. وقد اتّسمت العلاقات الهندية الصينية في عهد مودي بتقلّبات حادّة بين محاولات التقارب والمواجهة المباشرة، في ظلّ تزايد حدّة التنافس على النفوذ في جنوب آسيا وحوض المحيط الهندي. وتتجاوز أبعاد هذا التنافس الإطار الثنائي لتشمل البُعد الإقليمي المتمثّل في التنافس على استقطاب دول جنوب آسيا، والبُعد العالمي المتمثّل في الصراع على النفوذ في منظومة المحيطين الهندي والهادئ.³

وتُمثّل النزاعات الحدودية بين الهند والصين البؤرة الأكثر حدّة في العلاقة بين البلدين، وقد تصاعدت هذه النزاعات بشكل خطير في عهد مودي، ولا سيّما خلال أزمة لداخ عام 2020. ففي يونيو 2020، وقعت مواجهة عنيفة بين القوات الهندية والصينية في وادي غالوان (Galwan Valley) على خط السيطرة الفعلي في لداخ، أسفرت عن مقتل 20 جندياً هندياً وعدد غير محدّد من الجنود الصينيين، وهي

¹ محمد عبد السلام، "إلغاء المادة 370 وتداعياته على العلاقات الهندية الباكستانية"، مجلة شؤون عربية، العدد 182، 2020، ص. 167.

² Vipin Narang, Nuclear Strategy in the Modern Era, Princeton University Press, 2014, p189.

³ هاني رسلان، مرجع سابق، ص 134.

أولى الخسائر البشرية في المواجهات الحدودية بين البلدين منذ عام 1975. وقد أدت هذه الأزمة إلى تحشيد عسكري ضخم من الجانبين على طول خط السيطرة الفعلي.¹

وقد أفرزت أزمة لداخ تحوُّلاً استراتيجياً عميقاً في الموقف الهندي تجاه الصين، إذ تبنت نيودلهي بعدها سياسة أكثر تشدداً تتضمن عدة عناصر: أولها التعزيز العسكري الضخم على الحدود الشمالية من خلال نشر فرق عسكرية إضافية وتطوير البنية التحتية الحدودية، وثانيها فرض قيود على الاستثمارات والتطبيقات الصينية في الهند، حيث حُظر أكثر من 300 تطبيق صيني بما فيها تيك توك وويتشات، وثالثها تعميق الشراكات الإستراتيجية مع الولايات المتحدة واليابان وأستراليا في إطار الكوادر كموازن للصين؛ ورابعها تطوير بدائل لمبادرة الحزام والطريق الصينية في دول جنوب آسيا.²

ويتجلى التنافس الهندي الصيني بشكل واضح فيما يمكن وصفه بـ"حرب البنية التحتية" في دول جنوب آسيا الصغيرة. فقد سعت الصين من خلال مبادرة الحزام والطريق إلى بناء شبكة واسعة من مشاريع البنية التحتية في سريلانكا والمالديف ونيبال وبنغلاديش وباكستان، وهو ما أثار قلقاً هندياً بالغاً من "تطويق" الصين للهند من خلال ما عُرف بـ"سلسلة اللآلئ" (String of Pearls). وقد ردّت الهند على هذا التوسّع الصيني بتقديم بدائل تمويلية وتنموية لدول الجوار، وممارسة ضغوط على بعض هذه الدول للحدّ من انخراطها في المشاريع الصينية.³

وقد أثر الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني (CPEC) بشكل مباشر في حسابات الهند الإستراتيجية، إذ تعترض نيودلهي بشدّة على مرور هذا الممر عبر إقليم كشمير الخاضع للسيطرة الباكستانية (غيلغيت-بالتستان) الذي تعتبره الهند جزءاً من أراضيها المتنازع عليها. وتُمثّل الاستثمارات الصينية الضخمة في هذا الممر، التي تُقدّر بأكثر من 62 مليار دولار، تهديداً مزدوجاً للهند: من جهة لأنها تُعزّز القدرات

¹ أحمد يوسف أحمد، "التنافس الهندي الصيني في جنوب آسيا" (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2020)، ص. 67.

² محمد فايز فرحات، "التنافس الهندي الصيني: من الحدود إلى المحيطات"، مجلة آفاق آسيوية، العدد 16، 2021، ص. 89.

³ Jeff M. Smith, **FirstCentury-IndiaRivalryintheTwenty-ColdPeace: China**, LexingtonBooks, 2014, p156.

الاقتصادية والعسكرية الباكستانية، ومن جهة أخرى لأنها تمنح الصين موطئ قدم دائماً في جنوب آسيا عبر ميناء غوادر المطل على بحر العرب.¹

وقد عملت الهند على مواجهة التمدد الصيني في المنطقة من خلال إستراتيجية متعددة الأبعاد، تشمل: تعزيز الشراكات مع دول المحيط الهندي مثل المالديف وسريلانكا وموريشيوس وسيشيل ومدغشقر، وإنشاء قواعد ومرافق عسكرية في مواقع إستراتيجية مثل جزر أغاليجا في موريشيوس وجزيرة أسومبشن في سيشيل (رغم التحديات التي واجهتها)، وتطوير ميناء تشابهار في إيران كبديل لميناء غوادر الباكستاني الذي تُديره الصين. كما عززت الهند انخراطها في آليات التعاون الإقليمي التي تستبعد الصين، مثل مبادرة بيمستيك.²

المطلب الثالث: الهند - القوى المتوسطة والصغيرة في جنوب آسيا: إستراتيجية الهيمنة الإقليمية

تتعامل الهند مع القوى المتوسطة والصغيرة في جنوب آسيا - وتشمل بنغلاديش وسريلانكا ونيبال وبوتان والمالديف وميانمار - من خلال إستراتيجية هيمنة إقليمية متدرجة تجمع بين الاستقطاب والإكراه والإغراء. وتنطلق هذه الإستراتيجية من إدراك الهند لتفوقها الساحق على هذه الدول في كافة مقومات القوة، ومن قناعتها بأن أمنها القومي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بما يحدث في دول جوارها المباشر. وقد وصف أحد الباحثين هذه المقاربة بـ "عقيدة مونرو الهندية" (nroeDoctrineIndianMo) التي تقوم على رفض أي تدخل خارجي - ولا سيما الصيني - في الشؤون الأمنية لجنوب آسيا.³

وتُعدّ العلاقة مع بنغلاديش من أنجح نماذج الدبلوماسية الإقليمية الهندية في عهد مودي. فقد نجح مودي في تسوية النزاع الحدودي التاريخي مع بنغلاديش من خلال التصديق على اتفاقية تبادل الجيوب الحدودية (LandBoundaryAgreement) عام 2015، وهي اتفاقية كانت معلّقة منذ عقود. كما وسّعت الهند تعاونها الاقتصادي مع بنغلاديش من خلال خطوط ائتمان ضخمة تجاوزت 8 مليارات

¹ عبد المنعم سعيد، مرجع سابق، ص 234.

² نورهان الشيخ، "مبادرة الحزام والطريق وتأثيرها على النفوذ الهندي في جنوب آسيا"، مجلة السياسة الدولية، العدد 224، 2021، ص 112.

³ IndiaandAsianGeopolitics: ThePast, Present, CambridgeUniversityPress, ShivshankarMenon, ., 2021, p 234.

دولار، ومشاريع ربط في مجال النقل والطاقة والاتصالات. وقد سعت الهند إلى تعزيز موقع الحكومة البنغلاديشية الحليفة في مواجهة التيارات المعارضة التي تميل نحو التقارب مع الصين وباكستان.¹

أما العلاقة مع سريلانكا، فقد شهدت تقلبات ملحوظة في عهد مودي، تأثرت بالتنافس الهندي الصيني على النفوذ في الجزيرة ذات الموقع الاستراتيجي في المحيط الهندي. وقد أثار تنامي الحضور الصيني في سريلانكا - من خلال مشاريع ضخمة مثل ميناء هامبانتوتا ومدينة كولومبو بورت سيتي - قلقاً هندياً بالغاً، خاصة بعد أن حصلت الصين على عقد إيجار لميناء هامبانتوتا لمدة 99 عاماً في إطار تحويل الديون عام 2017. وقد ردّت الهند بتعزيز استثماراتها في سريلانكا وتقديم حزم مساعدات اقتصادية ضخمة، ولا سيّما خلال الأزمة الاقتصادية الحادة التي ضربت سريلانكا عام 2022 حيث قدّمت الهند مساعدات بقيمة 4 مليارات دولار.²

وتمثّل العلاقة مع نيبال نموذجاً للتحديات التي تواجه الهيمنة الهندية في جنوب آسيا. فقد شهدت العلاقات الهندية النيبالية توترات حادة في عام 2015 عندما فرضت الهند حصاراً اقتصادياً غير رسمي على نيبال في أعقاب اعتماد الدستور النيبالي الجديد الذي رأت فيه نيودلهي تهديداً للأقلية المادهيشية الموالية للهند. وقد أدّى هذا الحصار إلى أزمة إنسانية في نيبال ودفع كاتماندو إلى التقارب مع الصين كموازن للنفوذ الهندي. وقد كشفت هذه الأزمة عن محدودية أدوات الإكراه الهندية وقدرة الدول الصغيرة على اللجوء إلى بدائل استراتيجية - وتحديدًا الصين - لموازنة الضغوط الهندية.³

وفي المالديف، واجهت الهند تحدياً مباشراً لنفوذها خلال فترة حكم الرئيس عبد الله يمين (2013-2018) الذي اتّبع سياسة تقارب واضحة مع الصين على حساب العلاقة التقليدية مع الهند. وقد أعادت الهند تأكيد نفوذها في المالديف بعد فوز المعارضة بقيادة إبراهيم صالح في انتخابات 2018، لكنها واجهت تحدياً جديداً مع فوز محمد موزو في انتخابات 2023 على منصة مناهضة للوجود العسكري

¹ أماني الطويل، مرجع سابق، ص 89.

² محمود خليل، "الهيمنة الهندية على الدول الصغيرة في جنوب آسيا: نيبال وبوتان نموذجان"، مجلة دراسات آسيوية، العدد 10، 2021، ص. 56.

³ سمير سرحان، "سريلانكا بين النفوذ الهندي والصيني" (القاهرة: مركز الأهرام، 2020)، ص 145.

الهندي في المالديف (حملة IndiaOut). وقد كشفت هذه التقلّبات عن هشاشة النفوذ الهندي في دول الجوار الصغيرة وقدرة الصين على تقديم بدائل جاذبة لهذه الدول.¹

وتُجسّد العلاقة مع بوتان النموذج الأكثر نجاحًا للهيمنة الهندية في جنوب آسيا، إذ ترتبط بوتان بالهند باتفاقية صداقة تمنح نيودلهي دورًا مؤثرًا في السياسة الخارجية والدفاعية البوتانية. وتُعدّ الهند الشريك الاقتصادي الأول لبوتان والمصدر الرئيسي للمساعدات الإنمائية والاستثمارات في قطاع الطاقة الكهرومائية. غير أنّ المحاولات الصينية لفتح علاقات دبلوماسية مع بوتان وتسوية النزاعات الحدودية معها تُثير قلقًا هنديًا، ولا سيّما في منطقة هضبة دوكلام الإستراتيجية التي شهدت مواجهة عسكرية بين الهند والصين عام 2017 بسبب محاولة الصين بناء طريق في المنطقة المتنازع عليها بين الصين وبوتان.²

وبشكل عام، تواجه إستراتيجية الهيمنة الإقليمية الهندية تحديات متزايدة ناجمة عن عدة عوامل: أولها التمدّد الصيني المتسارع في دول جنوب آسيا الذي يُقدّم لهذه الدول بديلاً عن الاعتماد على الهند؛ وثانيها تنامي القومية والحساسية السيادية لدى دول الجوار الصغيرة التي ترفض الخضوع للهيمنة الهندية؛ وثالثها محدودية الموارد الاقتصادية الهندية مقارنة بالصين في مجال تقديم المساعدات ومشاريع البنية التحتية. وقد سعى مودي إلى مواجهة هذه التحديات من خلال تبني مقاربة أكثر مرونة تجمع بين الحوافز الاقتصادية والضمانات الأمنية واحترام السيادة الوطنية لدول الجوار، وإن ظلّت الفجوة بين الخطاب والممارسة قائمة في كثير من الأحيان.³

المطلب الرابع: الهند – أفغانستان: النفوذ غير المباشر

تُشكّل أفغانستان ساحة إستراتيجية مهمّة للنفوذ الهندي في جنوب آسيا والمنطقة الأوسع، وقد اتّسم الدور الهندي في أفغانستان بطابعه غير المباشر الذي يعتمد على أدوات القوة الناعمة والمساعدات الإنمائية والدبلوماسية أكثر من اعتماده على الحضور العسكري المباشر. وتنبع أهمية أفغانستان بالنسبة للهند من

¹D. Muni ., **The Democracy Dimension : India's Foreign Polic** ,.SCambridgeUniversityPres,2016 p .178

²كرم سعيد، مرجع سابق، ص. 134.

³فاطمة الزهراء عبد الفتاح، مرجع سابق، ص. 89.

عدة اعتبارات إستراتيجية: أولها أنّ أفغانستان تُمثّل عمقًا إستراتيجيًا يمكن توظيفه في سياق التنافس مع باكستان؛ وثانيها أنّ الاستقرار في أفغانستان يرتبط ارتباطًا وثيقًا بأمن الهند القومي نظرًا لمخاطر تمدد التطرّف والإرهاب؛ وثالثها أنّ أفغانستان تُتيح للهند الوصول إلى أسواق آسيا الوسطى الغنية بالموارد.¹

وقد استثمرت الهند بكثافة في أفغانستان خلال فترة ما بعد سقوط نظام طالبان عام 2001، حيث قدّمت مساعدات إنمائية تجاوزت 3 مليارات دولار، جعلتها أحد أكبر المانحين الإقليميين لأفغانستان. وتنوّعت المشاريع الهندية في أفغانستان لتشمل بناء مبنى البرلمان الأفغاني في كابول وسد سلما في ولاية هيرات والطريق السريع بين دلاموزرنج وعشرات المدارس والمستشفيات ومشاريع البنية التحتية الصغيرة في مختلف أنحاء البلاد. وقد هدفت هذه المشاريع إلى بناء شراكة إستراتيجية طويلة المدى مع الحكومة والشعب الأفغاني وتأسيس نفوذ هندي مستدام في البلاد.²

وقد شهدت العلاقات الهندية الأفغانية تطورًا ملحوظًا في عهد مودي، حيث رُفع مستوى العلاقة إلى شراكة إستراتيجية شاملة. وقد زار مودي أفغانستان في ديسمبر 2015 لافتتاح مبنى البرلمان الأفغاني الذي بنته الهند بتكلفة 90 مليون دولار، في زيارة حملت رمزية كبيرة أكّدت التزام الهند بدعم المؤسسات الديمقراطية في أفغانستان. كما عمل مودي على تعزيز التعاون الأمني مع أفغانستان من خلال برامج تدريب القوات الأمنية الأفغانية وتوفير معدّات عسكرية غير قتالية، رغم حرصه على عدم إرسال قوات عسكرية هندية إلى الأراضي الأفغانية تجنبًا لاستفزاز باكستان وإيران.³

غير أنّ الانسحاب الأمريكي من أفغانستان وعودة حركة طالبان إلى السلطة في أغسطس 2021 مثلاً ضربة إستراتيجية قاسية للنفوذ الهندي في البلاد. فقد اضطرت الهند إلى إغلاق سفارتها وقنصلياتها وإجلاء مواطنيها ودبلوماسييها، كما فقدت التواصل المباشر مع الحكومة الأفغانية الجديدة التي يُنظر إليها في

¹ عادل عبد الصادق، مرجع سابق، ص. 156.

² أحمد إبراهيم محمود، "بنغلاديش في الحسابات الإستراتيجية الهندية"، مجلة الدفاع الوطني، العدد 48، 2021، ص. 45.

³ هدى ميتكيس، مرجع سابق، ص. 189.

نيودلهي بوصفها صنيعة باكستانية. وقد كشف هذا التطور عن هشاشة النفوذ الهندي غير المباشر في أفغانستان وعن حدود إستراتيجية الاعتماد على القوة الناعمة دون غطاء عسكري مباشر.¹

ومع ذلك، سعت الهند إلى الحفاظ على حدّ أدنى من التواصل مع حكومة طالبان من خلال قنوات غير رسمية، وأعاد فتح سفارتها في كابول بشكل تدريجي. كما تبنت نيودلهي مقاربة براغماتية تقوم على التمييز بين رفض الاعتراف الرسمي بحكومة طالبان والانخراط العملي معها في القضايا الإنسانية وبعض المسائل الأمنية. وقد استضافت الهند اجتماعات إقليمية ودولية حول أفغانستان في إطار حوار دلهي الأمني، سعت من خلالها إلى الحفاظ على دورها في تحديد مستقبل أفغانستان رغم خسارتها للنفوذ المباشر على الأرض.²

وتظلّ أفغانستان محورًا مهمًا في التنافس الاستراتيجي بين الهند وباكستان والصين. فباكستان تسعى إلى توظيف نفوذها لدى طالبان لإقصاء الهند من المعادلة الأفغانية وضمان عدم استخدام الأراضي الأفغانية كعمق استراتيجي هندي. أمّا الصين فقد بدأت في توسيع حضورها في أفغانستان من خلال مشاريع استثمارية في قطاع التعدين والطاقة، وهو ما يُثير قلقًا هنديًا من تشكّل تحالف صيني باكستاني أفغاني يُهدّد المصالح الهندية في المنطقة. وفي مواجهة هذه التحديات، تعتمد الهند على تراثها من المشاريع التنموية والعلاقات الشعبية في أفغانستان، فضلًا عن ميناء تشابهار الإيراني كنافذة بديلة للوصول إلى أفغانستان وآسيا الوسطى.³

¹ محمد السعيد إدريس، "الهند وأفغانستان: النفوذ غير المباشر والمصالح الاستراتيجية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 226، 2021، ص. 78.

² عمرو عبد العاطي، مرجع سابق، ص. 212.

³ theSovietInvasiontothe US Withdrawal, AvinashPaliwal, MyEnemy'sEnemy: IndiainAfghanistanfrom .OxfordUniversityPress, 2017, p. 89

خلاصة الفصل الثاني:

يتّضح من خلال ما سبق أنّ الدور الهندي في منطقة جنوب آسيا شهد تحولات جوهرية وعميقة في فترة رئيس الوزراء ناريندرا مودي، تجاوزت التعديلات التكتيكية إلى إعادة صياغة شاملة للرؤية الإستراتيجية الهندية ومقارباتها الإقليمية. وقد استند هذا التحول إلى مجموعة من المحددات البنيوية والظرفية التي تفاعلت لتنتج ديناميكية جديدة في التوازنات الإقليمية. فعلى صعيد المحددات، أتاح الموقع الجغرافي المركزي والثقل الديمغرافي الهائل والقوة العسكرية المتنامية والنمو الاقتصادي المتسارع للهند أرضية صلبة لتوسيع دورها الإقليمي.

كما أسهمت شخصية مودي القيادية والتوجّه الإيديولوجي القومي الهندوسي في إضفاء طابع أكثر حزماً وطموحاً على السياسة الخارجية الهندية. وعلى صعيد الأدوات، وظّفت الهند منظومة متكاملة من الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية والتحالفية لإعادة تشكيل التوازنات الإقليمية بما يخدم مصالحها الإستراتيجية.

وعلى صعيد الانعكاسات، أفرز التحول في الدور الهندي ديناميكيات مختلفة بحسب طبيعة الفاعل الإقليمي: فقد تصاعد التوتر مع باكستان إلى مستويات غير مسبقة مع تبني مودي لإستراتيجية الاحتواء والعقاب، كما تعمّق التنافس الاستراتيجي مع الصين ليشمل أبعاداً عسكرية واقتصادية وتكنولوجية متعدّدة، فيما سعت الهند إلى ترسيخ هيمنتها على دول الجوار الصغرى في مواجهة التمدّد الصيني المتنامي. أمّا في أفغانستان، فقد كشف الانسحاب الأمريكي عن حدود النفوذ الهندي غير المباشر ودفع نيودلهي إلى إعادة تقييم مقاربتها.

وفي المحصلة، يمكن القول إنّ حقبة مودي أسّست لمرحلة جديدة في الدور الإقليمي الهندي تتسم بمزيد من الحزم والطموح والاستعداد لاستخدام مختلف أدوات القوة، غير أنّ التحديات البنيوية - ولا سيّما التنافس الصيني والقيود الاقتصادية الداخلية ومقاومة دول الجوار للهيمنة الهندية - تظلّ عوامل مُقيّدة لطموحات القيادة الإقليمية الهندية. وتبقى قدرة الهند على تحقيق التوازن بين طموحاتها الإقليمية ومواردها الفعلية، وبين حزمها الاستراتيجي واحترام مصالح جيرانها، المعيار الحقيقي لنجاح التحول في الدور الهندي الذي أطلقه مودي.

الفصل الثالث:

تحديات الدور الهندي في منطقة جنوب آسيا وآفاته المستقبلية

تشكّل منطقة جنوب آسيا اليوم واحدةً من أكثر البيئات الإستراتيجية تعقيداً في المشهد الدولي الراهن، إذ تتقاطع فيها خيوط المنافسة الجيوسياسية الكبرى مع معطيات الهشاشة البنيوية الإقليمية، لنتج مزيجاً من التوترات المتراكمة والأزمات المتجددة. وتقف الهند في قلب هذه المعادلة المعقدة، تحمل في يد إمكانات صعود تاريخي غير مسبوق، وفي اليد الأخرى حزمةً من التحديات الهيكلية التي تُقيّد قدرتها على ترجمة إمكاناتها الكامنة إلى نفوذ إقليمي فعلي ومستدام.

وقد شكّلت أزمة 2025 بين الهند وباكستان لحظةً كاشفة بامتياز، إذ بيّنت حجم القدرة العسكرية الهندية وحدود استخدامها في ظل معادلات الردع النووي المزدوج، وسلّطت الضوء على مدى هشاشة بنية الأمن الإقليمي وقابليتها للانزلاق نحو مواجهة وجودية في أي لحظة غير محسوبة. وعليه، يتناول هذا الفصل التحديات المعيقة للدور الهندي في مبحثه الأول عبر أبعادها الداخلية والإقليمية والخارجية، ثم يستشرف الآفاق المستقبلية المحتملة للتوازن الإقليمي في جنوب آسيا في مبحثه الثاني وفق ثلاثة سيناريوهات كبرى.

المبحث الأول: التحديات المعيقة لدور الهند كفاعل موازن في جنوب آسيا

لا يمكن فهم الدور الهندي في منطقة جنوب آسيا بمعزل عن البيئة الداخلية والخارجية المحيطة به، ذلك أنّ الهند وإن كانت تمتلك من الإمكانيات الجيوسياسية والديموغرافية والاقتصادية ما يؤهلها لأن تكون القوة الموازنة الطبيعية في المنطقة، إلا أن ثمة تحديات هيكلية متشعبة ومتداخلة تُقيّد قدرتها على تحويل هذه الإمكانيات إلى أداء استراتيجي فعال ومتسق. ومن المفارقات اللافتة أنّ الهند تجد نفسها في موقف متناقض: فهي دولة تطمح إلى بسط هيمنتها الإقليمية وتقديم نفسها كـ"قوة نظام" تضمن الاستقرار والتوازن¹، في حين تعاني داخلياً من اضطرابات هيكلية عميقة وتواجه إقليمياً معادلات تحالف معقدة تُقيّد هامش مناورتها وتُضعف مصداقيتها كفاعل توافقي محايد.

وتتوزع التحديات التي تُعيق الدور الهندي الموازن على ثلاثة مستويات متكاملة ومتشابكة: فعلى المستوى الأول تبرز التحديات الداخلية المتصلة ببنية النظام السياسي الهندي وهشاشة تماسكه الاجتماعي وقيود قدراته الاقتصادية ومؤسسات الحوكمة. وعلى المستوى الثاني تظهر التحديات الإقليمية المجسّدة في ظاهرة التوازنات المضادة التي تقودها الصين بالتنسيق مع باكستان وغيرها من الدول، والرامية إلى تكثيف الضغط الجيوسياسي على الهند من جميع الاتجاهات. وعلى المستوى الثالث تنكشف التحديات الخارجية

¹ عادل عبد الصادق، مرجع سابق، ص، 176.

المتجلية في تعقيدات البيئة الدولية من تنافس قوى عظمى وتحولات في التوازنات الدولية وتداعيات الانتشار النووي وما ينجم عن ذلك من معضلات أمنية مركّبة¹.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه التحديات الثلاثة لا تعمل في فراغ أو بمعزل عن بعضها، بل تتفاعل فيما بينها وتتضافر في تقليص الهامش الاستراتيجي للهند وتحويل دورها الموازن المأمول إلى دور دفاعي يكفي بالاستجابة للآزمات المتتالية بدلاً من الانخراط الاستباقي في تشكيل معادلات الأمن الإقليمي. وفيما يلي تفصيل وافٍ لكل مستوى من هذه المستويات وما ينضوي تحته من إشكاليات فرعية

المطلب الأول: التحديات الداخلية للنظام السياسي الهندي

يُشكّل النظام السياسي الهندي بتعقيداته البنيوية وتوتراته الهيكلية المصدر الأول والأكثر عمقاً للتحديات التي تُعيق الهند عن أداء دورها الموازن الكامل في جنوب آسيا. ويُفترض هنا أنّ الدولة التي تسعى إلى ممارسة النفوذ الخارجي وتقديم نموذج راشد للحكومة والاستقرار الإقليمي لا بد أن تمتلك قدرًا كافيًا من التماسك الداخلي والاستقرار المؤسسي وكفاءة الأداء الحكومي، وكلما تراجعت هذه العناصر ضعفت مصداقية الدور الخارجي وتأكلت القوة الناعمة التي تستند إليها الهند في بناء نفوذها².

أولاً- إشكالية التنوع الإثني والديني وتصاعد النزعة القومية الهندوسية:

تُعدّ الهند من أكثر دول العالم تنوعاً وتعقيداً من الناحيتين الإثنية والدينية على الإطلاق، إذ تضم على أراضيها ما يزيد على ألفي مجموعة عرقية ولغوية وقبلية، وأكثر من 780 لغة وفق الإحصاءات الرسمية الهندية، تنتمي إلى أربع عائلات لغوية كبرى هي الهندية-الأوروبية والدرافيدية والتبتية-البورمية والأوستروآسيوية. وتنعكس هذه الكثافة التنوعية بعمق على الجغرافيا السياسية الهندية، إذ تمثل كل ولاية كبرى تقريباً هويةً ثقافية ولغوية متميزة تتمسك بها وتسعى إلى صون خصوصيتها في مواجهة منطق المركز الفيدرالية.

وعلى الصعيد الديني، تضم الهند ما يقارب 80% من سكانها من الهندوس، و14% من المسلمين الذين يبلغ عددهم أكثر من 200 مليون نسمة مما يجعل الهند ثاني أكبر دولة إسلامية من حيث عدد المسلمين في العالم بعد إندونيسيا. ويُضاف إلى ذلك مسيحيون يمثلون نحو 2.3%، وسيخ بنسبة 1.7%،

¹ احمد عدنان كاظم الكنان، "مستقبل هندسة التحالفات الإقليمية والدولية جنوبي آسيا"، (الكويت: مركز بيان للبحوث والدراسات، مايو 2025)، ص 3-2.

² محمد الأمير احمد الخاقاني، مرجع سابق، ص 19-21.

وبوذيون وجانييون وغيرهم. وقد أرسى دستور 1950 الذي صاغه الأب الروحي للهند المستقلة "بي. آر. أمبيدكار" نظامًا علمانيًا فيدراليًا يكفل حقوق جميع هذه الأقليات ويحميها من أي شكل من أشكال التمييز أو الاضطهاد الديني، وقد شكّلت هذه العلمانية التعددية ركيزةً أساسية للهوية الهندية الحديثة ومصدر جاذبيتها ونفوذها الإقليمي¹.

غير أنّ المشهد السياسي الهندي شهد تحولًا جذريًا بوصول حزب بهاراتيا جاناتا (BJP) ذي التوجهات القومية الهندوسية إلى سدّة الحكم بزعامة ناريندرا مودي منذ عام 2014 واستمراره في المرحلتين المتعاقبتين حتى يومنا هذا. فقد كرّس هذا الحزب أيديولوجية "الهندوتفا" (Hindutva) أي الهوية القومية الهندوسية، بوصفها مرجعيةً حاكمة للدولة والسياسة العامة، وعمد إلى إعادة صياغة التاريخ والمناهج الدراسية والخطاب الرسمي بما يتوافق مع هذه الأيديولوجية، فضلًا عن التراخي في ملاحقة مرتكبي أعمال العنف ضد الأقليات الدينية وتهميش هيئات الرقابة المستقل.

وقد أفرز هذا التحول جملةً من الإشكاليات الاجتماعية-السياسية الخطيرة أبرزها: تصاعد موجة منظمات الميليشيات الهندوسية المتطرفة كمنظمة "راشترياسوايام سيفاكسانغ" (RSS) ومنظمة "باجرانغ دال" وغيرها، وتنامي حوادث العنف الطائفي ضد المسلمين وعمليات "مراقبة البقر" التي راح ضحيتها عشرات الأشخاص، وإقرار قانون المواطنة المعدّل عام 2019 الذي استثنى المسلمين من الدول المجاورة من حق الحصول على الجنسية الهندية مخالفًا بذلك المبادئ الدستورية للمساواة الدينية، ناهيك عن التحرشات المتكررة بالمعابد والمساجد والكنائس وإعادة تسمية المدن بأسماء ذات دلالة هندوسية².

وتكتسب هذه الإشكالية أهميةً استراتيجية بالغة في سياق دراستنا لعدة أسباب مترابطة: فمن جهة، تُقوّض هذه التوجهات القومية الضيقة الدورَ الناعم الذي تحاول الهند أدائه بوصفها نموذجًا ناجحًا للديمقراطية التعددية في آسيا، وتمنح خصومها الإقليميين ذريعةً للتشكيك في مصداقيتها الديمقراطية وادعاءاتها بالدفاع عن حقوق الإنسان. ومن جهة أخرى، تُفجّر هذه السياسات توترات دبلوماسية حادة مع دول الجوار ذات الأغلبية المسلمة كباكستان وبنغلاديش وإندونيسيا وماليزيا، وتؤوّر ذخيرةً خطابية للعبئة الشعبية المضادة ضد الهند في هذه الدول.

¹ د احمد عبد الحافظ فوز ،"النظام السياسي الهندي: الهوية القومية وتحديات التعددية"، مجلة المستقبل العربي (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، ع 505، يونيو 2023)، ص 103.

² المنظمة الإسلامية العالمية للعلوم والتربية والثقافة (إيسيسكو)، تقرير يرصد تصاعد الخطر الطائفي في الهند وشرعة التمييز ضد المسلمين ، (الرباط: إيسيسكو، يوليو 2025).

ويُمثّل قانون المواطنة المعدّل الصادر عام 2019 واحدةً من أبرز المعارك القانونية-السياسية التي كشفت عن العمق الأيديولوجي للتوجه القومي الهندوسي في منظومة صنع القرار الهندي. فالقانون يُتيح منح الجنسية الهندية لأفراد الأقليات الدينية غير المسلمين (هندوس، بوذيون، جاينيون، سيخ، زرادشتيون، مسيحيون) الفارين من الاضطهاد الديني في باكستان وأفغانستان وبنغلاديش، في حين يستثني صراحةً المسلمين من هذا المسار. ورأى منتقدو القانون أنه ينتهك مبادئ المساواة الدينية المنصوص عليها في الدستور الهندي، وأشعل موجة واسعة من الاحتجاجات الشعبية في الفترة الممتدة بين ديسمبر 2019 ومارس 2020، اتسمت بعنف مفرط من السلطات أسفر عن سقوط عشرات القتلى¹.

والأكثر خطورةً على البنية السياسية الهندية هو ما بات يُعرف بمشروع السجل الوطني للمواطنين (NRC) الذي طُبّق أولاً في ولاية آسام وتحدث حكومة مودي عن توسيعه ليشمل الهند بأسرها. فهذا السجل يُلزم المواطنين بتقديم وثائق إثبات الجنسية، وقد تكتشفت تبعاته في آسام عن إدراج نحو 1.9 مليون شخص في خانة "مجهولي الهوية" أو المهددين بالترحيل، أغلبيتهم العظمى من الأقليات المسلمة. ويرى الباحثون أن هذا المشروع يُمثّل أداةً للهيمنة الديموغرافية-السياسية أكثر منها آليةً لمكافحة الهجرة غير النظامية، ومن ثمّ فإنه يُعمّق الانقسامات الداخلية ويُصعّب الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي اللازم لأداء دور القوة الإقليمية الكبر.

ثانياً- نظام الطوائف وديناميكيات التهميش الاجتماعي:

يُمثّل نظام الطوائف الهندي (Caste System) أحد أعمق الموروثات الهيكلية التي تؤثر سلباً على تماسك المجتمع الهندي واستقراره. ويقوم هذا النظام تاريخياً على تصنيف هرمي صارم للمجتمع في فئات اجتماعية متعاقبة، ترتّب في قمته طبقة البراهمة رجال الدين والعلم، تليها طبقة الكشاتريا المحاربون والحكام، ثم الفاشيا التجار والحرفيون، وأخيراً الشودرا الخدم والعمال. أما خارج هذا التصنيف الرباعي فتقع طبقة "الداليت" أو "المنبوذين" الذين كانوا يُعتبرون بيولوجياً وروحياً دون المراتب المعترف بها وكانوا يُجرمون من أبسط حقوق التعليم والتملك والتنقل والعبادة².

وعلى الرغم من أن الدستور الهندي يحظر صراحةً التمييز على أساس الطائفة في المادة 17 التي تُلغي نظام "اللمسة المدنسة"، إلا أن الواقع الاجتماعي يكشف عن استمرار هذه الممارسات التمييزية في صورها

¹ براكريتي قوبا، "تفاقم الانقسام الديني والطائفي حول (قانون المواطنة) في الهند"، ديسمبر 2019، ص 89.

² محمد الأمير احمد الحاقاني، مرجع سابق، ص 25-27.

المعاصرة. فطبقة الداليت التي يُقدَّر عددها بنحو 200 مليون شخص لا تزال تعاني من التهميش الاقتصادي الممنهج، إذ تحتل نسبة غير متناسبة من الوظائف الأدنى مهارةً وأجرًا، وتسكن في معظمها في الأحياء الفقيرة المعزولة، وتتعرض بصورة منتظمة لأعمال عنف طائفي ينجمو مرتكبوها في الغالب من العقاب بسبب ضعف آليات تطبيق القانون في المناطق الريفية .

استجابةً للإرث التاريخي من التمييز الطائفي، اعتمدت الدولة الهندية منذ الاستقلال نظامًا واسعًا من السياسات التعويضية (Reservation Policies) التي تُخصص نسبةً ثابتة من مقاعد التعليم الجامعي والوظائف الحكومية وعضوية البرلمان لفئات الجداول المدرجة (SC) والقبائل المدرجة (ST) والفئات الخلفية الأخرى (OBC). وقد أسهمت هذه السياسات في تحقيق قدر من الحراك الاجتماعي للفئات المهمشة وصعود نخب جديدة تمثلها، غير أنها أشعلت في الوقت ذاته جدلاً اجتماعيًا-سياسيًا حادًا لا ينضب¹ . فالجماعات التي تقع خارج نطاق هذه الحصص، ولا سيما الطبقات الوسطى من ذوي الأصول الهندوسية العليا، كثيرًا ما تُعبّر عن استيائها مما تصفه بـ"التمييز المعكوس"، وهو استياء يُوظفه القوميون الهندوس توظيفًا براغماتيًا لبناء قاعدة انتخابية عريضة.

بالإضافة إلى ذلك، تواجه الهند جملةً من حركات التمرد المسلحة في مناطقها الحدودية والنائية التي تستنزف جزءًا معتبرًا من مواردها العسكرية والأمنية. ففي ولايات شمال شرق الهند (ميزورام، مانيبور، ناغالاند، أسام) نشطت على مدى عقود جماعات انفصالية متعددة تطالب بالاستقلال أو الحكم الذاتي الموسّع، وإن كان الوضع قد شهد تحسنًا نسبيًا في بعض هذه الولايات بعد اتفاقيات السلام². كذلك تواجه الهند في ولاية تشاتيسغاره وعدد من الولايات المجاورة مشكلة الحركة الماوية المعروفة بـ"الناكساليين" التي تنشط في المناطق القبلية والغابية وتشن هجمات متكررة على قوات الأمن والبنية التحتية .

وتكتسب هذه الحركات أهميةً في سياق دراسة التحديات الداخلية لأسباب عدة: فأولًا تستنزف موارد أمنية وعسكرية معتبرة كان يمكن توجيهها نحو بناء الجيل التالي من القدرات الاستراتيجية الإقليمية. وثانيًا تُوفّر فرصًا للمنافسين الخارجيين لاستغلال نقاط الضعف هذه إما عبر دعم هذه الحركات سرًا أو عبر

¹ مصطفی شلش، "الهند بوصفها قوة عظمى: تحليل استراتيجيتها الكبرى في التحولات الجيوسياسية، مركز الدراسات العربية، أغسطس 2025، ص 64.

² محمد السعيد ادريس، مرجع سابق، ص 85.

توظيف فشل الدولة في معالجتها في الخطاب التشكيكي بقدره الهند على لعب دور القوة المستقرة. وثالثًا تكشف عن قصور في نموذج التنمية الهندي وعجزه عن تحقيق التوزيع العادل لثمار النمو الاقتصادي¹.

ثالثًا- ضعف الحكومة والفساد المؤسسي

رغم ما حققته الهند من قفزات اقتصادية لافتة وانتزاعها مكانة خامس اقتصاد في العالم، تظل مؤشرات الحكومة الهندية في مراتب متأخرة تعكس اختلالاً بنيوياً في قدرة الدولة على تقديم الخدمات وإدارة الشأن العام بكفاءة. وفق مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية لعام 2024، جاءت الهند في المرتبة 93 من أصل 180 دولة، مما يعكس مستوى مرتفعاً من الفساد الإداري مقارنةً بالاقتصادات المنافسة من بينها الصين (96 نقطة) والبرازيل وروسيا

ويتجلى الفساد المؤسسي في الهند في أشكال متعددة: فثمة الفساد البيروقراطي اليومي المتمثل في الرشوة المستشرية في قطاعات الخدمات الحكومية من تراخيص وعقود ووثائق رسمية، وثمة الفساد السياسي المتمثل في توزيع العطايا والمكاسب الانتخابية وتحالفات رجال الأعمال مع السلطة، وثمة الفساد القضائي الذي يُقوّض منظومة العدالة ويُعطّل حق المواطن في المساءلة². ويُولّد هذا المشهد المركّب حالةً من انعدام الثقة بين المواطن والدولة تُشكّل عائقاً هيكلياً أمام بناء الإجماع الوطني اللازم لدعم مشاريع القوة الخارجية الكبرى.

ومن أبرز مظاهر الأزمة المؤسسية الهندية ازدواجية الأداء البيروقراطي-العسكري في صنع القرار الأمني والاستراتيجي. فالنظام الهندي يفتقر في أحيان كثيرة إلى آليات تنسيق فعّالة بين وزارة الخارجية ووزارة الدفاع ومكتب رئاسة الوزراء وأجهزة الاستخبارات، مما يُفرز في حالات متعددة تناقضاً بين التصريحات الدبلوماسية والقرارات العسكرية الميدانية، أو تأخيرات في اتخاذ القرارات الحاسمة في لحظات الأزمات. وقد كشفت أزمة الصدام الحدودي مع الصين في وادي جالوان عام 2020 عن بعض هذه الاختلالات التنسيقية حين ظهر تباين واضح بين التصريحات السياسية والإجراءات العسكرية.

ويُضاف إلى ذلك أن بيئة صنع القرار الاستراتيجي الهندي تتسم بقدر كبير من المركزية الشديدة حول مكتب رئيس الوزراء، مما يُجعلها عرضةً لتأثير الاعتبارات الانتخابية الآنية والتقلبات السياسية الداخلية على حساب متطلبات الاتساق الاستراتيجي بعيد المدى. وقد لاحظ الباحث الاستراتيجي "أجيت داوال"

¹ رانيا سليمان، مرجع سابق، ص، 30-33.

² محمد عبد السلام، مرجع سابق، ص، 22.

المستشار الأمني القومي للهند في أكثر من مناسبة أن المنظومة الأمنية الهندية تحتاج إلى إصلاح هيكلي عميق لمواكبة التحديات المتصاعدة على محيطها الإقليمي¹.

رابعاً- القيود الاقتصادية والتنافس على توزيع الموارد:

رغم المكانة الاقتصادية المتصاعدة للهند كخامس اقتصاد عالمي بناتج محلي إجمالي يتجاوز 3.9 تريليون دولار عام 2025، يبقى نصيب الفرد الهندي من هذا الناتج متدنياً إذ لا يتجاوز 2700 دولار سنوياً، بالمقارنة مع 13000 دولار للصين أو 12000 دولار لتركيا. وتعيش الهند حالة من التناقض الحاد بين بريق التحديث الاقتصادي الذي تُبرزه مدن كمومباي وبنغالور وحيدرآباد الساعية إلى محاكاة النموذج الرقمي العالمي، وبين واقع الفقر المتجذّر في مئات الملايين من سكان الريف والأحياء العشوائية الحضرية الذين يفتقرون إلى المياه النقية والرعاية الصحية والتعليم الجيد.

وتُشكّل هذه المعادلة عائقاً أمام بناء القوة الإقليمية الشاملة لأسباب عملية واضحة: فميزانية الدفاع الهندية وإن كانت تحتل المرتبة الثالثة عالمياً في الإنفاق العسكري، إلا أنها تُمثّل 2.4% فقط من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة لا تكفي لملء الفجوة التقنية-العسكرية مع الصين التي تُنفق أكثر من ثلاثة أضعاف هذا المبلغ. كما أن الضغوط التنموية الداخلية الهائلة تُجبر الحكومات المتعاقبة على تخصيص الجزء الأكبر من الموارد لبرامج الرعاية الاجتماعية والبنية التحتية والتعليم وتحسين المستوى المعيشي، مما يحدّ من قدرتها على تمويل مشاريع النفوذ الخارجي والمساعدات الإقليمية والتمويل الدبلوماسي بالمستوى الذي يفعله المنافسون كالصين².

كما تُعاني الهند من هشاشة بنيوية في ملف الأمن الطاقوي، إذ تستورد نحو 85% من احتياجاتها النفطية من الخارج، مما يجعلها في حالة دائمة من التبعية لأسواق النفط العالمية ولمسارات الممرات البحرية التي تمر عبر خليج عدن ومضيق هرمز. وقد تكتشفت هشاشة هذا الوضع بجلاء حين اضطرت الهند إلى مواصلة استيراد النفط الروسي بعد غزو أوكرانيا عام 2022 رغم الضغوط الغربية، وهو ما عرّضها لانتقادات حادة من شركائها الغربيين وأثّر سلباً على صورتها كقوة ملتزمة بمبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان³.

¹ احمد عدنان كاظم الكنانى، مرجع سابق، ص 5-6.

² محمد الامير احمد الخاقاني، مرجع سابق، ص. 34-36.

³ Al-Estiklal Website, "India Has Crises with 6 Countries: What Does India Base Its Hostility Toward Its Neighbors On?," November 2025.

ولا يقتصر هذا الاعتماد على النفط، بل يمتد ليشمل شريحة واسعة من السلع التكنولوجية المتقدمة كأشباه الموصلات ومعدات الاتصالات والأسلحة المتطورة. فالهند تستورد نحو 70% من احتياجاتها الدفاعية وهو ما يجعلها مكشوفة أمام ضغوط الموردين الكبار كروسيا وأمريكا وإسرائيل وفرنسا، الذين يوظفون هذه العلاقة بوصفها ورقة ضغط في علاقاتهم السياسية والاستراتيجية مع نيودلهي. وتسعى حكومة مودي من خلال مبادرة "اصنع في الهند" (Make in India) إلى تقليص هذا الاعتماد تدريجياً، غير أن التحول الكامل يتطلب عقوداً من الاستثمار وبناء القدرات التكنولوجية¹.

المطلب الثاني: التحديات الإقليمية والتوازنات المضادة

تُمثل ظاهرة التوازنات المضادة (Counter-Balancing) في المحيط الإقليمي المباشر للهند التحدي الأمني الأكثر إلحاحاً وتعقيداً لمشروعها في تكريس دور الفاعل الموازن. وتجد الهند نفسها في مواجهة شبكة متشابكة من التحالفات الموجهة بصورة رئيسية ضد نفوذها وطموحاتها للهيمنة، تقودها الصين التي باتت تُمثل منافساً استراتيجياً من الدرجة الأولى لا تكفي بمنافسة الهند داخل جنوب آسيا بل تمتد استراتيجيتها لاستهداف الفضاءات الجيوستراتيجية الأوسع بما فيها المحيط الهندي والمحيط الهادئ.

أولاً- ثنائية التحالف الصيني-الباكستاني: "الإطباق الاستراتيجي"

يرتكز التحالف الصيني-الباكستاني على قاعدة تاريخية متينة نشأت في أعقاب الحرب الصينية-الهندية عام 1962 التي كشفت عن الدور الحاسم الذي يمكن أن يؤديه التعاون الاستراتيجي المشترك بين باكستان والصين في إضعاف المكانة الإقليمية الهندية. وقد طوّر البلدان منذ ذلك الحين شراكة استراتيجية وصفها قادة باكستانيون بأنها "أعمق من المحيطات وأعلى من الجبال وأحلى من العسل"، وهو توصيف وإن كان يبدو إنشائياً إلا أنه يعكس العمق الفعلي لهذا التحالف الذي جمع بين البلدين ومنح لهما أسباباً مشتركة في مواجهة الطموحات الهيمنية للهند².

وتتجلى المظاهر الملموسة لهذا التحالف في: التعاون النووي الصيني مع باكستان الذي مكّنها من بناء ترسانتها النووية وصواريخها الباليستية، وتزويد الصين لباكستان بمنظومات أسلحة متطورة كالمقاتلات

¹ رانيا سليمان، مرجع سابق، ص 44-47.

² براكريتي غوبتا، "الصراع الصيني الهندي على النفوذ في جنوب آسيا"، الشرق الأوسط، يونيو 2020، ص 29.

من طراز "الصاعقة J-10C" والغواصات وأنظمة الرادار المتقدمة، وبناء ممر الاقتصاد الصيني-الباكستاني (CPEC) الذي يُمثّل أكبر استثمار أجنبي في تاريخ باكستان بقيمة تجاوزت 62 مليار دولار. ويُعدّ هذا الممر نقطة محورية في استراتيجية الصين الكبرى إذ يُتيح لها الوصول إلى بحر العرب والمحيط الهندي متجاوزةً المسافات الطويلة عبر مضيق ملقا الذي تهيمن عليه بحريًا الولايات المتحدة وحلفاؤها .

ويرى المحللون الاستراتيجيون الهنود في مشروع الممر الاقتصادي الصيني-الباكستاني تهديدًا وجوديًا متعدد الأبعاد يتجاوز كونه مجرد مشروع بنية تحتية اقتصادية. فمن منظور الجغرافيا السياسية، يمر الممر عبر منطقة جلجيت-بلتستان الخاضعة لسيطرة باكستان والمطالب بها هنديًا كجزء من إقليم كشمير، مما يُمثّل في نظر نيودلهي انتهاكًا صريحًا لسيادتها الإقليمية وخرقًا للقانون الدولي. كذلك يُتيح الممر للبحرية الصينية إقامة حضور محتمل في ميناء غوادر الذي يقع على بعد 72 كيلومترًا فقط من الحدود الإيرانية وعلى امتداد المحيط الهندي الذي تعتبره الهند بحيرتها الاستراتيجية الطبيعية¹.

ومن منظور اقتصادي، يُعيد الممر تشكيل خارطة التجارة الإقليمية بما يصبّ في مصلحة الصين على حساب الهند، إذ يحوّل جزءًا من التدفقات التجارية الآسيوية بعيدًا عن الشبكات الاقتصادية التي تسعى الهند إلى بنائها. ومن منظور أمني-عسكري، يُعزّز الممر قدرة باكستان على الصمود في وجه أي ضغط هندي بفضل الدعم الاقتصادي والعسكري الصيني المتدفق، مما يُطيل من أمد التوتر الثنائي الهندي-الباكستاني ويُصعّب على الهند إجبار باكستان على تغيير سلوكها الأمني عبر الضغط الاقتصادي التقليدي² وتُتيح قراءة المشهد الجيوسياسي في جنوب آسيا توظيف مفهوم الإطباق الاستراتيجي (Strategic Encirclement) الذي يركز على تحليل الجغرافيا السياسية للمنطقة وفق المنهج الماكنديري (Mackinderian) فالهند تجد نفسها محاطةً من شمالها وشمالها الغربي وشمالها الشرقي بالصين القوة النووية العملاقة التي تملك تفوقًا اقتصاديًا وعسكريًا متناميًا، وعلى حدودها الغربية بباكستان القوة النووية المعادية المدعومة صينيًا، فيما تمتد في المحيط الهندي المطل على سواحلها شبكة المنشآت والاستثمارات البحرية الصينية التي يصفها الاستراتيجيون الهنود بـ"عقد اللؤلؤ".

¹Hammurabi Journal of Studies, "Chinese-Indian Competition over South Asia: Bangladesh as a Model" (Baghdad: Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, 2024).p,124.

² براكريتي غوبتا، مرجع سابق، ص، 33.

وتُعبّر هذه الصورة الجيوسياسية عن معضلة أمنية حقيقية تُقيّد القدرة التوازنية للهند، إذ تدفعها إلى توزيع مواردها وجهودها العسكرية والدبلوماسية على جبهات متعددة متزامنة بدلاً من التركيز على بناء قوة مركّزة على هدف استراتيجي واحد. ويُضاف إلى ذلك أن أي استخدام هندي للقوة العسكرية على إحدى هاتين الجبهتين يُنشئ فرصة للطرف الآخر لفتح جبهة ثانية أو استغلال الانشغال الهندي لتعزيز مواقعه، وهو ما شهدناه جلياً حين استغلت الصين عام 2020 انشغال الهند بأزمات داخلية لتقدّم قواتها البرية في وادي جالوان¹.

ثانياً- انتشار النفوذ الصيني في الدول الصغرى بجنوب آسيا

تنتهج الصين ما يمكن وصفه بـ"استراتيجية التطويق الاقتصادي" للهند من خلال توظيف قوتها التمويلية الهائلة لاستقطاب الدول الصغرى المحيطة بالهند ضمن منظومة مبادرة الحزام والطريق. وقد نجحت الصين في تعزيز حضورها الاستثماري في كل من سريلانكا ونيبال وبنغلاديش والمالديف وأفغانستان وميانمار، مستغلّة ما بات يُعرف بـ"إرهاق الجوار" من السياسة الهندية ذات الطابع الوصائي أحياناً. ففي سريلانكا، استثمرت الصين أكثر من 15 مليار دولار في مشاريع متنوعة، وكان الأكثر إثارة للجدل استراتيجياً استحواذها عام 2017 على ميناء هامبانتوتا جنوب الجزيرة بموجب عقد إيجار مدّته 99 عاماً نظير سداد ديون مستحقة عجزت الحكومة السريلانكية عن خدمتها. وقد اعتبر المحللون الاستراتيجيون الهنود هذا الاستحواذ ضربةً جيواستراتيجية بالغة إذ يُتيح للبحرية الصينية موطئ قدم محتملاً على بُعد أميال قليلة من السواحل الجنوبية الهندية، وإن كانت كولومبو تحرص على التأكيد بأن الميناء لن يُستخدم لأغراض عسكرية².

وتُعدّ نيبال النموذج الأكثر دلالةً على مآلات السياسة الهندية تجاه جيرانها الصغار، إذ تعتبر تاريخياً في نطاق النفوذ الهندي الحصري بحكم الجغرافيا والثقافة والاقتصاد. غير أن جملةً من الأزمات المتراكمة أفضت إلى تراجع حاد في العلاقات الهندية-النيبالية أبرزها: أزمة الحدود عام 2020 حين أصدرت نيبال خريطة جديدة تضم أجزاء من الأراضي التي تعتبرها الهند هندية، واتهامات نيبالية للهند بالتدخل في شؤونها الداخلية وفرض حصار اقتصادي غير رسمي عام 2015. ودفع هذا التوتر كاتمانو نحو تعزيز علاقاتها مع

¹ احمد عدنان كاظم الكناي، مرجع سابق، ص ص. 7-8.

² براكريتي غوبتا، مرجع سابق، ص، 41.

بكين التي أعقدت عليها اتفاقيات تجارية وقروضًا تنموية تحاول تقليص اعتماد نيبال الكامل على الأراضي الهندية في تجارتها الخارجية .

أما بنغلاديش، فقد شهدت أكبر تحولاتها السياسية الأخيرة في أغسطس 2024 بعد سقوط حكومة الشيخة حسينة واجد المقرّبة من الهند وهروبها إلى الخارج إثر موجة احتجاجات شعبية عارمة. وقد أفضى هذا التحول إلى بروز قيادات جديدة تُبدي مسافةً أكبر من الهند وانفتاحًا أوسع على الصين وباكستان. وللهند حصةً تاريخية كبيرة في بنغلاديش تتضمن رعايتها لتأسيس الدولة البنغلاديشية عام 1971، وعلاقات اقتصادية وأمنية وثيقة، مما يجعل التحول البنغلاديشي خسارةً جيوسياسية فادحة تُضعف الجناح الشرقي الهندي¹.

كما تُمثّل المالديف مثالاً حيّاً على حدود مبدأ القوة الناعمة الهندي في التعامل مع الجيران الصغار. فقد فازت في انتخابات سبتمبر 2023 المعارضةُ المالديفية ذات التوجهات المقرّبة من الصين بقيادة محمد مويرو الذي رفع خلال حملته الانتخابية شعار "المالديف أولاً" ردّاً ضمنياً على ما وصفه بالهيمنة الهندية، وأعلن عقب فوزه مطالبةً الهند بسحب عناصرها العسكرية من الأراضي المالديفية. وقد نظر المحللون الاستراتيجيون الهنود في هذا التحول تحذيراً صريحاً من مغبة السياسة الهندية التي تبدو في أعين بعض الدول الصغرى متعجرفةً وتدخليةً .

ثالثاً- أزمة كشمير المعضلة الأمنية المزمّنة:

تُمثّل قضية كشمير المعضلة الأمنية المزمّنة في الجغرافيا السياسية لجنوب آسيا منذ اندلاع أول الحروب الهندية-الباكستانية عام 1947 بُعيد الاستقلال. وتستند كل من الهند وباكستان إلى حجج قانونية وتاريخية متعارضة: فالهند تُقيم مطالبتها بالإقليم على صك الانضمام الذي وقّعه المهراجا هاري سينغ عام 1947، في حين تستند باكستان إلى التركيبة الديموغرافية للإقليم ذي الأغلبية المسلمة ومبدأ حق تقرير المصير الذي أقرّه مجلس الأمن الدولي في قراراته المتعاقبة منذ 1948².

وقد تحولت كشمير على مر العقود إلى ساحة حرب استنزاف مديدة تتخللها دورات من التصعيد والتهدئة، وتستنزف من الجانبين الهندي والباكستاني أكثر من طاقتهما العسكرية والاقتصادية. وتنتشر في الوادي قوات هندية يُقدّر عددها بأكثر من 500 ألف جندي من مختلف أجهزة الأمن، جاعلةً منها

¹ مصطفى شلش ، مرجع سابق، ص:38.

² معهد الدوحة للدراسات السياسية، مرجع سابق، ص:2.

واحدةً من أكثر المناطق انتشاراً عسكرياً في العالم. وقد أعادت الأحداث المتسارعة منذ قرار إلغاء المادة 370 عام 2019 فتح جروح عميقة ودفعت باتجاه موجة متجددة من التوترات .

وتمثل قرار حكومة مودي في أغسطس 2019 إلغاء المادة 370 التي كانت تمنح ولاية جامو وكشمير وضعاً دستورياً خاصاً وقدراً من الحكم الذاتي التشريعي، نقطة تحوّل دراماتيكية في مسار هذا النزاع الطويل. فمن منظور نيودلهي يُعدّ هذا القرار استكمالاً لمسار الاندماج الوطني وتطبيعاً للوضع القانوني للإقليم مع بقية الوحدات الفيدرالية الهندية. في حين يرى منتقدوه داخلياً وخارجياً أنه أُنجز في ظل حصار أمني مشدّد واعتقالات جماعية لقيادات الإقليم، وأن إلغاءه لحظة سلطوية يُناقض جوهر الديمقراطية التشاورية .

وقد أثار القرار موجةً من الانتقادات الدولية الواسعة في الأوساط الحقوقية والقانونية الدولية، كما أشعل جولة جديدة من التوترات مع باكستان التي جمّدت علاقاتها الدبلوماسية مع الهند وجرى تخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين. ودفع هذا التطور الدول ذات الأغلبية المسلمة التي تنتمي إلى منظمة التعاون الإسلامي إلى مواقف أكثر علنيةً في انتقاد السياسة الهندية في كشمير، مما يُعقّد الجهود الهندية في بناء شراكات إقليمية وعربية-إسلامية .

وقد كشفت المواجهة العسكرية الهندية-الباكستانية التي اندلعت في مايو 2025 عقب الهجوم الإرهابي في باهلغام بكشمير عن هشاشة بالغّة في البنية الأمنية الإقليمية وعمق التقطّب الجيوسياسي في المنطقة. وقد شكّلت هذه الأزمة امتحاناً صعباً لمنظومة الردع النووي في جنوب آسيا، إذ باتت المخاوف من الانزلاق نحو مواجهة نووية تُهيمن على الحسابات الاستراتيجية للقوى الكبرى المعنية بالملف. وقد أسهم التحالف الوثيق بين باكستان والصين في تعقيد آليات الوساطة الدولية وتضيق وجود طرف محايد مقبول يستطيع توفير ضمانات موثوقة¹ .

المطلب الثالث: التحديات الخارجية

تتجاوز التحديات المعيقة للدور الهندي الموازن البيئة الإقليمية المباشرة لتمتد إلى سياقات دولية أوسع تفرضها ديناميكيات النظام الدولي متعدد الأقطاب والتنافس بين القوى العظمى والمعادلات النووية المعقدة والتحوّلات البنيوية في منظومة الأمن الدولي. وفيما يلي استعراض مفصّل لأبرز هذه التحديات الخارجية:

¹ مصطفى شلش ، مرجع سابق، ص، 34.

أولاً- التنافس الأمريكي-الصيني وتداعياته على الخيارات الاستراتيجية الهندية:

يُمثل التنافس المتصاعد بين الولايات المتحدة والصين الإطارَ الاستراتيجي الشامل الذي يُعيد تشكيل معادلات الأمن والتوازن على المستوى العالمي، بما فيها منطقة جنوب آسيا ومنطقة الإندو-باسيفيك. وتجد الهند نفسها في قلب هذا التنافس بحكم موقعها الجيواستراتيجي ومكانتها الإقليمية، مما يضعها أمام معضلة استراتيجية حقيقية: فهي من جهة تُعاني من التوسع الصيني الذي يُهدد مصالحها الحيوية، ومن ثمّ تجد في الشراكة مع واشنطن فرصةً لتوازن أكثر ملاءمةً. ومن جهة أخرى، تتمسك بمبدأ الاستقلالية الاستراتيجية الموروثة عن حركة عدم الانحياز وترفض الانتقال إلى معسكر ثنائي القطبية جديد خشيةً من أن يُقيّد حرية مناورتها الدبلوماسية¹.

وقد سعت الهند إلى التوفيق بين هاتين الاعتبارين من خلال ما يُسميه قادتها "الاستقلالية الاستراتيجية" (Strategic Autonomy) التي تعني تعزيز الشراكات مع القوى الغربية في القطاعات الأمنية والاقتصادية والتكنولوجية مع الحفاظ على خطوط مفتوحة مع روسيا والصين. وتجلّت هذه المقاربة في العضوية المتزامنة للهند في كل من مجموعة "الكواد" الموجهة ضد التمدد الصيني، ومجموعة "بريكس" التي تضم روسيا والصين، وهو تناقض ظاهري يُجسّد في الواقع السياسة البراغماتية الهندية في عالم متعدد الأقطاب.

كما شهدت السنوات الأخيرة تعميقاً ملحوظاً في الشراكة الاستراتيجية الأمريكية-الهندية، تجلّت في حزمة من الاتفاقيات الدفاعية والتكنولوجية المتقدمة؛ فقد أبرمت اتفاقية "كوميكاسا" (COMCASA) لتبادل المعلومات الاستخباراتية والاتصالات الدفاعية، واتفاقية "بيكا" (BECA) لتبادل المعطيات الجغرافية المكانية، مما منح الهند إمكانية الوصول إلى منظومات التوجيه الدقيق الأمريكية. كما حصلت الهند على صفقات أسلحة أمريكية ضخمة تشمل طائرات مقاتلة متعددة الأغراض وطائرات استطلاع بحري وأنظمة دفاع صاروخي، فضلاً عن الشراكة في مبادرة "الإنديو-باسيفيك الاقتصادي"² (IPEF).

بيد أن هذه الشراكة تنطوي على قيود وتوترات هيكلية لا يمكن إغفالها. فمبدأ "أمريكا أولاً" الذي تتبناه إدارة ترامب الحالية يُفرز ضغوطاً تجارية على الهند، إذ فرضت واشنطن رسوماً جمركية مرتفعة على

¹Trends Research and Advisory, Ibid, p, 66.

²محمد الامير احمد الخاقاني، مرجع سابق، ص ص 40-42

الصادرات الهندية في عدة قطاعات، وطالبت بانفتاح أكبر للسوق الهندي أمام الشركات الأمريكية. كما أثار استمرار الهند في استيراد النفط الروسي وامتناعها عن إدانة الغزو الروسي لأوكرانيا توترات واضحة في العلاقة مع شركاء "الكواد" الغربيين. ويرى بعض المحللين أن الشراكة الأمريكية-الهندية وإن كانت تُعزز الوضع الأمني الهندي في مواجهة الصين، فإنها في الوقت ذاته تُقيّد هامش المناورة الدبلوماسية الهندي وتُدرج الهند تدريجيًا في منطق معسكري قد يتعارض مع طموحاتها في لعب دور الوسيط الإقليمي المقبول من جميع الأطراف¹.

ويُفضي هذا التنافس المتصاعد بين واشنطن وبكين إلى جملة من التداعيات السلبية المباشرة على الأمن الإقليمي في جنوب آسيا؛ فهو يُغذّي سباق التسلح الإقليمي ويُصعّب التوصل إلى آليات ضبط تعاوني للتسلح، وهو ما يُثقل كاهل الدول الأصغر في المنطقة بأعباء دفاعية تفوق طاقتها. كما يُعقّد هذا التنافس منظومة الحوافز والعقوبات التي تعتمد عليها الهند في سياستها الإقليمية، إذ تجد نفسها مضطرة إلى مراعاة التوازنات الدولية الكبرى في كل خطوة إقليمية تتخذها خشية أن تبدو منحازةً إلى أحد طرفي هذا التنافس. وقد أفضى هذا الضغط المركّب إلى ما يُسمى بـ"شلل صانع القرار-Decision) (Maker's Paralysis في بعض الملفات الإقليمية الحساسة حيث تتجنب الهند اتخاذ مواقف حازمة حرصًا على إبقاء خطوطها مفتوحة مع جميع الأطراف

ثانيًا - معضلة الانتشار النووي في جنوب آسيا:

تُشكّل جنوب آسيا الحالة الأكثر استثنائيةً في تاريخ الأمن النووي الدولي، إذ هي المنطقة الوحيدة في العالم التي تضم ثلاث دول نووية متجاورة تربط كل دولتين منها علاقات تنافسية وصراعية متجدّرة. فالهند تمتلك ترسانة نووية تُقدّر بنحو 172 رأسًا حربيًا، وباكستان تملك نحو 170 رأسًا، فيما تمتلك الصين ما يزيد على 500 رأس حربي تتوسّع في تطويرها وتحديثها. وتُفرز هذه البيئة الثلاثية الأقطاب معادلة ردع بالغة التعقيد لا يمكن إدارتها بالقواعد والأطر الثنائية التقليدية المعتمدة في الفضاء النووي الأوروبي-الأمريكي².

والأخطر في هذا السياق ما يُعرف بـ"نظرية سلاسل الربط النووي Nuclear Chain (Escalation) التي تُشير إلى احتمالية تصاعد أي مواجهة تقليدية هندية-باكستانية نحو نزاع نووي بسبب هشاشة الإجراءات الإشرافية على ترسانات البلدين وغياب خطوط الاتصال المباشرة المحصنة

¹ حبيبة حسن صابر العبادي و اخرون ، مرجع سابق،ص،48.

²Doha Institute for Graduate Studies, Ibid,p,31.

الكافية. وقد استدعت هذا المخاوف قلقًا دوليًا بالغًا خلال أزمة عام 2025 التي أشارت بعض تقديرات الاستخبارات الغربية فيها إلى احتمالات تصعيد نووي تجاوزت العتبة المقبولة. ويدفع هذا الواقع الهند إلى احتساب المتغير النووي في كل حركة استراتيجية، مما يُضيق هامش استخدام القوة التقليدية ويُحد من قدرتها على فرض إرادتها الإقليمية بالوسائل العسكري

تتبنى باكستان رسميًا عقيدةً نووية تقوم على "الضربة الأولى" أو "اللجوء المبكر (First Use)" (Doctrine)، أي أنها تحتفظ بحق استخدام السلاح النووي في حال تعرّض وجودها لتهديد وجودي حتى وإن لم يكن التهديد الأول نوويًا. وفي المقابل تتبنى الهند رسميًا عقيدة "عدم الاستخدام الأول (No First Use)"، مؤكدةً أنها لن تلجأ إلى السلاح النووي إلا ردًا على هجوم نووي. غير أن الهند راجعت في السنوات الأخيرة بعض تفسيرات هذه العقيدة إثر تصريحات من مسؤولين رفيعي المستوى تلمّح إلى مرونة أكبر في تعريف الاستخدام الأول¹.

ويُفرز هذا التعارض في العقائد النووية بين البلدين حالةً من الغموض الاستراتيجي الخطير، إذ يُصعب على كلٍّ منهما التنبؤ بردّ فعل الآخر في حالات الأزمات الحادة، وهو ما يزيد من احتمالات سوء التقدير والتصعيد غير المقصود. وتُشكل هذه المعادلة عائقًا ذاتيًا أمام الهند في أداء دور القوة الموازنة الفاعلة، إذ تجعلها مقيدةً بهواجس الردع النووي حتى في مواجهة أعمال الإرهاب العابر للحدود ودعم الجماعات المسلحة التي ترعاها باكستان في كشمير

ثالثًا- تحولات البيئة الدولية والمتغيرات الجيوسياسية الكبرى:

1-التحولات ما بعد الغزو الروسي لأوكرانيا وانعكاساتها على جنوب آسيا:

أفرز الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير 2022 وما تلاه من استقطاب دولي حادّ تداعياتٍ استراتيجية لا يمكن تجاهلها على الحسابات الهندية. فروسيا كانت وما زالت الشريك الدفاعي الأبرز للهند تاريخيًا²، إذ تشكّل المنظومات الروسية أكثر من 60% من إجمالي عتاد الجيش الهندي. وقد وضعت الحرب الهند في موقف شديد الحرج، فهي من جهة لا تستطيع إدانة موسكو علنًا وفصل علاقتها العسكرية التقنية معها بين ليلة وضحاها، ومن جهة أخرى لا تستطيع تأييد الغزو العسكري خشيةً من تداعياته على صورتها بوصفها حامية للقانون الدولي وحقوق الإنسان .

¹ رانيا سليمان، مرجع سابق، ص 50-53.

² محمد حافظ اسماعيل، مرجع سابق، ص، 81.

وقد دفع هذا المشهد الهند إلى الامتناع عن التصويت في قرارات الأمم المتحدة المدينة للغزو، وهو موقف أثار قدرًا من الانتقاد الغربي وعرض الهند لانتقادات بالازدواجية في تطبيق مبادئها المعلنة. ويُضعف هذا الموقف موثوقيتها الدبلوماسية ويُعقّد مساعيها في بناء تحالفات قيمة في المنطقة الإندو-باسيفيك. فضلًا عن ذلك، يُهدد الانحسار التدريجي لنفوذ روسيا دوليًا استمرارية إمداد الهند بالأسلحة وقطع الغيار والتكنولوجيا العسكرية الروسية على المدى البعيد¹.

2- إشكالية التغيرات المناخية بوصفها مضاعفًا للتهديدات الأمنية الإقليمية:

باتت التغيرات المناخية تُشكّل متغيرًا أمنيًا استراتيجيًا بالغ الأهمية في منطقة جنوب آسيا، إذ تتضافر آثارها مع التوترات السياسية القائمة لتُنتج بيئة أمنية شديدة الهشاشة. وتعاني المنطقة من موجات جفاف متصاعدة الحدة وفيضانات كارثية وأعاصير متكررة وذوبان متسارع للأنهار الجليدية الهملائية التي تُمثّل المصدر الرئيسي لأنهار الهند الكبرى كالغانج والبراهماوترا والسند.

ويترتب على هذا الواقع توتراتٌ مائية متصاعدة بين الهند وجيرانها حول تخصيص حصص المياه وإقامة السدود. فمشروع سد براكرا على نهر بياس أثار توترات هندية-باكستانية، ومشروعات السدود الهندية² على نهر البراهماوترا يُغضب بنغلاديش ويثير مخاوف مشروعة لديها. وعلى نطاق أوسع، تُفجّر شح المياه موجات هجرة داخلية وخارجية ضخمة تُعمّق الضغوط الديموغرافية-الأمنية عند الحدود وتُكثّف التوترات الاجتماعية في المجتمعات المضيفة.

3- إشكالية الهجرة غير النظامية وتداعياتها الأمنية-الديموغرافية:

تُمثّل قضية الهجرة غير النظامية من بنغلاديش إلى الأراضي الهندية إحدى أكثر الملفات الأمنية حساسيةً وتعقيدًا في العلاقات الثنائية الهندية-البنغلاديشية. وتُشير التقديرات إلى وجود ما بين 15 و20 مليون مهاجر بنغلاديشي غير نظامي في الأراضي الهندية، يتمركز معظمهم في ولايات الحدود الشرقية كآسام

¹Trends Research and Advisory, Ibid,p,42.

² عمرو عبد العاطي، مرجع سابق، ص،16.

وبنغال الغربية وتريبورا. وتُفضي هذه الكثافة البشرية الضخمة إلى توترات اجتماعية حادة في هذه الولايات، تتمحور حول التنافس على الأراضي الزراعية ومناصب العمل والخدمات الصحية والتعليمية¹. وتوظف التيارات القومية الهندوسية هذه القضية توظيفاً سياسياً مُستمراً، إذ تُصوّر المهاجرين البنغلاديشيين المسلمين بوصفهم تهديداً ديموغرافياً-أمنياً يستهدف تغيير هوية مناطق بأكملها. وقد شكّل هذا الاستثمار السياسي للملف إحدى الركائز الانتخابية البارزة لحزب بهاراتياجاناتا في الولايات الشرقية. غير أن معالجة هذا الملف بالأسلوب القومي الشعبوي تضع الهند في مواجهة مستمرة مع بنغلاديش، مما يُعقّد علاقتهما ويُصعّب بناء الثقة اللازمة للشراكة الإقليمية الوثيقة.

المبحث الثاني: الآفاق المستقبلية للتوازن الإقليمي في منطقة جنوب آسيا

لا يمكن استشراف مستقبل التوازن الإقليمي في جنوب آسيا بمعزل عن المشهد الاستراتيجي الراهن بكل أبعاده وتعقيداته المتشابكة، ذلك أن المنطقة تقف اليوم عند منعطف تاريخي حاسم يتقاطع فيه جملة من المتغيرات المتسارعة والمتحولة التي تُعيد رسم خرائط النفوذ وتُعيد تعريف معادلات القوة في آنٍ معاً. فمن جهة، يتواصل الصعود الاستراتيجي الصيني ويمتد تمدده الجيوسياسي نحو كل ركن من أركان المنطقة، ومن جهة ثانية تتراكم التوترات الهندية-الباكستانية التي بلغت ذروتها في أزمة 2025 لتُجدد شبح المواجهة النووية المحتملة، فيما تتراجع القدرة الأمريكية على الانخراط الكافي في الملفات الإقليمية في ظل توجهاتها الانعزالية الجديدة، ولا سيما في عهد إدارة ترامب الثانية التي أعادت بعث مبدأ "أمريكا أولاً" سياسةً خارجية حاكمة.

في هذا الفضاء الاستراتيجي المتغير، تجد الهند نفسها أمام مفترق طرق مصيري: هل ستنجح في تحويل إمكاناتها الهائلة إلى أداء استراتيجي فعلي يُرسّخ دورها كقوة موازنة فاعلة ومسؤولة؟ أم ستبقى أسيرة معضلاتها الداخلية والإقليمية والخارجية التي استعرضناها في المبحث الأول، فتقتصر على إدارة الأزمات المتكررة دون أن تتمكن من المبادرة بتشكيل معادلات الأمن الإقليمي وفق مصالحها؟ وفي كلتا الحالتين، ما هي الآفاق الاستراتيجية المحتملة للتوازن الإقليمي في المنطقة في أفق العقدين القادمين؟²

¹Bayan Center for Research and Studies, **The Future of Regional and International Alliance Architecture in South Asia**, Analytical Research Paper (Kuwait: Bayan Center, May 2025), pp. 12-14.

²محمد الأمير احمد الخاقاني، مرجع سابق، ص ص 50-52.

تسعى هذه الفقرة التحليلية إلى معالجة هذه التساؤلات من خلال استكشاف ثلاثة سيناريوهات استراتيجية كبرى يرصدها الباحثون والمخططون الاستراتيجيون بوصفها المسارات المحتملة الأكثر واقعية لمآلات الوضع الإقليمي: أولها سيناريو التوازن الهش واستمرار المعضلة الأمنية البنوية، وثانيها سيناريو توسيع الهيمنة الهندية نحو فضاء الإندو-باسيفيك، وثالثها سيناريو التصعيد الإقليمي وتقويض النفوذ الهندي. وسيُفرد لكل سيناريو من هذه السيناريوهات مطلبٌ تحليلي مستقل يستعرض أسسه النظرية ومؤثراته الموضوعية وآليات عمله وتداعياته المحتملة على بنية التوازن الإقليمي في جنوب آسيا.

المطلب الأول: إستراتيجية التوازن الهش واستمرار المعضلة الأمنية

يُشير مفهوم "التوازن الهش" (Fragile Balance) في أدبيات الدراسات الاستراتيجية إلى ذلك الوضع الذي تستمر فيه الوحدات السياسية المتنافسة في التعايش الجغرافي المتجاور دون حرب شاملة مُدَمَّرة، لكن دون أن تصل في الوقت ذاته إلى تسوية سياسية مستدامة تُحل الخلافات الجوهرية وتُرسِي بنية أمنية تعاونية. وفي ظل هذا التوازن تعيش المنطقة حالةً مزمنة من "اللاحربواللاسلم" (Neither War Nor Peace)، يتخللها تصعيد متقطع وهدنات متكررة، في حين تظل الأسباب البنوية للتنافس والعداء قائمةً ومتجددة¹.

ويرتكز هذا المفهوم نظريًا على إسهامات مدرسة الواقعية الهيكلية (Structural Realism) وفي مقدمتها أعمال كينيث والتز الذي يرى أن الفوضى البنوية للنظام الدولي وغياب السلطة العليا الملزمة يُجبران الدول على الانخراط الدائم في منطق موازنة القوة (Balance of Power Logic)، مما يُنتج حالات توازن هشّة تُحقق الاستقرار النسبي دون الأمن الفعلي. وقد طوّر باحثون آخرون كبولي أكسلرود مفهوم "التوازن بالردع" (Deterrence-Based Balance) الذي يُحقق استقرارًا صناعيًا عبر تعظيم تكاليف الحرب لا عبر تحقيق الثقة المتبادلة، وهو ما يُجسّده بدقة الوضع النووي في جنوب آسيا حيث يحول الرادع النووي المتبادل دون الحرب الشاملة دون أن يُزيل الأسباب البنوية للعداء².

وتُعَدُّ نظرية المعضلة الأمنية (Security Dilemma) من أكثر المفاهيم الأدواتية إنتاجيةً في تفسير ديناميكيات التوتر المستمر في جنوب آسيا. وتقوم هذه النظرية على الافتراض الأساسي بأن أي

¹ حبيبة حسن صابر العبادي و آخرون، مرجع سابق، ص، 54.

² عمرو عبد العاطي، مرجع سابق، ص، 75.

إجراء تتخذه دولة لتعزيز أمنها الذاتي يُفضي حتمًا إلى زيادة مخاوف الدول المجاورة بشأن أمنها، مما يدفعها إلى تعزيز قدراتها العسكرية الخاصة، وهو ما يُؤلّد بدوره قلقًا مضاعفًا لدى الدولة الأولى وهكذا تستمر الحلقة اللولبية من التسلح المتبادل دون أن تُحقّق لأيٍّ من الأطراف الأمن الذي تبحث عنه.¹

وتتجلى ديناميكيات هذه المعضلة في جنوب آسيا بصورة نموذجية: فحين طوّرت الهند برنامجها للصواريخ الباليستية العابرة للقارات كصواريخ "أغني" بمداهم الذي يصل إلى 5000 كيلومتر، سارعت باكستان إلى تطوير صواريخ "شاهين" المحسّنة بدعم صيني، مما دفع الهند إلى تسريع برنامجها الصاروخي من الجيل التالي بصواريخ "أغني-6"، وهو ما يُحقّز باكستان بدورها على تطوير منظومات "أبabil" المتعددة الرؤوس. وتُنتج هذه الحلقة الجهنمية بيئةً أمنية متصاعدة الخطورة تستنزف الموارد الاقتصادية لكلا الطرفين دون أن تُقدّم لأيٍّ منهما أمانًا حقيقيًا.

ومن أهمّ المؤشرات الموضوعية لاستمرار التوازن الهش في جنوب آسيا:

1- استمرار الانسداد السياسي حول كشمير:

تُمثّل قضية كشمير العائق الأعظم والأكثر استعصاءً على الحل أمام أيّ تسوية إقليمية مستدامة في جنوب آسيا. ولا يتعلق الأمر فحسب بنزاع حدودي قابل للتسوية التقنية، بل بخلاف جوهري يمسّ صميم الهوية الوطنية لكلا الدولتين وشرعية نظاميهما السياسيين. فالهند تُقيم جزءًا من روايتها القومية على فكرة أن كشمير برهان على نجاح نموذجها العلماني التعددي في استيعاب الأقليات المسلمة، وأي تنازل عن أيّ جزء منها يُعتبر تقويضًا لهذه الرواية وسابقةً خطيرة أمام مطالب الانفصال في سائر أنحاء الهند.²

أما باكستان، فإن جوهر هويتها القومية القائمة على فكرة أن المسلمين يُشكّلون أمةً متميزة تستحق وطنًا مستقلًا يستلزم المطالبة بكشمير ذات الأغلبية المسلمة، وأي تحلٍ عن هذا المطلب يُقوّض الأيديولوجية التأسيسية للدولة الباكستانية ذاتها. ومن هنا فإن الحلول الوسطى مستبعدة داخليًا في كلا البلدين بفعل الضغوط الانتخابية والمعادلات القومية الشعبوية التي تُجعل أيّ مفاوض يقبل التنازل عرضةً لاتهام بالخيانة الوطنية.³

¹ وحدة الدراسات السياسية "المواجهات بين الهند وباكستان": خلفيات الأزمة وآفاقها (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ، 2025)، ص 89.

² Asharq Al-Awsat Newspaper, "The Chinese-Indian Struggle for Influence in South Asia," June 2020.

³ وجدي بوبكر ، مرجع سابق ، ص 100-105.

وقد زاد قرار إلغاء المادة 370 عام 2019 هذا الانسداد تعقيداً وعمقاً، إذ أسقط آخر الحوافز التي كانت بإمكانها تشكيل أرضية للتفاوض. فالوضع الخاص الذي كانت تتمتع به الولاية كان يُوقّر نظرياً نموذجاً لـ"الاستقلالية الداخلية" الذي كان يمكن توظيفه إطاراً للتسوية. بعد إلغائه، باتت الساحة السياسية فارغة من أي مقترح وسطي قابل للحياة، مما يُرجّح استمرار حالة الاحتقان الأمنية في الإقليم لسنوات مقبلة¹.

2- هشاشة آليات بناء الثقة المتبادلة:

شهدت العلاقات الهندية-الباكستانية على مدى العقود الماضية محاولات متكررة لبناء الثقة المتبادلة عبر آليات متنوعة كالاتصال الهاتفي المباشر بين الجيشين واتفاقية "لاهور" عام 1999 ومسار الحوار المركّب (Composite Dialogue) وبروتوكولات الإنذار النووي المسبق. غير أن هذه الآليات دأبت على الانهيار في كل مرة تتصاعد فيها حدة الأزمة، مما يكشف عن هشاشتها البنيوية وقصورها عن معالجة الأسباب الجذرية للعداء².

ويعود هذا الفشل المتكرر في بناء الثقة إلى جملة من العوامل المتداخلة، في مقدمتها: التوظيف السياسي الداخلي للعداء مع الخصم التقليدي في الحملات الانتخابية لكلا البلدين، والاختلاف في مرجعيات القرار إذ تؤثر المؤسسة العسكرية-الاستخباراتية الباكستانية تأثيراً حاسماً على قرارات السلم والحرب أكثر من الحكومة المدنية. يُضاف إلى ذلك الغموض الاستراتيجي الصيني الذي يُبقي القيادة الباكستانية في حالة من عدم اليقين حول نطاق وشروط الدعم الصيني في حال التصعيد، مما يُشجع على المجازفات المحسوبة التي تنسف جهود بناء الثقة المتراكمة.

3- ظاهرة الجماعات المسلحة العابرة للحدود:

تُمثّل ظاهرة الجماعات المسلحة العاملة من الأراضي الباكستانية ضد الهند أحد أكثر عوامل التوتر استمراريةً وتحدياً لأي مسار نحو الاستقرار. فجماعات كـ"جيش محمد" و"عسكر طيبة" وغيرها لا تزال تحتفظ بوجود تنظيمي فاعل في الأراضي الباكستانية، وهو ما تؤكده قرارات الأمم المتحدة وتقارير لجائها الاستشارية التي تُدرج قياداتها على قائمة الإرهاب الدولي³.

¹Doha Institute for Graduate Studies, Ibid, p, 72.

²مصطفى شلش، مرجع سابق، ص، 53.

³رانيا سليمان مرجع سابق، ص 60-65.

وتقف الهند أمام معضلة مزدوجة في التعامل مع هذه الظاهرة: فالتسامح معها يُعرضها لضغوط داخلية هائلة ويُقوّض صورتها كدولة قادرة على حماية مواطنيها من الإرهاب. والرد العسكري عليها يُخاطر بالتصعيد نحو مواجهة أوسع في ظل الردع النووي. وقد أثبتت أزمتا 2019 و 2025 أن الهند اختارت خيار الرد العسكري المحدود (Surgical Strikes) وسيلةً وسطى، لكن هذا الخيار أثبت بدوره محدوديته في تغيير الحسابات الباكستانية وإرساء ردع مستدام لظاهرة الإرهاب العابر للحدود ومن أهمّ التداعيات الاستراتيجية لسيناريو التوازن الهش على الدور الهندي:

- يُشكّل التوازن الهش بطبيعته استنزافاً مزمناً للموارد الاستراتيجية الهندية دون تحقيق نتائج حاسمة. فالإنفاق الدفاعي الهندي الذي تجاوز 86 مليار دولار عام 2025، وهو ثالث أعلى ميزانية دفاعية في العالم بعد الولايات المتحدة والصين، يُوزّع بين جبهات متعددة متزامنة: شراء الأسلحة لمواجهة التهديد الصيني على الحدود الجبلية، وتمويل الانتشار العسكري الكثيف في كشمير، وبناء القدرات البحرية في المحيط الهندي، وتمويل الأجهزة الاستخباراتية اللازمة لمراقبة التهديدات الداخلية والخارجية المتنوعة¹. وهذا التوزيع المتشتت للموارد يحول دون تحقيق الكتلة الحرجة (Critical Mass) اللازمة في أي اتجاه استراتيجي واحد، مما يعني أن الهند تمتلك جيشاً ضخماً لكنه يُعاني من نقاط ضعف تكنولوجية معتبرة، وأسطولاً بحرياً متنامياً لكنه لا يزال دون مستوى الطموحات، وقدرات جوية متطورة لكنها تحتاج إلى تحديث متواصل. وهذا الوضع يجعل الهند "متوسطة القوة" في كل محور بدلاً من أن تكون "القوة المحسومة" في محور اختاري واحد².

- لا تقتصر تكلفة التوازن الهش على المجال الصليب لتتطال القوة الناعمة الهندية بصورة عميقة. فصورة الهند الدولية كنموذج ديمقراطي ناجح وكقوة عقلانية ومسؤولة تتحلى بالضبط الاستراتيجي تتعرض لضغوط متراكمة كلما استمرت الأزمات المتكررة مع باكستان وكلما ظهرت في التصريحات الهندية الرسمية نبراتٌ تهديدية ومشحونة. والأخطر من ذلك أن استمرار تصوير الهند لنفسها حصرياً في موقع المدافع الانفعالي عن أمنها في مواجهة الإرهاب العابر للحدود يُقلّص من قدرتها على أداء دور الزعيم الإقليمي المبادر بالحلول والمبادرات البناءة. فالقوة المستنزفة في الدفاع لا تملك الطاقة الكافية للمبادرة بتشكيل البيئة الاستراتيجية الإقليمية وفق مصالحها وأولوياتها، ومن ثمّ تُعاني الهند من "فجوة المصادقية

¹ مصطفى شلش، مرجع سابق، ص 54-55.

² سعيد الاوندي، مرجع سابق، ص 94.

الاستراتيجية (Strategic Credibility Gap) بين طموحاتها المعلنة في القيادة الإقليمية وقدرتها الفعلية على التأثير في مسار الأحداث.

وقد رصد عدد من المحللين الاستراتيجيين احتمالية أن تتحول إحدى دورات التصعيد المتكررة من توازن هش إلى أزمة وجودية كاملة، لا سيما في ظل تضافر عوامل عدة تدفع في هذا الاتجاه: فالضغط الداخلية الهندية الناجمة عن الخطاب القومي تُوجد حوافز سياسية قوية نحو الردود العسكرية المتصاعدة، والتحسين النسبي في الدقة التكتيكية للأسلحة الباكستانية يجعلها أكثر جرأة في الاستفزاز المحدود، أما الدعم الصيني الذي يُقلّص الحوافز الباكستانية للتراجع فيزيد من احتمالية استمرار التصعيد وعدم الرضوخ للضغط الهندي

وتكشف تقييمات الاستخبارات الغربية الصادرة في أعقاب أزمة 2025 أن الطرفين اقتربا من عتبة الاستخدام النووي التكتيكي بصورة مقلقة، وهو ما استدعى تدخلاً دبلوماسياً أمريكياً وصينياً ودولياً مكثفاً لوقف التصعيد. ويُشير هذا إلى أن منطق التوازن الهش يحمل في طياته بذور انهياره، وأن الاستمرار في إدارة التوترات بهذا الأسلوب دون معالجة جذورها البنيوية يُراكم المخاطر تدريجياً نحو لحظة انفجار لا يمكن التنبؤ بتداعياتها¹.

ومن أهم مقترحات تجاوز هذا السيناريو القائم على التوازن الهش وبناء استقرار إقليمي أكثر استدامة:

أولاً - إعادة تفعيل الدبلوماسية الإقليمية الشاملة عبر إحياء مسار الحوار المركب الهندي-الباكستاني مع توسيع أبعاده لتتجاوز كشمير نحو ملفات التعاون الاقتصادي والأمن الإقليمي المشترك ومكافحة الإرهاب. ويستلزم هذا توافر إرادة سياسية حقيقية من الجانبين تُقدّم المصالح الاستراتيجية البعيدة على حساب المكاسب الانتخابية الآنية².

ثانياً - بناء بنية تحتية للأمن الإقليمي المشترك عبر إنشاء آليات إشراف مشتركة على الأنشطة العسكرية في مناطق التماس، وتطوير اتفاقيات ضبط النفس النووي التي تُقلّص مخاطر الاستخدام العرضي

¹ حبيبة حسن صابر العبادي و اخرون ،مرجع سابق،ص،115.

² رانيا سليمان، مرجع سابق، ص 70-74.

أو غير المتعمّد للسلاح النووي. وقد دعا بعض المحللين إلى استلهم تجربة معاهدات الحد من الأسلحة الاستراتيجية الأمريكية-السوفيتية وتطبيق ما يناسب منها على السياق الجنوب آسيوي¹.

ثالثاً - توظيف الترابط الاقتصادي أداةً للاستقرار وتطوير علاقات الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الهند وباكستان بما يمكن أن يُشكّل قوةً موازنة لحوافز التصعيد العسكري. وقد أثبتت تجارب المناطق الأخرى كأوروبا ما بعد الحرب الثانية أن الاندماج الاقتصادي التدريجي قادر على بناء مصالح مشتركة تجعل تكلفة الحرب باهظةً للطرفين. وإن كان تطبيق هذا الطرح يصطدم بمقاومة سياسية داخلية هائلة في كلا البلدين في الوقت الراهن.

المطلب الثاني: إستراتيجية توسيع الهيمنة الإقليمية الهندية نحو الإندو-باسيفيك

برز مصطلح "الإندو-باسيفيك (Indo-Pacific) في الخطاب الاستراتيجي الدولي منذ أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حين بدأ الباحثون والمخططون الاستراتيجيون يُدركون أن الحدود الفاصلة بين المحيط الهندي والمحيط الهادئ باتت مصطنعةً لا تعكس الترابط المتنامي بين الديناميكيات الجيواستراتيجية في الفضاءين. وتُشير التقديرات إلى أن هذا الفضاء الممتد من سواحل شرق أفريقيا إلى سواحل أمريكا الغربية يضم نحو 65% من الحضور البشري العالمي، ويستوعب أكثر من 60% من الناتج الاقتصادي الدولي، وتعبّر عبره أكثر من 80% من تجارة الطاقة العالمية، مما يجعله المسرح الاستراتيجي المحوري للقرن الحادي والعشرين بلا منازع².

وقد تطوّر تعامل الهند مع هذا المفهوم بصورة تدريجية ومتنامية: ففي عهد حكومة سينغ (2004-2014) اعتمدت الهند سياسة "النظر شرقاً (Look East Policy) التي اقتضت على تعميق الشراكات الاقتصادية مع دول جنوب شرق آسيا دون أن تنطوي على أبعاد أمنية طموحة. ثم جاء مودي عام 2014 ليرفع السقف مُحوّلاً السياسة إلى "التصرف شرقاً (Act East Policy) بمكوّنات أمنية وعسكرية واضحة وبأفق جغرافي أوسع يمتد نحو أستراليا واليابان وكوريا الجنوبية ودول المحيط الهادئ.

وتمتلك الهند في هذا الفضاء الجيواستراتيجي مزايا موضوعية نادرة تُرشّحها لأداء دور محوري فيه. فمن حيث الموقع الجغرافي تقع الهند في قلب المحيط الهندي وتمتلك ساحلاً بحرياً يمتد على مسافة

¹Trends Research and Advisory, Ibid,44.

²رانيا سليمان، مرجع سابق، ص 50-53.

7516 كيلومتراً مُطَّلاً على خليج البنغال وبحر العرب وبحر لاكاديف، فضلاً عن امتلاكها جزراً استراتيجية ذات أهمية بالغة كجزر أندامانونيكوبار التي تقع عند مدخل مضيق ملقا من الجانب الغربي وتُتيح مراقبة شاملة لحركة المرور البحرية بين المحيط الهندي والمحيط الهادئ¹.

وتُضاف إلى ذلك المزايا الديموغرافية التي تجعل الهند أكثر دول العالم سكاناً بحلول عام 2024، وأكبر ديمقراطية في العالم ثقلاً انتخابياً وبنيةً مؤسسية، مما يُوفّر لها أرضيةً قيمةً مشتركة مع الديمقراطيات الغربية في مواجهة ما يصفونه بـ"المد الاستبدادي" الممثل في نظامي الصين وروسيا. وتمتلك الهند كذلك مزايا اقتصادية متناميةً تتركز قطاع التكنولوجيا ومعالجة البيانات واللوجستيات الرقمية فيها، وهو ما يجعلها عنصراً لا غنى عنه في أي استراتيجية للتنافس على قيادة اقتصاد القرن الحادي والعشرين.

ومن أهمّ مرتكزات الاستراتيجية الهندية في الإندو-باسيفيك:

1- مجموعة الكواد: من حوار إلى منتدى استراتيجي

تُمثّل مجموعة "الكواد" التي تضم الهند والولايات المتحدة واليابان وأستراليا الإطارَ التعاوني الأبرز في المنظومة الأمنية الهندية في الإندو-باسيفيك. وقد مرّت هذه المجموعة بمسار تطوري لافت: فقد تأسست عام 2007 بمبادرة يابانية ثم تعطلت بضغط صيني، ثم أُعيد إحيائها عام 2017 وتطوّرت بصورة لافتة لتصل إلى مستوى القمة عام 2021 حين عقد قادة الدول الأربع قمّتهم الأولى على مستوى رؤساء الحكومات². وتشمل أجندة الكواد اليوم مجالات متنوعة تتجاوز الأمن البحري لتشمل التعاون في مجال اللقاحات وسلاسل التوريد والتكنولوجيا النظيفة والفضاء والذكاء الاصطناعي ومكافحة التغيرات المناخية. وتحرص الهند على تأطير عضويتها في الكواد بوصفها مشاركةً في تحالف للقيم والتنمية لا منظومةً عسكرية موجهة ضد الصين تحديداً، وهو موقف يمنحها هامشاً دبلوماسياً أوسع ويُقلّص مبررات المواجهة المباشرة مع بكين. وفي المقابل، ترى بكين في الكواد ما لا تراه نيودلهي رسمياً، إذ تُصنّفه منظومةً احتواء استراتيجية تستهدف محاصرة الصعود الصيني وعزله عن الفضاءات البحرية المفتوحة.

2- مبادرة "سغار" والقوة البحرية بوصفها أداةً للهيمنة الإقليمية:

أطلق رئيس الوزراء مودي عام 2015 مبادرة "سغار" (SAGAR – Security and Growth for All in the Region) التي تُعبّر عن الرؤية الهندية الشاملة لبسط نفوذها في المحيط الهندي.

¹ احمد عدنان كاظم الكنانى، مرجع سابق، ص 7-8.

² بن مشيرح، اسماء، مرجع سابق، ص 551.

وترتكز هذه المبادرة على مبدأ أن الهند هي "القوة الخدمية الأولى" في المحيط الهندي، أي أنها توفر الأمن والاستقرار البحري لدول المنطقة الصغيرة وتقدم المساعدات الإنمائية والأمنية لها، مما يُرسخ نفوذها ويوطد علاقاتها قبل أن يصل المنافسون الخارجيون إليها بعروضهم الخاصوُتجسّد أبرز مظاهر هذه المبادرة: توقيع اتفاقيات الدفاع والتعاون الأمني مع موريشيوس وسيشيل والمالديف، وتزويد هذه الدول بسفن بحرية وطيران وتجهيزات مراقبة بحرية، وإنشاء شبكة من محطات الاستماع والرادار المنتشرة في المحيط الهندي. وتهدف هذه الجهود في مجملها إلى بناء ما يُسميه الاستراتيجيون الهنود "مظلة الأمن الهندي" التي تُوفّر للدول الصغيرة في المحيط الهندي بديلاً عن اللجوء إلى الصين في طلب الأمن والتنمية¹.

أمّا عن أهمّ الشراكات الإقليمية في إطار الإندو-باسيفيك، فيمكن ذكر:

1- الشراكة الهندية-اليابانية: ركيزة التوازن الآسيوي:

تُمثّل الشراكة الاستراتيجية الهندية-اليابانية إحدى أكثر الشراكات الثنائية عمقاً وفاعليّة في منظومة الإندو-باسيفيك، وترتكز على توافق استراتيجي واسع في مواجهة التحدي الصيني المشترك. وقد رفع البلدان مستوى علاقاتهما عام 2014 إلى مرتبة "الشراكة الاستراتيجية العالمية الخاصة"، وشهدت السنوات التالية تعميقاً متواصلاً لهذه الشراكة عبر: توقيع اتفاقية "التحويل المعدات والتكنولوجيا (DTSA)"، وتوسيع برنامج التعاون في الصناعات الدفاعية، وإطلاق مبادرة "اتصال هند-اليابان-أفريقيا" كبديل لمبادرة الحزام والطريق الصينية². وتكتسب هذه الشراكة قيمتها الاستراتيجية من كونها تجمع بين أكبر ديمقراطيتين في آسيا وأكثر دولتين مهدّتين من التوسع الصيني المتعدد الاتجاهات. واليابان التي تواجه الادعاءات الصينية في جزر سينكاكو وتعيش هاجس صاروخ الصواريخ الشمالية الكورية تجد في الهند الفاعل الإقليمي الأكثر موثوقيةً واستدامةً في بناء تحالف توازن مقنع في مواجهة الصعود الصيني .

2- الشراكة الهندية-الأسترالية: امتداد نحو المحيط الهادي:

شهدت العلاقات الهندية-الأسترالية قفزةً نوعية في السنوات الأخيرة، إذ رُفعت عام 2020 إلى مستوى "الشراكة الاستراتيجية الشاملة"، وانعكس ذلك في تطور ملموس في التعاون الدفاعي والتمارين العسكرية المشتركة وتبادل المعلومات الاستخباراتية. وتمتلك أستراليا أهمية جيواستراتيجية من منظور الهند

¹Bayan Center for Research and Studies, **The Future of Regional Alliance Architecture**, op. cit., pp. 10-11.

²مصطفى شلش، مرجع سابق، ص.90.

بوصفها جسراً للتواجد الهندي في المحيط الهادئ، وباعتبارها مورداً رئيسياً لليورانيوم اللازم لوقود المفاعلات النووية المدنية الهندية¹. وثوقراً عضوية البلدين المشتركة في الكواد إطاراً مؤسسياً يُنظم هذه الشراكة الثنائية ويحوّلها من مجرد علاقة ثنائية إلى عنصر في منظومة توازن إقليمي أشمل. غير أن الشراكة الأسترالية-البريطانية-الأمريكية "AUKUS" التي أُعلن عنها عام 2021 أثارت بعض التساؤلات في نيودلهي حول إمكانية إقصاء الهند من الشراكات التكنولوجية العسكرية الأعمق كتزويد أستراليا بالغواصات النووية دون إدراج الهند في هذا البرنامج .

3- الشراكة الهندية مع دول جنوب شرق آسيا:

تُعدّ دول رابطة آسيا مسرحاً أساسياً لتنافس الهند والصين على النفوذ والهيمنة في فضاء الإندو-باسيفيك. فهذه الدول التي تربطها بالصين علاقات اقتصادية حيوية تجعل حجم التبادل التجاري بين الصين ودول آسيان يتجاوز 800 مليار دولار سنوياً، تجد نفسها في الوقت ذاته عرضةً للضغوط الصينية في بحر الصين الجنوبي وتُبدى قلقاً متنامياً من التوسع البحري الصيني في ممراتها المائية الاستراتيجية. وتسعى الهند إلى استثمار هذا القلق لتعميق حضورها في دول كفيتنام وإندونيسيا والفلبين التي تُعاني مباشرةً من الضغط الصيني في بحر الصين الجنوبي، وقد أبرمت الهند اتفاقيات دفاعية ثنائية مع هذه الدول تشمل تزويدها بأسلحة وتدريبات عسكرية. ويُمثل ذلك محاولةً هندية لبناء شبكة حلفاء عضوية في محيط استراتيجي صيني متوسّع².

أمّا فيما يخصّ أهمّ معوّقات وتحديات الإستراتيجية الهندية في الإندو-باسيفيك، فنذكر:

-التناقض بين الطموحات والإمكانات، حيث يظل الفارق الهائل بين الطموحات الإستراتيجية الهندية وإمكاناتها الفعلية أبرز التحديات أمام تحوّل الهند إلى قوة قيادية في الإندو-باسيفيك. فالهند تُريد أن تفعل ما تفعله الولايات المتحدة إقليمياً لكنها تمتلك أقل من ربع مواردها الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية. وهذه الفجوة بين الطموح والقدرة تُنتج ما يصفه بعض المحللين بـ "قوة الادعاء" بدلاً من "قوة الإنجاز"، وهو

¹Hammurabi Journal of Studies, "Chinese-Indian Competition over South Asia: Bangladesh as a Model" (Baghdad: Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, 2024).p105.

²براكيري غويانا، مرجع سابق، ص، 10.

وضع يُخاطر بتآكل المصادقية الإستراتيجية الهندية في أعين الشركاء المحتملين إذا لم تُترجم الخطب والإعلانات إلى قدرات ملموسة وتدخلات فاعلة في الأزمات الإقليمية¹.

- التناقض بين التعاون الاقتصادي مع الصين والمنافسة الإستراتيجية معها، حيث تواجه الهند معضلة هيكلية تتمثل في أن الصين هي في الوقت ذاته منافسها الاستراتيجي الأكثر خطورةً وشريكها التجاري الأكبر، إذ تجاوز حجم التبادل التجاري بين البلدين 120 مليار دولار عام 2024 على الرغم من التوترات السياسية الحادة. ويُفرز هذا الوضع ضغطاً اقتصادياً قوياً ضد أي مسار مواجهة مكلف مع الصين، وكثيراً ما يتناقض مع متطلبات الشراكات الأمنية مع الديمقراطيات الغربية التي تدعو إلى "فك الارتباط" عن الاقتصاد الصيني في القطاعات الإستراتيجية².

- عدم اليقين بشأن التزامات الشركاء التي يمكن التعويل عليها من شركاء الكوادر في حال نشوب أزمة أمنية فعلية. فالولايات المتحدة لا تربطها بالهند اتفاقية تحالف رسمية من نوع المادة الخامسة من ميثاق الناتو، واليابان تخضع لقيود دستورية لا تزال تُحدّد من قدرتها على الانخراط العسكري خارج حدودها، وأستراليا الأبعد جغرافياً لديها اعتبارات اقتصادية هائلة مع الصين تُقيّد تصعيدها. وهذا الغموض يدفع الهند إلى التحفظ على أي التزامات ملزمة تجاه الكوادر خشية أن تجد نفسها وحيدة في مواجهة الصين إذا وقعت الأزمة فعلاً.

المطلب الثالث: إستراتيجية التصعيد الإقليمي وتقويض النفوذ الهندي

يُجسّد سيناريو التصعيد الإقليمي المآل الأشد تشاؤميةً والأكثر تكلفةً في مستقبل المنطقة، ويُشير إلى احتمال أن تتحول التوترات المتراكمة والتناقضات البنوية غير المعالجة إلى مسار تصاعدي مفتوح يعيد تشكيل خارطة القوى في جنوب آسيا على نحو يُقوّض الدور الهندي الموازن تقويضاً جذرياً. وما يجعل هذا السيناريو جديراً بالدراسة الجادة ليس كونه الأكثر احتمالاً بالضرورة، بل كونه الأكثر تكلفةً من حيث

¹Bayan Center for Research and Studies, **The Future of Regional Alliance Architecture**, op. cit., pp. 17-18.

²وجدي بوبكر، مرجع سابق، ص ص. 110-115.

تداعياته البشرية والاقتصادية والجيوسياسية، مما يجعل التحذير منه والتخطيط لاستباقه من أولويات صنع القرار الاستراتيجي¹.

وتتضافر في تغذية هذا السيناريو منظومة من العوامل المتشابكة تمتد من المستوى الداخلي لكل دولة إلى المستوى الإقليمي والدولي. فعلى المستوى الداخلي، تدفع الضغوط الاجتماعية الاقتصادية الهائلة الناجمة عن الفقر والبطالة وانعدام الفرص القيادات السياسية نحو توظيف الخطاب القومي الخارجي أداةً للتحويل الانتباه وبناء التماسك الداخلي، وهو ما يُضيق هامش الحلول الدبلوماسية ويُوسّع مساحة المواقف المتشددة. وعلى المستوى الإقليمي، يُشجّع الدعم الصيني المتواصل لباكستان على المجازفة الإستراتيجية ويُقلّص حوافز الامتثال للضغط الدولي نحو التهدئة

يُحدّد الباحثون جملةً من العوامل التصعيدية المحتملة التي يمكن أن تُشعل صراعاً مفتوحاً في جنوب آسيا: قد يكون على شكل عملية إرهابية كبرى كتفجير في مدينة هندية كبرى أو مجزرة ضد مدنيين هنود يُثبت تورط جماعة مدعومة باكستانياً في تنفيذها، وهو ما يُنشئ ضغطاً شعبياً هائلاً على القيادة الهندية للرد العسكري يصعب على أي حكومة منتخبة مقاومته، أو على شكل تصعيد حدودي صيني-هندي يستخدم كمحاولة صينية للتقدم في منطقة حدودية حساسة في جبال الهيمالايا وما قد يُفضي إليه من مواجهة عسكرية مباشرة تستدعي الرد الهندي، وهو سيناريو تحوّل إلى اشتباك بالأيدي عام 2020 في وادي جالوان راح ضحيته عشرون جندياً هندياً وأعداد غير مُعلنة من الجانب الصيني، أو قد يكون في شكل أزمة نووية بالوكالة، كنشوب صراع بين الهند وباكستان يُفضي إلى إشارات تصعيدية نووية من أي من الطرفين تدفع القوى الخارجية إلى التدخل الحاد وتُنتج معادلات توازن جديدة.

ومن أهم محاور تقويض النفوذ الهندي في سيناريو التصعيد:²

1- الإستراتيجية الصينية "للاستنزاف المتعدد الجبهات": حيث تنتهج الصين بصورة منهجية ومدرّوسة ما يمكن تسميته بـ"إستراتيجية الاستنزاف المتعدد الجبهات Multi-Front Attrition Strategy التي تهدف إلى إبقاء الهند منشغلةً بمواجهة أزمات متعددة ومتزامنة على محاور مختلفة، محولةً إياها من قوة مبادرة تُشكّل البيئة الإستراتيجية إلى قوة استجابة تُعالج الأزمات المتتالية.

¹، سعيد عبد المنعم المرسى، مرجع سابق، ص، 8.

طلال عتريسي، مرجع سابق، ص، 79-80.

وتتجلى أبرز تجليات هذه الإستراتيجية في: استمرار التوترات الحدودية في جبال الهيمالايا واللقاءات الدبلوماسية التي تتبعها مفاوضات مضنية وتسويات جزئية تُستأنف بعدها نقاط التوتر ذاتها في مناطق أخرى. وتشابك مع ذلك عمليات الاختراق لاستخباراتي والهجمات السيبرانية التي يُلصق بها الهنود بصمات صينية في بنيتهم التحتية الحساسة، ولا سيما ما كشفته التحقيقات من أن الانقطاعات الكبرى في شبكة الكهرباء التي ضربت مومباي عام 2020 ارتبطت بهجمات إلكترونية مصدرها صيني ويُضاف إلى ذلك الاستثمار الصيني المكثف في البنية التحتية لدول الجوار الهندي المباشر بوتيرة تتجاوز قدرة الهند على مجاراتها، مما يُنشئ ترابطات اقتصادية تُبعد هذه الدول عن دائرة النفوذ الهندي تدريجيًا. فقد كشف تقرير صادر عن مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي أن إجمالي الاستثمارات الصينية في دول جنوب آسيا (باستثناء الهند) تجاوز 62 مليار دولار بين عامي 2014 و2024، بينما لم تتجاوز نظيراتها الهندية 20 مليار دولار في الفترة ذاتها¹.

2- مسار "تحييد الجيران":

يُشير مفهوم "تحييد الجيران" إلى عملية إخراج الدول الصغيرة المحيطة بالهند من دائرة نفوذها الحصري وتحويلها إلى فواعل محايدة تُوازن بين قطبي الهند والصين بدلًا من أن تكون حلفاءً طبيعيين للهند. وقد أثبتت فاعلية هذه الإستراتيجية في عدة نماذج لافتة كنموذج المالديف حيث نجحت الصين في استقطاب الجزر إبان حكومة رئيسها "عبد الله يامين" (2013-2018) وإبرام اتفاقيات تجارية واستثمارية واسعة معها، وإن عادت العلاقات الهندية-المالديفية إلى التحسّن في المراحل اللاحقة قبل أن تنتكس مجددًا بعد انتخابات 2023، نموذج سريلانكا² حيث استثمرت الصين في أزمة الديون السريلانكية الكارثية عام 2022 لتعزيز نفوذها، وحوّلت ميناء هامبانتوتا إلى موطئ قدم بحري استراتيجي ونموذج بنغلاديش حيث فتح التحول السياسي الدراماتيكي عام 2024 الباب أمام تقارب بنغلاديشي-باكستاني يُهدّد الجناح الشرقي الهندي الذي كان يُعتبر آمنًا تاريخيًا

ولكن يبقى هذا السيناريو مستبعدا بحكم التداعيات الاقتصادية لسيناريو التصعيد على مسيرة التنمية الهندية، حيث يُشكّل سباق التسلح المتصاعد في جنوب آسيا ضغطًا اقتصاديًا هائلًا على إمكانات الهند التنموية. فبينما تحتاج الهند إلى استثمار ما لا يقل عن 1.4 تريليون دولار في البنية التحتية خلال العقد

¹ بن مشيرح اسماء، مرجع سابق، ص، 117.

² سمير سرحان، مرجع سابق، ص، 203.

القادم وفق تقديرات البنك الدولي، تُوجّه جزءًا معتبرًا من مواردها نحو الإنفاق الدفاعي الذي تجاوز 86 مليار دولار عام 2025. وكلما تصاعد التوتر الإقليمي ارتفعت الحاجة إلى الإنفاق الدفاعي على حساب الإنفاق الاجتماعي والتنموي، ويتجلى هذا التضارب بوضوح في الأرقام: فالهند التي تمتلك ثالث أكبر ميزانية دفاعية في العالم تحتل المرتبة 111 في مؤشر التنمية البشرية عالميًا، وهو تناقض صارخ يعكس سوء تخصيص الموارد بين متطلبات الأمن الصلب ومتطلبات التنمية الإنسانية. وكلما طال أمد سيناريو التصعيد الإقليمي كلما تعمّق هذا التناقض واتسع وتراكمت تكاليفه الاجتماعية والاقتصادية.

ويُضاف إلى ذلك أن الاضطرابات في الممرات التجارية البحرية الهندية الحيوية جراء أي تصعيد إقليمي سيُكبّد الاقتصاد الهندي خسائر ضخمة، لا سيما أن نحو 95% من التجارة الخارجية الهندية تمر عبر البحر. فأى خلل في الأمن البحري في المحيط الهندي سيرفع تكاليف التأمين البحري ويُطغى شرايين التجارة الدولية الحيوية للنمو الاقتصادي الهندي¹.

وعليه، يمكن تلخيص النماذج المترتبة عن كل هذه السيناريوهات فيما يلي:

1- نموذج الاستقرار الانتقائي والصعود المتدرج:

يُمثل هذا المآل أكثر الخيارات واقعيةً وقابليةً للتحقق في تقدير جمهور المحللين الاستراتيجيين. ويفترض أن الهند ستنجح تدريجيًا في إدارة التوترات الإقليمية دون السماح لها بالانزلاق نحو صراع شامل، بينما تواصل في الوقت ذاته مسيرة تطوير قدراتها الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية. وفي هذا المآل ستصبح الهند بحلول عام 2030 ثالث أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة والصين، وستُرسّخ حضورها كقوة بحرية رائدة في المحيط الهندي وإن ظلت دون مستوى القوة المهيمنة المطلق².

ويستلزم تحقق هذا المآل توافر جملة من الشروط في مقدمتها: نجاح الهند في الحفاظ على التنوع الائتلافي الداخلي وتحاشي الانزلاق نحو الاستقطاب الطائفي المدّمّر للتماسك الاجتماعي، ونجاحها في إصلاح بيئة الأعمال وتطوير قطاع التصنيع الدفاعي المحلي بما يُقلّص الاعتماد على الاستيراد العسكري الخارجي، والحفاظ على علاقات العمل مع جميع القوى الكبرى في إطار سياسة "الاستقلالية الاستراتيجية" دون الوقوع في فخ الانحياز الحصري³.

محمد الأمير احمد الخاقاني، مرجع سابق، ص ص 555-581.

²Bayan Center for Research and Studies, **The Future of Regional Alliance Architecture**, op. cit., pp. 19-20.

³مصطفى شلش، مرجع سابق، ص.ص، 42-43.

2 - نموذج القفزة نحو مكانة القوة الكبرى الشاملة:

يُشير هذا المآل إلى إمكانية أن تُحقق الهند في أفق 2035-2040 قفزةً نوعية في مكانتها الاستراتيجية الدولية تُدرجها ضمن نادي القوى الكبرى الشاملة ويتوقف تحقق هذا المآل على نجاح جملة من التحولات البنيوية المتزامنة:¹ التحوّل الناجح نحو اقتصاد المعرفة والتكنولوجيا المتقدمة، وتطوير قدرة نووية استراتيجية متوازنة مع الصين بدلاً من الاقتصار على الردع الإقليمي، والانخراط القيادي الفعّال في تشكيل بنية الحوكمة الدولية الجديدة عبر مجلس الأمن الأممي ومجموعة العشرين وسائر المنتديات الدولية تُرجّح هذه الاحتمالية جملة من الإشارات الإيجابية الراهنة: فالهند أصبحت ثالث أكبر مُصدّر للبرمجيات في العالم، وتمتلك أكبر سوق للهواتف الذكية بعد الصين، وتُنتج سنوياً أكبر عدد من خريجي الهندسة والتكنولوجيا عالمياً. كما أن نجاح برنامج الفضاء الهندي المتمثل في مهمة "تشانديان-3" التي أنجزت الهند بها أول هبوط ناجح على القطب الجنوبي للقمر عام 2023 بتكلفة أقل بكثير من المنافسين يُجسّد القدرة الهندية على تحقيق إنجازات تكنولوجية كبرى بموارد محدودة .

3- نموذج التراجع النسبي وتساعد العزل الإقليمي:

يُجسّد هذا المآل المسار الذي ينبغي أن تتوجه الإرادة السياسية الهندية نحو استباقه والحيلولة دون وقوعه. ويفترض أن تتضافر جملة من العوامل السلبية لتُنتج مسار تراجع نسبي تدريجي للمكانة الهندية الإقليمية والدولية: فالتوترات الطائفية الداخلية المتصاعدة تُضعف التماسك الاجتماعي وتُشوّه الصورة الدولية للهند بوصفها ديمقراطية تعددية ناضجة، والفشل في إنجاز التحوّل الصناعي التكنولوجي الكافي لاستيعاب الملايين من الشباب الداخلين سنوياً إلى سوق العمل سيُنتج استياءً اجتماعياً ضاعطاً، والتعامل المتعالي مع دول الجوار الصغيرة سيُسرع مسار تحييد الجيران الذي تقوده الصين

خلاصة الفصل الثالث :

خلص هذا الفصل إلى جملة من الاستنتاجات المهمة التي يمكن إجمالها على النحو الآتي:

¹ محمد كمال، مرجع سابق، ص، 306

- تُواجه الهند أزمةً بنيوية داخلية تنبع من التناقض المتصاعد بين نموذجها الديمقراطي التعددي الموروث منذ الاستقلال وبين صعود القومية الهندوسية الضيقة، مما يُضعف قوّتها الناعمة ويُشوّه صورتها الإقليمية والدولية بوصفها نموذجًا ديمقراطيًا جذّابًا في مواجهة الصعود الصيني.
- تُشكّل ظاهرة "التوازنات المضادة" التحدي الإقليمي الأعظم، إذ نجحت الصين عبر مبادرة الحزام والطريق في استقطاب معظم دول الجوار الهندي ضمن شبكة من الارتباطات الاقتصادية والاستراتيجية تتحوّل تدريجيًا إلى نفوذ سياسي يُحكم الخناق على محيط الهند الحيوي.
- يتمحور التحدي الخارجي حول إدارة التنافس الأمريكي-الصيني بطريقة تخدم المصالح الهندية دون الانزلاق إلى فخ الاستقطاب الحاد، في ظل سياسة استقلالية استراتيجية تواجه ضغوطًا متصاعدة من الطرفين معًا.
- يتضح من تحليل السيناريوهات المستقبلية الثلاثة أن أكثرها واقعيةً هو سيناريو الاستقرار الانتقائي والصعود المتدرج، فيما يبقى سيناريو التصعيد الإقليمي هو الأخطر في غياب آليات إدارة أزمات راسخة بين الهند وباكستان، ولكنه مستبعد بحكم تكاليفه الاقتصادية على الطرفين.
- التحدي الاستراتيجي الأعظم الذي تواجهه الهند لا يتعلق بامتلاك القدرات بل باستخدامها، فترجمة الإمكانيات الهائلة إلى نفوذ إقليمي فعلي تستلزم معادلةً مزدوجة: دولة داخلية متماسكة تُقدّم نموذجًا ديمقراطيًا جذّابًا، وسياسة خارجية ذكية تتعامل مع الجيران بنديّة وذكاء، ومتى تحققت هذه المعادلة أمكن الحديث بجدية عن الهند بوصفها قوة موازنة فاعلة ومسؤولة في جنوب آسيا من خلال دراسة هذا الموضوع، تمّ التّوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات :
- ظهور القوى الإقليمية الصاعدة من أبرز التحولات التي يشهدها النظام الإقليمي لمنطقة جنوب آسيا، وهي تسعى للعب دور بارز في ظل ما يكتنف الساحة الدولية من تشابكات ومعطيات متغيرة، وقد باتت الهند تحتل مكانة محورية على المستويين الإقليمي والدولي، بما ينعكس بصورة واضحة على ملامح المشهد الجيوسياسي الإقليمي والدولي الراهن.
- يتبين أن التحولات التي عرفتتها السياسة الخارجية الهندية لم تكن مجرد تغيرات ظرفية تستجيب لمتغيرات آنية متعلقة بظروف طارئة، ولكن الهند سعت إلى إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية في منطقة جنوب آسيا.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال هذا الموضوع حاولنا الوقوف على أهم التحولات على المستوى الإقليمي خاصة ما تشهده الساحة الدولية من تعقيدات ، إذ لا يمكن تجاهل القوى الصاعدة كالهند ، التي أصبح لها دور بارز إقليمي و دوليا ، و الذي يؤثر بشكل كبير في المشهد الجيوسياسي .

يتبين أن التحولات التي عرفتتها السياسة الخارجية الهندية لم تكن مجرد تغيرات ظرفية ، حيث أن الهند سعت إلى إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية في منطقة جنوب آسيا ، نظرا للموقع الاستراتيجي و الحساس الذي تتمتع به ، الأمر الذي جعلها تدخل في مسار هذه التحولات .

منذ وصول ناريندرا مودي إلى السلطة سنة 2014 ، كان توجه الهند من اجل بناء سياسة خارجية تقوم على توسيع النفوذ الإقليمي و ذلك لامتلاكها المقومات الأساسية لجعلها قوة عظمى ، تتمثل في المحددات السياسية و الادولوجية و العسكرية و التكنولوجية ، مستفيدة أيضا من محدداتها الجغرافية و الديمغرافية . مع توظيف كذلك الأدوات الدبلوماسية و الاقتصادية و العسكرية .

ففي الجانب السياسي و الدبلوماسي ، عملت نيودلهي على تفعيل دبلوماسية الجوار "الجوار أولا" و التي كان هدفها تعزيز الدور الهندي في دول جنوب آسيا من اجل الحد من النفوذ الخارجي خاصة النفوذ الصيني .

و بخصوص علاقاتها مع القوى الكبرى ، فقد حرصت الهند على توثيق العلاقات مع الولايات المتحدة و استراليا و ذلك لتحقيق التوازن في مواجهة الصين في منطقة المحيط الهندي و الهادي .

أما اقتصاديا فقد عززت الهند مركزها الاقتصادي الإقليمي من خلال مشاريع الربط الإقليمي ، و الاستثمارات و التبادل التجاري و التنموي ، و تجلّى ذلك من خلال بناء فضاء اقتصادي مرتبط بالمصالح الهندية بما يسمح لها بتوسيع النفوذ الاقتصادي داخل المنطقة ، خاصة التنافس المتزايد عبر مبادرة الحزام و الطريق و البنية التحتية الكبرى .

و عن بروز الهند كقوة إقليمية عسكرية فهي تسعى الى فرض معادلات أمنية في المنطقة ، بالإضافة إلى تطوير صناعاتها الدفاعية و انتشارها البحري في المحيط الهندي . كذلك تعاونها مع الدول الإقليمية و الدولية فيما يتعلق بتأمين طرق التجارة و الطاقة ، و هذا ما زاد من حدة التنافس مع الصين و باكستان .

لقد واجهت الهند العديد من التحديات الأمنية و الجيوسياسية أبرزها استمرار التوتر مع باكستان حول قضية كشمير خاصة بعد إلغاء الوضع الخاص لإقليم جامو سنة 2019، ما ساهم من حدة التوترات

الإقليمية و التأثير في طبيعة التوازنات داخل جنوب آسيا ،لمنها في الوقت نفسه أصبحت الهند مطالبة بإدارة علاقاتها الإقليمية بحذر لتجنب صراعات مفتوحة التي من شأنها المساس بأمن و استقرار المنطقة .

و في المقابل قامت الهند بالعديد من المبادرات و الانخراط في التكتلات الدولية على سبيل المثال "مجموعة البريكس" و قمة "مجموعة العشرين" 2023، ببروزها كقائد عالمي قادر على التأثير و اتخاذ القرارات المهمة كانضمام جنوب إفريقيا إلى المجموعة كعضو دائم .

و دعم الدول النامية من خلال مجموعة الحوار الأمني الرباعي بتمويل القوات البحرية لدول صغيرة مثل

سريلانكا

إن نجاح الهند في الحفاظ على مكانتها الإقليمية سيظل مرتبطا بقدرتها على تحقيق التوازن بين القوة الصلبة و القوة الناعمة ، وبين الطموحات التوسعية و متطلبات الاستقرار الإقليمي .

بناء على ما سبق ،يتضح أن الهند أصبحت قوة صاعدة ذات تأثير عالمي متزايد ،فرضت نفسها كأحد أبرز الفاعلين في جنوب آسيا ،و أسهمت بشكل واضح في إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية و تعزيز دورها الاقتصادي و العسكري و مواجهة القوى المنافسة داخل الإقليم .

غير أن مستقبل هذا الدور مرهون بموازنة العلاقات بين القوى الكبرى خاصة في ظل الانتقال من نظام دولي أحادي القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب ، تزايد في أهمية القوى الإقليمية الصاعدة و في مقدمتها الهند التي أصبحت عنصرا مهما في معادلات الأمن و إعادة تشكيل التوازن داخل منطقة جنوب آسيا و خارجها .

لقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات :

— بروز العديد من الدول كقوة صاعدة على الصعيدين الإقليمي و الدولي ومن أبرزها الهند : نتيجة لقوتها الاقتصادية و العسكرية التي مكنتها من ذلك .

— تعد منطقة جنوب آسيا منطقة إستراتيجية تتقاطع فيها مصالح الدول الكبرى ،خاصة باعتبارها منطقة عبور لإمدادات الطاقة .

— إن نجاح الهند كقوة صاعدة يتعلق بمدى سيطرة و تحكم سياساتها الحكومية الهندية و الإصلاحات و البرامج التنموية و مواكبة التطورات التكنولوجية ،بالإضافة إلى إقامتها علاقات سياسية دبلوماسية و اقتصادية متوازنة مع المحيط الإقليمي و الدولي .

- __ تعاني منطقة جنوب آسيا من الصراعات الداخلية و الإقليمية مثل :النزاع الهندي - الباكستاني ،
والتهديد باستخدام السلاح النووي الذي أصبح خطرا على العالم ككل .
- __ إن استخدام الهند للقوة بأبعادها المختلفة حققت لها مكانة دولية و إقليمية و أصبح لها دور فعال
و مؤثر في النظام الدولي .
- أما أهم الاقتراحات التي يمكن تقديمها في الأخير فهي :
- __ اقتراح التركيز على دور التكنولوجيا و الذكاء الاصطناعي في تعزيز النفوذ الهندي . باعتبار أن الهند
أصبحت من القوى الصاعدة تكنولوجيا و هذا ما ينعكس على طبيعة القوة في منطقة جنوب آسيا .
- __ اقتراح دراسة مقارنة بين السياسة الخارجية منذ مجيء " ناريندرا مودي " للحكم و ما قد يأتي
بعده ، لمعرفة ما إذا كان الصعود الهندي مرتبطا بالشخصية القيادية ام بتحول استراتيجي طويل المدى داخل
الإقليم .
- __ اقتراح دراسة الإستراتيجية البحرية الهندية ، و مدى علاقتها بأمن الطاقة و التجارة العالمية خاصة
في ظل التنافس الدولي على الممرات لبحرية الإستراتيجية .

قائمة المراجع و المصادر

أولا -المراجع باللغة العربية :

أ/الكتب:

- 1- أحمد يوسف أحمد، النظام الإقليمي في جنوب آسيا: دراسة في التفاعلات والقضايا(القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2016).
- 2-أحمد يوسف أحمد، التنافس الهندي الصيني في جنوب آسيا (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2020).
- 3-إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات (الكويت: ذات السلاسل، ط5، 1987).
- 4-أماني الطويل، مودي والقومية الهندوسية: الأبعاد الداخلية والخارجية (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات، 2020).
- 5-أمل حمادة، التنافس الهندي الصيني في جنوب آسيا: الأبعاد والتداعيات،(القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2016).
- 6-إيمان رجب، الأمن البحري الهندي في المحيط الهندي: الإستراتيجية والأدوات (القاهرة: مركز الأهرام، 2021).
- 7-بن مشيرح ، اسماء "الاستراتيجية الأمنية الهندية في جنوب آسيا":من المازق الامني الى التوسع نحو الهندوباسيفيك، ع1، جامعة باتنة، 2022 .
- 8-ثامر كامل الخرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، (عمان: دار مجدلاوي، 2004).
- 9-حبيبة حسن صابر العبادي و اخرون ،تأثير سباق التسلح النووي الهندي-الباكستاني على توازن القوى (المركز الديمقراطي العربي) 2025.
- 10-حسام الدين إبراهيم، الهند وباكستان: جذور الصراع وآفاق التسوية (القاهرة: دار الشروق، 2008).
- 11-حسن أبو طالب، مكافحة الإرهاب في جنوب آسيا: الدور الهندي (القاهرة: مركز الأهرام، 2019).
- 12-حسن نافعة، مبادئ العلاقات الدولية (القاهرة: دار النهضة العربية، 2015).
- 13 -حسين بوقارة، محددات السياسة الخارجية للقوى الكبرى والصغرى (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2015).
- 14-خالد المصري، الهند الصاعدة ومستقبل التوازنات الآسيوية (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018).
- 15-رانيا سليمان، الصعود الهندي: الفرص والتحديات (القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، 2020).
- 16-رضا هلال، الصعود الآسيوي: الهند والصين نماذج (القاهرة: دار الشروق، 2010).
- 17-سعيد اللاوندي، القوى العظمى الجديدة: الهند والصين والبرازيل (القاهرة: نخضة مصر، 2009).

- 18- سعيد عبد المنعم المرسي، الهند ومستقبل التوازن الآسيوي (القاهرة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020).
- 19- سمير سرحان، سريلانكا بين النفوذ الهندي والصيني (القاهرة: مركز الأهرام، 2020).
- 20- صلاح الدين حافظ، الهند القوة الصاعدة في آسيا (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2017).
- 21- طارق عبد العزيز، الديموغرافيا السياسية والتنمية في الهند المعاصرة، (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث، 2018).
- 22- طارق فهمي، الردع النووي في جنوب آسيا: الهند وباكستان (القاهرة: دار الشروق، 2020).
- 23 - طلال عترسي، آسيا: الصعود والتحولات (بيروت: مركز الاستشارات والبحوث، 2015).
- 24- عبد الله الأشعل، النظام السياسي الهندي: البنية والديناميكيات، (القاهرة: دار الشروق، 2017).
- 25- عبد المنعم سعيد، الاقتصاد الهندي: مسيرة النمو والتحديات (القاهرة: دار المعارف، 2019).
- 26- عبد الناصر جابي، الجغرافيا السياسية لجنوب آسيا: المقومات والتحديات (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2018).
- 27- عماد جاد، الأدوات الاقتصادية في السياسة الخارجية الهندية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2020).
- 28- عمرو عبد العاطي، القوة العسكرية الهندية: التحديث والردع النووي (القاهرة: المركز العربي للأبحاث، 2019).
- 29- فريدريك يرسون ومارتن روشستر، العلاقات الدولية: الوضع الدولي في منتصف القرن العشرين، ترجمة: طيار آري (طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، 2000).
- 30- فواز جرجس، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013).
- 31- كرم سعيد، سياسة الجوار أولاً في عهد مودي: الأهداف والأدوات (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات، 2019).
- 32- محمد الامير احمد الخاقاني، الهند القوة الدولية الصاعدة: الأبعاد والتحديات (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018).
- 33- محمد السيد سليم، العلاقات الهندية الباكستانية: الصراع والتعايش (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2018).
- 34- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط3، 2013).
- 35- محمد حافظ إسماعيل، هيمنة القوى الكبرى على الأنظمة الإقليمية (القاهرة: مركز البحوث العربية، 2011).
- 36- محمد عبد السلام، القوة الذكية في السياسة الدولية (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2009).

- 37- محمد عز العرب، مجموعة كواد والتوازن الاستراتيجي في المحيطين الهندي والهادئ (القاهرة: مركز الأهرام، 2021).
- 38- محمد كمال، التكنولوجيا العسكرية الهندية: من الاستيراد إلى التصنيع المحلي (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 2021).
- 39- محمود خليل، الدور الهندي في منظومة جنوب آسيا: الأبعاد والمحددات (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2019).
- 40- مصطفى شلش، "الهند بوصفها قوة عظمى: تحليل استراتيجيتها الكبرى في التحولات الجيوسياسية"، (مركز الدراسات العربية، أغسطس 2025).
- 41- ممدوح حامد عطية، الترسانة النووية الهندية وتوازن القوى في جنوب آسيا (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018).
- 42- نادية محمود مصطفى، الفكر القومي الهندوسي وتأثيره على السياسة الخارجية الهندية (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات والبحوث، 2020).
- 43- هانز مورغانثو، السياسة بين الأمم: الصراع من أجل القوة والسلام، ترجمة: خيري حماد (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1964).
- 44- هاني رسلان، القوة الديموغرافية الهندية: الفرص والتحديات (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2019).
- 45- هدى ميتكيس، الدبلوماسية الثقافية الهندية: القوة الناعمة في خدمة المصالح الاستراتيجية، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2020).
- وجدي بوبكر، الصعود الهندي وتداعياته على الأمن في منطقة جنوب آسيا، مذكرة ماستر (قلمة: جامعة 8 مايو 1945، 2019).

ب/الدوريات

- 46 - أحمد إبراهيم محمود، "التحديث العسكري الهندي في عهد مودي"، مجلة الدفاع الوطني، العدد 45، القاهرة، 2020.
- 47- أحمد إبراهيم محمود، "بنغلاديش في الحسابات الاستراتيجية الهندية"، مجلة الدفاع الوطني، العدد 48، 2021.
- 48- أحمد إبراهيم محمود، "النظام الإقليمي في آسيا: البنية والديناميكيات"، مجلة السياسة الدولية، العدد 180، 2010.
- 49- أحمد النعيمي، "نظرية الدور في العلاقات الدولية: دراسة مفاهيمية تحليلية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 38، 2013.

- 50- أحمد سيد أحمد، "التقارب الهندي الأمريكي في عهد مودي"، مجلة شؤون دولية، العدد 28، 2020.
- 51- احمد عبد الحافظ فواز، النظام السياسي الهندي: الهوية القومية وتحديات التعددية، مجلة المستقبل العربي (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، ع 505، يونيو 2023.
- 52- أحمد عبد الحفيظ، "التعاون العسكري الهندي مع دول جنوب آسيا: الأبعاد والمحددات"، مجلة الدراسات الاستراتيجية، العدد 32، 2020.
- 53- حسام سويلم، "السياسة الاقتصادية الهندية في عهد مودي: برنامج MakeinIndia"، مجلة آفاق آسيوية، العدد 12، 2020.
- 54- خالد حنفي ع لي، "حزب بهاراتيا جاناتا وإعادة تشكيل الهوية الهندية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 218، القاهرة، 2019.
- 55- سعيد عكاشة، ""التحالفات الاستراتيجية الهندية: من عدم الانحياز إلى التعددية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 222، 2021.
- 56 - عادل عبد الصادق، "التحولات الجيوسياسية في جنوب آسيا وأثرها على التوازن الإقليمي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 205، القاهرة، 2016 .
- 57- عامر مصباح، "التحولات في النظام الدولي وانعكاساتها على الأنظمة الإقليمية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 195، 2014.
- 58- عمرو عبد العاطي، "السياسة الهندية تجاه جنوب آسيا: بين الهيمنة والاحتواء"، مجلة شؤون عربية، العدد 167، 2016.
- 59- فاطمة الزهراء عبد الفتاح، "مبادرة صنع في الهند وتأثيرها على الاقتصاد الإقليمي"، مجلة دراسات آسيوية، العدد 8، 2021.
- 60- محمد السعيد إدريس، "الدبلوماسية الهندية في جنوب آسيا: من سياسة الجوار إلى سياسة الجوار أولاً"، مجلة السياسة الدولية، العدد 220، 2020 .
- 61- محمد السعيد إدريس، "الهند وأفغانستان: النفوذ غير المباشر والمصالح الاستراتيجية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 226، 2021.
- 62- محمد عبد السلام، "إلغاء المادة 370 وتداعياته على العلاقات الهندية الباكستانية"، مجلة شؤون عربية، العدد 182، 2020.
- 63- محمد عبد السلام، "شخصية القائد وأثرها في صنع السياسة الخارجية: مودي نموذجاً"، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 92، 2021.
- 64- محمد فايز فرحات، "التنافس الهندي الصيني: من الحدود إلى المحيطات"، مجلة آفاق آسيوية، العدد 16، 2021.

- 65- محمد فايز فرحات، "السياسة الهندية تجاه جوارها الإقليمي في عهد مودي"، مجلة شؤون عربية، العدد 178، 2019.
- 66- محمد وقيع الله أحمد، "الهند ودورها الإقليمي في جنوب آسيا"، مجلة دراسات دولية، العدد 56، 2013.
- 67- محمود خليل، "الهيمنة الهندية على الدول الصغيرة في جنوب آسيا: نيبال وبوتان نموذجا"، مجلة دراسات آسيوية، العدد 10، 2021.
- 68- مصطفى شلش، "إعادة تشكيل التحالفات الأمنية والسياسية في جنوب آسيا"، مجلة يوراسيا، سبتمبر، 2025.
- 69- نورهان الشيخ، "القوى الصاعدة في النظام الدولي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 200، 2015.
- 70- نورهان الشيخ، "مبادرة الحزام والطريق وتأثيرها على النفوذ الهندي في جنوب آسيا"، مجلة السياسة الدولية، العدد 224، 2021.
- 71- نورهان الشيخ، "المساعدات الخارجية الهندية كأداة للنفوذ الإقليمي"، مجلة شؤون آسيوية، العدد 15، 2021.
- 72- هدى ميتكيس، "الصعود الهندي: المقومات والتحديات"، مجلة شؤون دولية، العدد 35، 2017.
- 73- ياسمين أحمد، "مبادرات الربط الإقليمي الهندية في جنوب آسيا"، مجلة آفاق آسيوية، العدد 14، 2021.
- ج/وثائق و تقارير
- 1- براكريتي غوبتا، "الصراع الصيني الهندي على النفوذ في جنوب آسيا"، يونيو 2020
- 2- براكريتي غوبتا "تفاقم الانقسام الديني والطائفي حول (قانون المواطنة) في الهند"، ديسمبر 2019
- 3- احمد عدنان كاظم الكنانى، مستقبل هندسة التحالفات الإقليمية والدولية جنوبي آسيا، الكويت، 2025 .
- 4- معهد الدوحة للدراسات السياسية، تقرير المواجهات بين الهند وباكستان: خلفيات الأزمة وآفاقها (الدوحة، مايو 2025).
- 5- المنظمة الإسلامية العالمية للعلوم والتربية والثقافة (إيسيسكو)، تقرير يرصد تصاعد الخطر الطائفي في الهند وشرعنة التمييز ضد المسلمين (الرباط: إيسيسكو، يوليو 2025).

ثانيا- المراجع باللغة الأجنبية

BOOKS :

- 1-Amitav Acha , Constructing a Security Community in Southeast Asia,Routledge, London, 2001.
- 2-ArvindPa agariya,NewIndia: ReclaimingtheLostGlor , OxfordUniversityPress, 2020
- 3 India in the World Order: Searching for Major Baldev Raj Nayar and T.V. Paul, Cambridge University Press, Power Status,2003.

- 4-BarryBuzanandOle Weaver,Regions and Powers: The Structure of International Secu, Cambridge University Press, 2003.
- 5-C. RajaMohan,Modi'sWorld: ExpandingIndia'sSphereofInfluenc ,NewDelhi: HarperCollins,2015 .
- 6-David Lake and Patrick Morgan, World in nal Orders: Building Security,ew World, Penn State University Press, 1997.
- 7-DavidBrewster, India'sOcean: TheStoryofIndia'sBidforRegionalLeadership, Routledge, 2014.
- 8-Jeff M. Smith, FirstCentury-IndiaRivalryintheTwenty-ColdPeace: China, LexingtonBooks, 2014.
- 9-Harsh V. Pant, Indian Foreign Policy: An Overview, Manchester University Press, 2016.
- 10-John Mearsheime, Politics The Tragedy of Great Power, W.W Norton , , New York,2001 .
- 11-Joseph Nye, Soft Power: The Means to Success in World Politics, Public Affairs, ,New York, 2004.
- 12-Bajpai Kanti,India's Grand Strategy: An Overview , Cambridge Review of International Affairs, Vol, 25, No3, 2012.
- 13-Kenneth Waltz,Theory of International Politics ,Hill-McGraw , 1979.
- 14-RajanMenonandE ugeniaRumer, -TheUnwindingofthePost :ConflictinUkraine ColdWarOrder, MIT Press,2015.
- 15China and the Balance of Power Rajesh ajagopalan :India's Strategic Choices , .Rin Asia, Carnegie, 2017.
- 16-ohaneRobert Ke, After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy, Princeton University Press, 1984.
- 17-S.D. Mun , India's Foreign Policy: The Democracy Dimension, city Cambridge Univer,2009
- 18-SanjayBaru, India'sPowerElite: Class, Casteand a CulturalRevolution, PenguinViking, 2018.
- 19-ShivshankarMenon,IndiaandAsianGeopolitics: ThePast , Present, CambridgeUniversityPress, 2021.
- 20-Stephen Cohen,Emerging Power ,Brookings Institution Press ,India: Washington,2001.
- 21-SumitGanguly, India'sForeignPolicy: RetrospectandProspect, OxfordUniversityPress,2012.
- 22 ŠumitGangulyand, PaulKapur, India, Pakistan, andtheBomb, ColumbiaUniversityPres, 2017.
- 23 -I Pau V T ., Pakistan Conflict: An Enduring Rivalry-The India, Cambridge University Press,2005.

24-TanviMadan, -FatefulTriangle: HowChinaShaped US
IndiaRelationsDuringtheColdWar, Brookings, 2020.

Web sit :

- 1- AL Estiklal Website, "India Has Crises with 6 Countries: What Does India.Base.Its Hostility Toward Its Neighbors On?," November 2025.
- 2-Asharq Al-Awsat Newspaper, "The Chinese-Indian Struggle for Influence in South Asia," June 2020.
- 3-Tellis ley JAsh, ,Indiaas a LeadingPower, CarnegieEndowmentforInternationalPeace, 2016 .
- 4 -Bayan Center for Research and Studies, The Future of Regional Alliance Architecture, op. cit.
- 5-Chris Ogden, Hindu Nationalism and the Evolution of Contemporary Indian Security, Oxford, University Press,2014.
- 6-India'sNeighbourhoodPolicy: Modi'sConnectivity ,ConstantinoXavier, .,DrivenApproachCarnegieIndia,2020.
- 7-Doha Institute for Graduate Studies, India-Pakistan Confrontations: Crisis Background and Outlook, op. cit.
- 8-Eurasia Journal, "India as a Great Power," op. cit.
- 9-Hammurabi Journal of Studies, "Chinese-Indian Competition over South Asia: Bangladesh as a Model" (Baghdad: Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, 2024).
- 10-K.J. Holsti,National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy , Studies Quarterly International,Vol 14, No3, 1970.
- 11-Trends Research and Advisory, An Analytical Reading of the Asia-Pacific Regional Security Report (Abu Dhabi: Trends Research and Advisory Center, 2024).
- 12-VipinNarang, PrincetonUniversityPress ,NuclearStrategyintheModernEra, 2014.
- 13-Walter C, Ladwig III, IndianMilitaryModernizationandConventionalDeterrenceinSouthAsia", JournalofStrategicStudies, Vol38, 2015.

الفهرس

فهرس المحتويات:

بسملة

إهداء

شكر و تقدير

قائمة المختصرات

2.....2- الأهمية العملية:

- صعود الهند كواحدة من القوى الفاعلة في محيطها الإقليمي والدولي، والتي حققت تقدما كبيرا في مجالات اقتصادية وتكنولوجية وعسكرية في منطقة جنوب آسيا لامتلاكها مقومات القوة الصاعدة، وهي تجربة يمكن أن تكون نموذجا تحتذي به الكثير من الدول التي تسعى للصعود الإقليمي، خاصة مع وصول

2..... الرئيس الهندي "ناريندا مودي" إلى الحكم سنة 2014.

- يعتبر جنوب آسيا من الأقاليم التي تعرف تنافسا بين القوى الإقليمية والدولية ما يجعله ذو أهمية خاصة لفهم التحولات الراهنة في العلاقات الدولية، خاصة

2..... وأنه يشهد تنافسا صينيا أمريكيا أيضا.

2.....2- ثانياً- مبررات اختيار الموضوع:

تكمن أسباب اختيار الموضوع "دور الهند في إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية في منطقة جنوب آسيا منذ 2014" في مجموعة من الدوافع الموضوعية (العلمية)

2.....، والذاتية، نذكر منها:

2.....2- أسباب علمية:

- صعود الهند كقوة متسارعة النمو اقتصاديا وعسكريا وتكنولوجيا وهو ما يجعلها فاعلا لا يمكن تجاوزه على المستوى الإقليمي، بالإضافة إلى تأثير السياسة

الخارجية الهندية على التنافس الإقليمي والدولي بين القوى العظمى على المستوى الدولي والإقليمي (الولايات المتحدة، الصين وروسيا)، ودون أن ننسى أهمية

2..... المنطقة الجيو سياسية كممر تجاري عالمي تسعى للاستقرار الإقليمي.

2.....2- أسباب ذاتية:

- يعود الاهتمام بهذا الموضوع كونه موضوع يخدم مجال الدراسات الإقليمية التي تعتبر من أهم فروع تخصص العلاقات الدولية بشكل عام، وكذلك الرغبة في

2..... الاطلاع على قضايا دول جنوب آسيا وتعميق الفهم بالاستراتيجيات العسكرية والسياسية للدول الصاعدة الإقليمية.

- محاولة تقديم معالجة جديدة ودقيقة لسياسة الهند الخارجية خاصة في ظل التغيرات السريعة بعد وصول الرئيس ناريندرا مودي إلى السلطة، والرغبة في إثراء

المكتبة الجامعية ببحوث متخصصة تساهم في فهم التوازنات الإقليمية في منطقة بالغة الأهمية "جنوب آسيا، وهي مواضيع لا يُقبل عليها كثيرا الباحثون وطلبة

2..... الماستر في الجزائر والمنطقة العربية.

3.....3- ثالثاً- أهداف الدراسة:

3.....1-الأهداف العلمية: تطمح الدراسة إلى الوصول للأهداف الآتية:

3..... - تحفيز الاهتمام البحثي لدى طلبة العلاقات الدولية بدراسة منطقة جنوب آسيا وتحليل نمط التوازنات التي ستطغى عليها في المستقبل القريب.

- تقديم دراسة تحليلية علمية حول العوامل الإيديولوجية والسياسية المتحركة في تغير توجهات السياسة الإقليمية للهند منذ وصول الرئيس "ناريندرا مودي"

3..... سنة 2014.

3	2- الأهداف العملية:.....
3	- استشراف توجه الدور الهندي الاستراتيجي المرتقب على المستوى الإقليمي والدولي، انطلاقاً من استعراض مقومات القوة الإقليمية في منطقة جنوب آسيا.
3	- فهم أبعاد التنافس بين الهند والصين على الهيمنة البحرية والتأثير على الدول الصغرى في منطقة جنوب آسيا، وإبراز الدور الهندي من خلال الاستراتيجيات
3	"الهيمنة نحو منطقة الهندو -باسيفيك".
3	رابعاً- إشكالية الدراسة:
3	مع تصاعد التنافس الدولي الأمريكي مع الصين وروسيا، وجدت قوى إقليمية صاعدة نفسها أمام فرصة تاريخية ملء الفراغات الإستراتيجية وتعزيز أدوارها على أقاليمها، وتعتبر الهند نموذجاً عن هذه القوى الصاعدة في منطقة جنوب آسيا، خاصة بعد وصول الرئيس الهندي "ناريندرا مودي" إلى سدة الحكم عام 2014، والذي أحدث نقلة نوعية في طبيعة التوجه الاستراتيجي الهندي على صعيد السياسة الخارجية. فقد جاء مودي بمشروع استراتيجي واضح المعالم يقوم
3	على تحويل الهند من دولة ذات سياسة خارجية تفاعلية إلى قوة إقليمية ودولية فاعلة ومبادرة، وعليه يمكن طرح الإشكالية الرئيسية للدراسة كما يلي:
3	كيف أسهمت إستراتيجية الصعود الهندي منذ عام 2014 في إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية بمنطقة جنوب آسيا، وما حدود هذا الدور في ظل تداخل
3	الأدوار الإقليمية والدولية الكبرى؟
3	ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية، أبرزها:
4	 - كيف انتقلت الهند من نهج عدم الانحياز التقليدي إلى مقاربة القوة الصاعدة الفاعلة على مستوى النظام الإقليمي ولتعزيز مكانتها في النظام الدولي؟
4	- ما هي محددات الهند الجغرافية والسياسية والعسكرية والاقتصادية التي تؤهلها لأن تكون قوة صاعدة؟ - فيم تكمن الأدوات التي توظفها الهند للعب دور
4	المهيمن الإقليمي؟ وما هي انعكاسات هذه الاستراتيجية على نمط التوازنات الإقليمية مع القوى المنافسة لها في النظام الإقليمي لجنوب آسيا؟
4	- ما هي التحديات التي تواجه الهند في تحقيق توازنها الإقليمي وصعودها الدولي؟
4	خامساً- فرضيات الدراسة
4	ينطلق البحث من الفرضيات التالية:
4	- تغير القيادة السياسية في الهند أدى إلى تحولها من سياسة عدم الانحياز إلى انتهاز استراتيجية لتعزيز حضورها الإقليمي والدولي كقوة فاعلة.
4	- تمتلك الهند مجموعة من المحددات القوة الصلبة والناعمة التي تؤهلها للعب دور المصين الإقليمي وهو ما سيؤثر على توزيع الأدوار في منطقة جنوب آسيا.
4	- كلما زاد حجم التحديات البنوية الداخلية والتنافس الإقليمي والخارجين كلما أثر ذلك على فعالية الدور الهندي كقوة صاعدة إقليمية.
4	سادساً- حدود الدراسة:
4	1 - الإطار الزمني:
4	تبدأ هذه الدراسة من فترة وصول الرئيس الهندي "ناريندرا مودي" للحكم على رأس حزب "بهاراتيا جاناتا" سنة 2014، إذ تعتبر هذه السنة نقطة تحول
4	جديدة في مسار السياسة الخارجية الهندية في سياق دولي وإقليمي متغير، وتشمل ظهور متغيرات جديدة أدت إلى إعادة ترتيب موازن القوى داخل منطقة
4	جنوب آسيا، كما تميزت بحدة التنافس بين القوى الكبرى خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا.
5	2-الإطار المكاني:

- 5.....5 الجيوبوليتيكية التي تجعل من القوى الكبرى كالدوليات المتحدة والصين تبحث عن النفوذ لضمان مصالحها.
- 5.....5 سابعاً - الدراسات السابقة :
- 5.....5 تمثل منطقة جنوب آسيا نموذجاً جيوا و شديد التعقيد ، وذلك مع تزايد وتيرة التنافس الجيوسياسي بين القوى الكبرى و الإقليمية . و سنة 2014 هي بمثابة نقطة تحول جذري خاصة مع تزامن صعود حكومة ناريندرا مودي ، و الدور الهندي في تبني عقيدة سياسية خارجية أكثر حسماً و تأثيراً .
- 5.....5 دراسة س راجا موهان : إذ يركز في أطروحته من بين الدارسين و الباحثين السياسيين اللذين استعرضوا رؤيتهم النظرية و التحليلية نجد المتمثلة في كتابه "الهند و إعادة توازن آسيا
- 5.....5 أن الهند قد تخلت تماماً عن عدم الانحياز التقليدي بعد عام 2014، و أن نيودلهي أصبحت تتبنى مفهوم التعددية الإستراتيجية المرنة. و طرحه حول التوازن الإقليمي يرى أن الصعود السريع للصين خلق عجم توازن بنوي مع جيرانها ، و هذا ما دفع بالهند للعودة بقوة إلى سياسات الأمن الإقليمي عبر نسج تحالفات مرنة مثل كواد لإعادة التوازن الجيوسياسي .
- 5.....5 دراسة إستراتيجية ل هارش ف بانث إذ يتبنى في رؤيته "الواقعية السياسية الحسمية" التحليل فترة حكم ناريندرا مودي . يرى بانث أن أحداث مواجهة غلوان الحدودية عام 2020 حطمت الأوهام الهندية السابقة فيما يخص الروابط الاقتصادية مع الصين يمكن أن تحل الخلافات السياسية ، و من خلال جدليته في أدبياته يرى أن الهند تعيد تشكيل توازنات جنوب آسيا عبر بناء قدراتها العسكرية الذاتية بالتوازي مع ممارسة "الواقعية البراغماتية" حيث هذه الأخيرة تسعى جاهدة لتكون الشريك الاقتصادي و التمويلي الأول لدول الجوار لتقويض دبلوماسية القروض .
- 5.....5 تبرز التحليلات المشتركة و البحوث الإستراتيجية ، كيف تحولت النزاعات الحدودية (مثل مواجهة لاداخ 2020) إلى محفز لنيودلهي لإعادة صياغة توازنات القوى العسكرية عبر ممرات الطاقة و الطرق البحرية الحيوية .
- 6.....6 دراسة للباحث كريستوف جافريلو : في رؤيته الإستراتيجية يربط بشكل وثيق بين السياسة الداخلية للهند و سياستها الخارجية دراسة للباحث اشلي تيلس : يركز على التوازن العسكري و النووي في جنوب آسيا . يرى ان التحول الجوهري بعد 2014 تقوده الرغبة الأمريكية في جعل الهند "قوة موازنة رئيسية" للصين ، و يرصد في دراساته كيف ساهم نقل التكنولوجيا العسكرية المتقدمة و التعاون الاستخباراتي بين واشنطن و نيودلهي في تغيير الحسابات الإستراتيجية لباكستان و الصين ، محولاً الصراع الحدودي المحلي إلى جزء من التنافس العالمي على قيادة النظام الدولي . عند دراستنا لموضوع " دور الهند في إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية " 2014 تبين أن هناك فجوات بحثية رئيسية لم تغطيها بشكل كاف الدراسات السابقة من بينها:
- 1/- الفجوة الجيو اقتصادية و التكنولوجية (الدبلوماسية الرقمية و دبلوماسية البنية التحتية) :فما ركزت عليه الدراسات السابقة تغلغل الصين ماليا عبر "مبادرة الحزام و الطريق" و كيف واجهتها الهند عسكرياً ، و الفجوة البحثية تتمثل في غياب دراسة تفصيلية لأدوات الهند الجيو اقتصادية الجديدة بعد 2014 لمنافسة النفوذ الصيني . و يتجلى ذلك في "الدبلوماسية الرقمية" (كتصدير أنظمة الدفع الرقمية الهندية الموحدة إلى دول الجوار مثل نيبال و سريلانكا لربط اقتصاداتها بالهند) ، و دبلوماسية الطاقة عبر بناء شبكات ربط كهربائي قارة عابرة الحدود .
- 2/- فجوة الوكالة الاستراتيجية للدول الصغرى : إذ ركزت الدراسات السابقة على التعامل مع الدول الصغرى في جنوب آسيا (سريلانكا ، نيبال ، المالديف بنغلاديش) كأشياء مجرد "ساحات صراع "
- و ما أغفلته هذه الدراسة هو قدرة هذه الدول الصغرى على ممارسة المناورة و لتحوط الاستراتيجي الذكي فهذه الدول أصبحت تستغل للتنافس الهندي - الصيني ببراعة لابتزاز الطرفين و الحصول على مكاسب تنموية (كما حدث في المالديف و بنغلاديش) يعيد تشكيل توازن القوى الإقليمي بشكل مفاجئ
- 6.....6 ثامناً - منهجية الدراسة:

- لكلِّ بحثٍ منهجٍ متبعٍ لدراسة المشكلة، وهو طريقة يتبعها الباحث لدراسة ظاهرة بهدف تشخيصها ومعرفة أسبابها، وعليه تتطلب هذه الدراسة لتحقيق أهدافها والإحاطة بأبعادها الاعتماد على تكامل منهجي ونظري يجمع بين المناهج العلمية والاقترايات المفسرة للسياسة الخارجية الهندية الإقليمية الجديدة، وتعتبر هذه الدراسة وصفية تحليلية تسعى إلى تفكيك محددات الدور الهندي وأدواته وانعكاسات ذلك على إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية، ومن أهم
- 6..... المناهج التي اعتمدت عليها الدراسة:
- 7..... **-منهج دراسة الحالة:** تم الاعتماد على دراسة حالة الدور الهندي كقوة إقليمية صاعدة في منطقة جنوب آسيا، وهي حالة فريدة من نوعها تجمع بين القوة النووية العسكرية والمقومات السياسية كديمقراطية كبرى وقوة اقتصادية وديمقراطية في آنٍ واحد، مما يجعلها نموذجاً استثنائياً يستحق الدراسة المعمّقة.
- 7..... **-المنهج التاريخي:** تمت الاستعانة بهذا المنهج لمعرفة جذور التفاعلات في النظام الإقليمي لمنطقة جنوب آسيا، وحدة التفاعلات الداخلية فيها، وإعطاء لمحة عن الهند تاريخياً وجغرافياً، وهو ما يسهّل فهم التوازنات الراهنة في المنطقة التي تعتبر امتداداً طبيعياً لتراكمات تاريخية متجذّرة لا يمكن تجاوزها أو إغفالها، كما
- 7..... يمكننا من إجراء مقارنة بين أسس السياسة الخارجية الهندية الحالية والقديمة قبل 2014
- 7..... **- اقتراب القيادة:** من خلال تحليل شخصية الرئيس " ناريندرا مودي " وتوجهه الديمقراطي والكاريزمي في الحرص على بناء علاقات مع قادة الدول، ونمطه القيادي في الحسم والمبادرة. حيث يركز هذا الاقتراب على شخصية القائد وأسلوبه في الحكم ورؤيته الإستراتيجية التي تُشكّل متغيراً مستقلاً حاسماً في تحديد
- 7..... توجهات السياسة الخارجية الجديدة للدولة.
- 7..... **-اقتراب الدور**
- 7..... يركز اقتراب الدور على تحليل تصورات الفواعل الدولية لأدوارها الوطنية في النظام الدولي والإقليمي، سواء كما تعرّفها لنفسها أو كما يتوقعها الآخرون. وتكتسي هذه المقاربة أهمية خاصة في حالة الدور الهندي في منطقة جنوب آسيا، وهي تتبنى تصورات مختلفة لأدوارها الإقليمية والدولية، مما يؤثر في سلوكها
- 7..... الخارجي. إضافة إلى تداخل هذه الأدوار مع أدوار القوى الدولية الأخرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا.
- 7..... **تاسعا- صعوبات الدراسة:**
- 7..... واجهت إنجاز هذا العمل البحثي مجموعة من الصعوبات من بينها:
- 7..... صعوبة الوصول لبعض المعطيات الدقيقة حول الموضوع والحصول على بيانات حديثة وموثوقة خاصة الأمنية والعسكرية.
- 7..... قلة المراجع العربية نسبياً والتي عاجلت موضوع السياسة الهندية من الجانب التحليلي، أو تلك التي تتناول شؤون منطقة جنوب آسيا عموماً.
- 8..... تعقد الموضوع وتشابك تفاعلاته الإقليمية والدولية والداخلية، بالإضافة إلى تنوع أبعاده الجيوسياسية، الاقتصادية، العسكرية والسياسية، وهو ما صعب من
- 8..... مهمة البحث فيه.
- 8..... **عاشرا- خطة الدراسة:**
- تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول، يعتبر الفصل الأول بمثابة إطار نظري ومفاهيمي لدراسة: القوة الصاعدة والنظام الإقليمي، مع الإشارة إلى أهمّ المداخل النظرية المفسرة للدور الهندي في جنوب آسيا، بينما تمّ تخصيص الفصل الثاني لدراسة محددات الدور الهندي الجغرافية والعسكرية والتكنولوجية والاقتصادية، وإبراز الأدوات الدبلوماسية والأمنية والاقتصادية لتفعيل هذا الدور، وتم التطرق إلى انعكاسات التأثير الهندي على التوازنات الإقليمية ضمن استراتيجيات (الاحتواء، التنافس، الهيمنة، النفوذ غير المباشر)، أما الفصل الثالث فقد جاء بعنوان تحديات الدور الهندي وآفاقه المستقبلية في منطقة جنوب آسيا، وتم تقسيمه إلى مبحثين تطرق المبحث الأول إلى التحديات المعيقة لدور الهند في الحفاظ على دور المهيمن الإقليمي، ويتطرق المبحث الثاني إلى الآفاق المستقبلية
- 8..... الواعدة لهذا الدور إقليمياً ودولياً في ظل المتغيرات الراهنة.

يعد الإطار المفاهيمي والنظري الركيزة الأساسية لأي دراسة أكاديمية تسعى إلى تقديم فهم معمق ومنهجي للظواهر السياسية في العلاقات الدولية، إذ يُمثّل الأساس الذي تبنى عليه التحليلات ويستند إليه في تفسير المعطيات والوقائع. وفي سياق دراسة الدور الإقليمي للهند بوصفها قوة صاعدة في منطقة جنوب آسيا، تبرز الحاجة الماسة إلى ضبط المفاهيم الأساسية التي تُشكّل المدخل الرئيسي لفهم طبيعة هذا الدور ومقوماته وتفاعلاته. 10.....

11 المبحث الأول: تحديد المفاهيم الأساسية

11 المطلب الأول: مفهوم القوة الإقليمية الصاعدة ومقوماتها

13 المطلب الثاني: مفهوم النظام الإقليمي، أنواعه وأساسه

16 المطلب الثالث: أنماط التفاعلات داخل النظم الإقليمية

19 المبحث الثاني: النظام الإقليمي لجنوب آسيا

19 المطلب الأول: خصائص النظام الإقليمي لجنوب آسيا

23 المطلب الثاني: الفواعل الرئيسية في جنوب آسيا

28 المطلب الثالث: أنماط التفاعلات داخل النظام الإقليمي لجنوب آسيا

يمكن القول أن النظام الإقليمي لجنوب آسيا يتسم بقطبية غير متماثلة تهيمن عليها الهند، و يحكمه الصراع مع باكستان الذي يشكل النواة الصلبة للتوتر الأمني و الردع النووي بالإقليم، هذا التنافس التاريخي و النزاعات الحدودية المستمرة أدت إلى شلل مؤسسي في رابطة "سارك" ما جعل التجارة البينية في المنطقة الأضعف عالميا . كما يشهد الإقليم تداخلا جيو استراتيجيا متصاعدا بسبب تغلغل الصين العسكري و الاستثماري، و هو ما تقابله واشنطن بدعم الهند عبر تحالف "كواد" لموازنة النفوذ الصيني، و في المقابل تتبع الدول الصغرى كنيبال و سريلانكا سياسة "تحقيق التوازن" بين القوى العظمى

لحفاظ على استقلاليتها، في وقت يواجه فيه تهديدات مثل الإرهاب و التغير المناخي، ليظل جنوب آسيا نظاما مقيدا بالصراعات التاريخية تمنع تحوله إلى كتلة إقليمية مندمجة. المبحث الثالث: المداخل

32 النظرية المفسرة لدور الهند كقوة إقليمية صاعدة في جنوب آسيا

33 Neorealism المطلب الأول: النظرية الواقعية الجديدة (

36 المطلب الثاني: نظرية الدور وتطلعات الهيمنة الإقليمية

38 المطلب الثالث: النظرية الليبرالية المؤسسية

44 المبحث الأول: محددات الدور الهندي في منطقة جنوب آسيا

44 المطلب الأول: المحددات الجغرافية والديمقراطية

47 المطلب الثاني: المحددات السياسية والإيديولوجية

المطلب الثالث: المحددات العسكرية والتكنولوجية	49
المطلب الرابع: المحددات الاقتصادية والتنموية	52
المبحث الثاني: أدوات الهند في إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية في جنوب آسيا	53
المطلب الأول: أدوات الدبلوماسية الإقليمية	53
المطلب الثاني: الأدوات الاقتصادية	55
المطلب الثالث: الأدوات الأمنية والعسكرية	57
المطلب الرابع: الشراكات الإستراتيجية والتحالفات الدولية	58
المبحث الثالث: انعكاسات التأثير الهندي على التوازنات الإقليمية في جنوب آسيا	61
المطلب الأول: الهند - باكستان: إستراتيجية الاحتواء والردع المتبادل	61
المطلب الثاني: الهند - الصين: التنافس الاستراتيجي	63
المطلب الثالث: الهند - القوى المتوسطة والصغيرة في جنوب آسيا: إستراتيجية الهيمنة الإقليمية	65
المطلب الرابع: الهند - أفغانستان: النفوذ غير المباشر	67
المبحث الأول: التحديات المعيقة لدور الهند كفاعل موازن في جنوب آسيا	72
المطلب الأول: التحديات الداخلية للنظام السياسي الهندي	73
المطلب الثاني: التحديات الإقليمية والتوازنات المضادة	79
المطلب الثالث: التحديات الخارجية	83
المبحث الثاني: الآفاق المستقبلية للتوازن الإقليمي في منطقة جنوب آسيا	88
المطلب الأول: إستراتيجية التوازن الهش واستمرار المعضلة الأمنية	89
المطلب الثاني: إستراتيجية توسيع الهيمنة الإقليمية الهندية نحو الإندو-باسيفيك	94
المطلب الثالث: إستراتيجية التصعيد الإقليمي وتقويض النفوذ الهندي	98
الخاتمة:	105
أولا - المراجع باللغة العربية :	109
فهرس المحتويات:	117
ملخص :	

ملخص

تسلط هذه الدراسة الضوء على مفهوم القوة الإقليمية في حقل العلاقات الدولية، وصعود قوى عظمى على الساحة الإقليمية والدولية، و من بينها الهند لما شهدته من تحولات سياسية و اقتصادية و عسكرية جعلتها تسعى إلى تعزيز مكانتها كقوة صاعدة لامتلاكها قدرات و إمكانيات ساهمت ببروزها كفاعل لعب دورا مهما على مستوى النظام الدولي، و قد نجحت الهند إلى حد كبير في إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية، خاصة مع وصول ناريندرا مودي إلى الحكم سنة 2014، إذ انتهجت الهند رؤية جديدة للسياسة الخارجية على توسيع نفوذها الإقليمي في منطقة جنوب آسيا. هذا و عززت حضورها في منطقة المحيط الهندي باعتبارها مجالا حيويا لأمنها القومي و مركزا مهما تتنافس فيه قوى دولية، يتضح إن مستقبل الدور الهندي في جنوب آسيا سيظل مرتبطا بعوامل النمو الاقتصادي، و تطور القدرات العسكرية و بناء علاقات متوازنة مع دول الجوار، و ما يحدث دوليا من خلال اتجاه النظام نحو التعددية القطبية قد يمنح الهند فرصا اكبر لتعزيز نفوذها إقليميا و دوليا في إدارة السياسة الخارجية.

الكلمات المفتاحية : النظام الإقليمي، القوى الصاعدة، الهند، جنوب آسيا، القوة الإقليمية

Abstract:

This study highlights a concept in the Field of international relation and international stage, including India which has undergone political, economies, and military transformation that have led it to seek to strengthen its position as an emerging power.

Its capabilities and potential have contributed to its emergences as an actor playing an important role on the international system

India has largely succeeded in reshaping regional balance, particularly with Narendra Modi's rise to power in 2014, as India adopted a new foreign policy vision aimed at expanding its regional influence in South Asia and strengthened its in the Indian Ocean region, considering a vital area for its national Security and an important arena where international power compete.

It is clear that the future of India's role in South Asia will remain linked to factors such as economic growth, the development of military capabilities, and the building of balanced relations with neighboring countries. Internationally, the systems shift toward multi polarity offers India greater opportunities to strengthen its influence regionally and internationally in the conduct of foreign policy.

Key words: regional system, rising powers, India, South Asia, Regional power.

